وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة العربي التبسي – تبسة
Larbi Tebessi University – Tebessa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social Sciences

قسم : العلوم الإنسانية
تخصص : تاريخ الثورة الجزائرية

مذكرة ماستر تحت عنوان

المشاريع الفرنسية للقضاء على الثورة الجزائرية 1958-1955
- دراسة مقارنة -

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر L.M.D

من إعداد الطلبة
- عوادي إلهام
- ساري لبنى

إشراف الأستاذ
- د. محمد طليبي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
عبد الرزاق حرابي	أستاذ مساعد	رئيسا
محمد طليبي	أستاذ محاضر ب	مشرفـــــا ومقـررا
محمد الدام	أستاذ محاضر ب	عضوا ممتحنـــــا

السنة الجامعية 2021 / 2022

بسم الله الرحمن الرحيم
كلمات محمدية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITÉ LARBI TEBESSI - TÉBESSA

جامعة العربي التبسي - تبسة

المكتبة الجامعية المركزية

معلومات حول الأطروحة أو المذكرة

الاسم: ..... لبنى .....

اللقب: ..... سارية .....

الكلية: ..... العلوم الانسانية والاجتماعية .....

القسم: ..... التاريخ .....

التخصص: ..... تاريخ الثورة الجزائرية .....

المستوى: ..... ثالثة ماستر .....

عنوان المذكرة أو الأطروحة: ..... المستشرقون الفرنسيون والقضاء على الثورة الجزائرية .....

المؤطر: ..... د. محمد علي .....

تاريخ المناقشة للأطروحة (اليوم والشهر والسنة): ..29../..05../2020.

السنة الجامعية: ..... 2019-2020 .....

الملخص كاملا بجميع اللغات المتوفرة:

تهدف هذه الدراسة لتحليل أهم كتابات ومقالات ومذكرات المستشرقين الفرنسيين حول الثورة الجزائرية التي اندلعت في الفترة الممتدة بين 1954م و1962م والتي تناولت بالدراسة والتحليل مختلف جوانب الثورة حيث سعت السلطات الفرنسية منذ اندلاعها ليلة الفاتح نوفمبر 1954 لتجنيد مجموعة من الإداريين الذين تقلدوا مناصب عليا في السلطة وكذا بعض من المثقفين والمستشرقين الذين سخروا جل جهدهم لخدمة مصالح الدولة الفرنسية، العديد من أجل عزل الشعب الجزائري عن جبهة التحرير الوطني وإلحاق الهزيمة به، وقد تم التوصل من خلال دراستنا لهذا الموضوع إلى أن

استهدام لاكوست صاحب الفكرة المشهورة آلا بع الساخة الجزيرة:
كواحلة تحبيد العقيدة والايديولوجيا الاشتراكية من خلال مجموعة
من الاصلاحات الجديدة التي غطت مختلف الميادين من اجل اعادة
السلم بالجزائر ونتيجة عدم تحقيقها وبعد سقوط الجمهورية الرابعة
وصول الجنرال ديغول لسدة الحكم انتهجت اصلاحات متعددة
تميزت بالتنوع ومع ذلك باءت بالفشل.

الكلمات المفتاحية: المشاريع المزمنة، الثورة الجزائرية، جبهة
التحرير الوطني، جاك سوستل، روبير لاكوست، الجنرال ديغول.

ملخص باللغة الاجنبية:

In the current study we shed light on the most important schemes and oppressive drafts which ran taken by the French government to face and to the Algerian revolution in during the period from 1955 to 1958.

Since the early start of the revolution, the colonial authorities tried its best to take measures aimed at the eradication of this rising revolution lies in a series of ventures such as: project which comes with a lot of seducing reforms that cover political and military sides for the sake of the isolation of the Algerian population for from FLN. This project failed and replaced by Paccate principle, the last quarter in order to reflect the faith and the ideology of the french believe so that to regain peace in Algerian After the fall of the fourth republic and the reach of the General de Gaulle into the reign which dedicated new measurements, characterized by violence at the one hand, and by softness on the other hand. All this was for aim at blocking the Algerian dream

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE LARBI TEBESSI - TEBESSA

جامعة العربي التبسي-تبسة

المكتبة الجامعية المركزية

معلومات حول الأطروحة أو المذكرة

الاسم: العايم .....

اللقب: عواديد .....

الكلية: العلوم الانسانية والاجتماعية .....

القسم: التاريخ .....

التخصص: تاريخ الثورة الجزائرية .....

المستوى: ثالثة ماستر .....

عنوان المذكرة أو الأطروحة: التكريس الدستوري لمقدسات الثورة الجزائرية

المؤطر: د. محمد علي .....

تاريخ المناقشة للأطروحة (اليوم والشهر والسنة): 29/05/2020.

السنة الجامعية: 2021/2022 .....

الملخص كاملا بجميع اللغات المتوفرة:

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على أهم المكتسبات والمشاريع الإصلاحية التي اعتمدتها الإدارة الفرنسية لتهميش وتجريد الشعب الجزائري من هويته الوطنية خلال الفترة الممتدة بين 1945-1958 وما نتج عنها من أعمال وتأثيرات على الموقف الثوري عند الجزائريين، حيث سعت السلطات الاستعمارية منذ بداية القرن العشرين وبالتحديد بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى إلى تغيير معالم الشخصية الجزائرية من خلال مشاريع وقوانين سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وذلك بالرغم من الدور الذي لعبه الجزائريون في جبهة القتال إلى جانب فرنسا في الحرب العالمية الأولى، والتي بالرغم من ذلك بقيت تنظر إليهم على أنهم

استهدام لاكوست صاحب الفكرة المشهورة آلا بع الساخة الجزيرة:
كواحلة تحبيد العقيدة والايديولوجيا الاشتراكية من خلال مجموعة
من الاصلاحات الجديدة التي غطت مختلف الميادين من اجل اعادة
السلم بالجزائر ونتيجة عدم تحقيقها وبعد سقوط الجمهورية الرابعة
وصول الجنرال ديغول لسدة الحكم انتهجت اصلاحات متعددة
تميزت بالتنوع ومع ذلك باءت بالفشل.

الكلمات المفتاحية: المشاريع المزمنة، الثورة الجزائرية، جبهة
التحرير الوطني، جاك سوستل، روبير لاكوست، الجنرال ديغول.

ملخص باللغة الاجنبية:

In the current study we shed light on the most important schemes and oppressive drafts which ran taken by the French government to face and to the Algerian revolution in during the period from 1955 to 1958.

Since the early start of the revolution, the colonial authorities tried its best to take measures aimed at the eradication of this rising revolution lies in a series of ventures such as: project which comes with a lot of seducing reforms that cover political and military sides for the sake of the isolation of the Algerian population for from FLN. This project failed and replaced by Paccate principle, the last quarter in order to reflect the faith and the ideology of the french believe so that to regain peace in Algerian After the fall of the fourth republic and the reach of the General de Gaulle into the reign which dedicated new measurements, characterized by violence at the one hand, and by softness on the other hand. All this was for aim at blocking the Algerian dream

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
جامعة العربي التبسي، تبسة
LARBI TEBESSI UNIVERSITY, TEBESSA

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social Sciences
قسم التاريخ و الأثار

تعهد

أنا الموقع أسفله الطالب (ة) : عوادي الهام
المولود(ة) في : 26/05/1995 بـ : تبسة
المسجل(ة) للمذكرة المعنونة بـ :
الحركة الطلابية الفرنسية أثناء الثورة التحريرية 1954-1958
.....

مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص : تاريخ الثورة الجزائرية.

طلاعي على القرار الوزاري رقم 933 و المؤرخ في 28 جويلية 2016 و الذي يحدد القواعد المتعلقة
ة من السرقات العلمية و مكافحتها ، لا سيما المادة 07 و 35 منه أتعهد بتحمل المسؤولية القانونية و
عن هذا العمل و اشهد بخلوه من انتحال أعمال الغير و اقتباس غير منسوب لصاحبه و ترجمة دون
صدر و وضع وثائق أرشيفية أو أشكال بيانية أو خرائط أو صور دون الإشارة لمصدرها أو ذكر
حكمين دون علمهم أو موافقتهم أو مشاركتهم و عليه امضي هذا التعهد.

تبسة في 26 ماي 2022.

أقر و أتعهد بما ورد أعلاه

التوقيع و البصمة

المصادقة على إمضاء
بتاريخ : 26 ماي 2022

People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
جامعة العربي التبسي، تبسة
LARBI TEBESSI UNIVERSITY, TEBESSA

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social Sciences
قسم التاريخ و الأثار

تعهد

أنا الموقع أسفله الطالب (ة) : ..... ساري لمين .....
المعد للمذكرة المعنونة بـ :
..... الكشافة الإسلامية الجزائرية خلال الثورة التحريرية .....
.....
..... 1958 - 1956 .....
..... دراسة تاريخية .....
المكلمة لنيل شهادة الماستر في تخصص : تاريخ الثورة الجزائرية.

بعد اطلاعي على القرار الوزاري رقم 933 و المؤرخ في 28 جويلية 2016 و الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية و مكافحتها ، لا سيما المادة 07 و 35 منه أتعهد بتحمل المسؤولية القانونية و العلمية عن هذا العمل و اشهد بخلوه من انتحال أعمال الغير و اقتباس غير منسوب لصاحبه و ترجمة دون ذكر المصدر و وضع وثائق أرشيفية أو أشكال بيانية أو خرائط أو صور دون الإشارة لمصدرها أو ذكر أسماء محكمين دون علمهم أو موافقتهم أو مشاركتهم و عليه امضي هذا التعهد.

تبسة في 26 ماي 2022
أقر أنا المتعهد بما ورد أعلاه
التوقيع و البصمة
بتاريخ : ماي 2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المجلس الشعبي البلدي
و للتصويش منه
إنهاء السيد معلم مصدق
مندوب الفرع البلدي 600 سكن

الإهـــــــــداء

اللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا نحمد الله على هذه اللحظة الثمينة.

إلى قرة عيني ومن جعل الله الجنة تحت قدميها، إلى من وضعتني على طريق الحياة إلى التي أمدتني دوما بالعزيمة والقوة والإصرار لتحقيق حلمي...أمي الغالية.

وإلى من يزيدني انتسابي له وذكره فخرا واعتزازا، إلىمن إمتهن التعليم وكان معلمي الأول في الحياة ، إلى الذي تعلمت منه أن للنجاح قيمة ومعنى ومنه أخذت فكرة عن التفاني والإخلاص في العمل أبي الغالي قدوتي في الحياة.

الى أخواتي الغاليات(أحلام، ابتسام،

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنين" صدق الله العظيم.

إلى من قال فيهما الله عز وجل "وقضى ربك الا تعبد الا اياه وبالوالدين احسانا"

الآية 23-سورة الاسراء.-

إلى التي حملتني وهنا على وهن، إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب، الحنان والتفاني، إلى التي جاهدت الايام صبرا، وشغلت البال فكرا، إلى التي ضحت من اجلي، الي التي دعائها دوائي، انها الغالية "امي" أطال الله عمرك يا جنتي.

إلى عكازي، مأمني، اماني، إلى الذي لم تجف عيونه الا راحتي، إلى طريقي إلى النجاح، الذي لم أقل عنه يوما ابي، بل مفتاح طريقي الذي لم يبخل يوما لإسعادي انه حبيبي، "أبي الغالي" اطال الله عمرك وسدد خطاك.

إلى الغالي سندي، صديق مشواري، كتفي الذي لم يتعب ابدا لارضائي انه

شكر وعرفان

الحمد لله تعالى الذيتتم بنعمته الصالحات، حمدا تدوم به النعمة وتزول به النقمة ويستجاب به الدعاء، ويزيد الله من فضله من يشاء فالحمد لله الذي أعاننا على اتمام هذا العمل .

نتقدم بجزيل الشكر واسمى العبارات والعرفان والامتنان لكل من ساعد في إعداد هذه المذكرة من اساتذة أو أصدقاء أو العائلة ونشكر بشكل خاص الأستاذ المشرف دكتور طليبي محمد الذي تابع خطوات إنجاز هذا العمل بدقة، بنصائحه القيمة التي ساعدتنا في إتمام عملنا هذا، كما يتوجب علينا شكر كل أساتذة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بصفة عامة وأساتذة قسم التاريخ بصفة خاصة، الذين قاموا بواجبهم في إرشادنا في المسار الجامعي.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	-
شكر وعرفان	-
المقدمة	أ-ه
الفصل التمهيدي: ظروف اندلاع الثورة الجزائرية	05
المبحث الأول: الثورة الجزائرية وخطوات تفجيرها	21-06
المبحث الثاني: المواقف المختلفة من اندلاع الثورة الجزائرية	27-22
المبحث الثالث: ردود الأفعال الوطنية من اندلاع الثورة	35-28
الفصل الأول: المشاريع الفرنسية للقضاء على الثورة ا1955-1958	36
المبحث الأول: سياسة جاك سوستال تجاه الثورة	55-37
المبحث الثاني: سياسة روبير لاكوست تجاه الثورة	77-55
المبحث الثالث: سياسة شارل ديغول تجاه الثورة	90-78
الفصل الثاني: دراسة مقارنة بين المشاريع الفرنسية والمواقف منها	92
المبحث الأول: أهداف المشاريع الفرنسية	97-93
المبحث الثاني: نتائج المشاريع الفرنسية	103-98
المبحث الثالث: المواقف المختلفة من المشاريع الفرنسية	110_104
الخاتمة	أ-ج
الملخص	116-115
الملاحق	120-117
قائمة المصادر والمراجع	128-121

مقدمة

مقدمة

يعد اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954، منعرجا حاسما في تاريخ نضال الجزائريين ضد الاستعمار الفرنسي، بهدف استرجاع الهوية والسيادة الوطنية التي سلبت منهم من طرف احتلال متوحش لا يعرف معنى الإنسانية، الذي اعتمد على مختلف الأساليب القمعية لإفشال الثورة التحريرية والقضاء عليها، لكن لم تنجح السلطات الفرنسية في تحقيق مرادها، أمام شعب ثائر عايش كل ظروف الظلم والاستبداد من طرف الاستعمار، الذي عرف معنى التضحيات من أجل الحرية تحت شعار إما الموت أو الحرية.

شكلت السياسة الاستعمارية في الجزائر مرحلة حاسمة في تاريخ الثورة الجزائرية في الفترة الممتدة 1955-1958، التي اعتمدت مختلف الأساليب الاستعمارية الجديدة ، من أجل القضاء على الثورة، تمثلت هذه الساسة الإصلاحية في مجموعة من المشاريع التي رصدتها الحكومات المتعاقبة من أجل خنق الثورة التحريرية، والتي شملت فترة مجيء الوالي العام جاك سو ستال في فيفري 1955 حيث كانت الثورة لاتزال في مرحلة البداية والانطلاق، فجاء بمشروعه السياسي الشهير الادماج، والذي ارفقه ببرنامج الاصلاحات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية ، ثم تلتها فترة حكم الوزير المقيم روبير لاكوست مع مطلع 1956 إلى أفريل 1958، الذي كان يرى بأن الحل العسكري كفيل بوضع حد للمشكل الجزائري.

وانتهت بتولي شارل ديغول الحكم في الجزائر في صورة رجل حرب، وصاحب مشاريع ومخططات فرضها بهدف احداث انقسامات داخل كيان الثورة .

أهميـــة الـدراسـة:

حيث يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة من حيث ارتباطه بالسياسة المتبعة تجاه الثورة التحريرية في هذه الفترة التي لم تقتصر على جانب معين من السياسة الاستعمارية، بل

شملت مختلف أوجه السياسة الاستعمارية، بمختلف أبعادها والمواقف منها الفرنسية والجزائرية، بتغيير حكامها، والتي كان لها آثار وانعكاسات على كل من الجزائر وفرنسا.

إشكالـــية البـــحث:

تتمثل إشكالية هذه الدراسة في البحث عن خلفيات السياسة العامة التي اعتمدتها الحكومات الفرنسية المتعاقبة لمواجهة الثورة الجزائرية، من خلال تطبيق استراتيجيات مختلفة وخاصة من حكومة الى أخرى، والبحث في دراسة المشاريع الفرنسية في الفترة 1955-1958، يعد إطارا عاما للإجابة عن هذه الإشكالية: مارست فرنسا سياسة قمعية وترغيبيه لإفشال الثورة الجزائرية، وعزلها عن الشعب، فيما تمثلت هذه السياسة المختلفة؟ وما مدى انعكاساتها على تاريخ الجزائر؟ وعليه يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية كالتالي:

- ما هي عوامل وظروف اندلاع الثورة الجزائرية؟
- فيما تمثلت السياسة الاصلاحية لجاك سو ستال لمواجهة الثورة؟
- كيف كانت الاستراتيجية التي اعتمدها الوزير المقيم روبير لاكوست لقمع الثورة التحريرية خلال فترة حكمه؟
- فيما تمثلت المشاريع الديغولية من أجل خنق الثورة الجزائرية؟
- ما هي أوجه التشابه والاختلاف بالنسبة لهذه المشاريع وكيف كانت المواقف الفرنسية؟

أسباب اختيار الموضوع:

تعددت الأسباب التي دفعتنا للبحث في هذا الموضوع بالغ الأهمية في تاريخ الجزائر ومن أهم هذه الأسباب نذكر:

الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع.

الرغبة في البحث و معرفة المشاريع الفرنسية التي سنتناولها في بحثنا هذا.

إبراز الخلفيات الحقيقية للسياسة الاستعمارية التي طبقتها في الجزائر بعد الثورة.

تطبيق دراسة المقارنة بين هذه المشاريع و ابراز نقاط اختلافها.

معرفة الموقف الفرنسي والجزائري من هذه المشاريع.

أهداف اختيار الموضوع:

اخترنا البحث في هذا الموضوع في محاولة متواضعة منا لتعرف على المشاريع الفرنسية في الفترة الحاسمة ومدى تأثيرها على الثورة الجزائرية، وكذا معرفة الحكام الفرنسيين الذين كان لهم صدى وتأثير في هذه الفترة.

منهج الدراسة:

كون موضوع الدراسة حدث تاريخي مضى، فإن الضرورة العلمية المنهجية تفرض علينا العودة الى أحداث الماضي، قصد سردها وتحليلها وربطها بالأسباب، وتتبع تطوراتها قصد الوصول الى النتائج المحققة، ومنه فقد اتبعنا المنهج التاريخي الذي يشتمل الوصف والتحليل وتقصي الحقائق.

ولإنجاز هذه الدراسة اعتمدنا على خطة احتوتعلى مقدمة وثلاث فصول وخاتمة وملاحق وفهارس وهي كالتالي:

مقدمة

الفصل التمهيدي الذي خصصناه لظروف اندلاع الثورة التحريرية، وخطوات تفجير الثورة التحريرية، والمواقف المختلفة من اندلاع الثورة التحريرية، وردود أفعال التيارات الوطنية على اندلاع الثورة.

أما الفصل الأول فتم تخصيصه للمشاريع الفرنسية للقضاء على الثورة الجزائرية، والذي تطرقنا فيه إلى سياسة جاك للقضاء على الثورة، وسياسة روبير لاكوست للقضاء على الثورة، وسياسة شارل ديغول للقضاء على الثورة.

وبالنسبة للفصل الثاني فخصصناه لدراسة مقارنة بين المشاريع الفرنسية وردود الأفعال منها، والذي كانت دراسته فيها بعض النقائص بسبب ندرة دراسة المقارنة في هذه الدراسة، و تطرقنا فيه الى مقارنة بين المشاريع، وردود الأفعال الفرنسية، وردود الأفعال الجزائرية.

خاتمة.

المصادر والمراجع:

وقد اعتمدنا في موضوع دراستنا هذا على جملة من المصادر والمراجع نذكر منها:

- الغالي غربي فرنسا والثورة الجزائرية(1954-1962)، دراسة في السياسات والممارسات، د ط، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر،2009.
- أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر،ج5، البصائر، الجزائر2007.

- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية الاستقلال 1962.
- شارل ديغول: مذكرات الأمل(1958-1962).
- مصطفى الأشرف الجزائر الأمة والمجتمع.

صعوبات الدراسة:

لا شك أن كل بحث علمي أكاديمي تعترضه مجموعة من الصعوبات، وإن اختلفت من باحث أخر، ومن أبرز الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا نذكر:

- صعوبة الحصول وحتى الاطلاع على الوثائق الأرشيفية.
- ندرة الدراسات السابقة حول دراسة المقارنة في هذا الموضوع.
- ندرة المادة العلمية حول موضوع المشاريع بصفة خاصة.
- وصعوبة دراسة المقارنة لانعدام مواضيعها.

وفي الأخير يجدر بنا أن نتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الدكتور محمد طليبي الذي كان له فضل كبير بعد الله سبحانه وتعالى في إتمام عمل هذه المذكرة، وقد بذل مجهودا كبيرا في تقويم أخطائنا وتوجيهنا في عدة نقاط مهمة.

الفصل التمهيدي

ظروف اندلاع الثورة التحريرية

المبحث الأول: الثورة الجزائرية وخطوات تفجيرها

المبحث الثاني: المواقف المختلفة من اندلاع الثورة التحريرية

المبحث الثالث: ردود أفعال التيارات الوطنية من اندلاع الثورة

المبحث الأول: الثورة التحريرية وخطوات تفجيرها تمهيد:

لا يمكن الحديث عن الاستراتيجية الفرنسية دون الرجوع إلى اندلاع الثورة التحريرية والأوضاع العامة في الجزائر في تلك الفترة 1954، فمثلت ليلة الفاتح من نوفمبر1954 منعرجا حاسما في مسار الثورة الجزائرية وتاريخ الجزائر.

المطلب الأول: المنظمة الخاصة (بداية العمل المسلح)

تعد المنظمة الخاصة النواة الأولى المشكّلة لجيش التحرير الوطني. فقد تم إنشاء هذه المنظمة في ظروف غامضة، ولمعرفة تداعياتها لا بد من الرجوع الى الجذور الأولى أي الى التيار الاستقلالي ، وتعتبر البداية من نجم شمال إفريقيا سنة 1926 بزعامة مصالي الحاج فكان أول تنظيم يطالب صراحة بالسعي لاسترجاع استقلال الجزائر[1].

فبدأت تتكون خلاياه بين المهاجرين في فرنسا فأصبحوا يؤمنون فعلا بهذه الفكرة ويهدفون إلى تحقيقها مهما كان الثمن وفي عام 1936 تغير اسم النجم إلى "حزب الشعب الجزائري"، وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية وقعت مجازر 8 ماي 1945.

والتي من خلالها غير الجزائريين نظرتهم للاستعمار الفرنسي حيث أثبتت للشعب وللمناضلين أيضا أنه لا يمكن تحقيق حرية الجزائر إلا بالعمل المسلح[2].

(مجازر 8 ماي 1945):

في ماي 1945بادر حزب الشعب الجزائري بتنظيم مظاهرات من خلال توزيع المناشير عبر كافة التراب الوطني وكانت تلك المظاهرات متميزة عن التي نظمتها الأحزاب الاخرى (الحزب الشيوعي على الخصوص)، فقد أعد حزب الشعب العلم الجزائري، وحضر شعارات لا يرفعها المتظاهرون وهذا تحفيزا محكما شمل استقلال الجزائر، نهاية الاستعمار، تحرير مصالي، شارك في المظاهرات عشرات الآلاف من الجزائريين عبر كل المدن الجزائرية في مسيرات منظمة سادها الانضباط والسلمية، وقد كانت قوات الشرطة الفرنسية تحاول استفزاز المتظاهرين ،وفي الجزائر العاصمة أطلقت الشرطة طلقات نارية على المتظاهرين ، وقتلت مناضلين وأصيب حاملي العلم الوطني وكان هناك عدد من الجرحى.[3]

حتى حصل مالم يتوقعه الشعب الجزائري وحدثت المجازر التي خلفت نتائج وخيمة للجزائريين قامت بها السلطات الفرنسية في حق الشعب الجزائري والخسائر البشرية التي

---

[1] محمد الطيب العلوي: مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954، ط3، ص27.

[2] يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1980، ص293.

[3] أحمد محساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى الى الثورة المسلحة ،ترجمة محمد عباس،237.

نتجت عن هذه المجزرة، مما دفع بقادة الأحزاب ومختلف التيارات السياسية وعلى رأسهم حزب الشعب إلى مراجعة نفسها لاكتشاف مواقعها الحقيقية.

من هذا بدأ التفكير في إنشاء جناح عسكري لحزب الشعب الجزائري منذ 1946 بعد مرور سنة من المجازر.[1]

وبالفعل تم تأسيس المنظمة الخاصة في فيفري 1947، بعد عقد المؤتمر الأول للحزب، حيث انقسم المشاركون خلال هذا المؤتمر إلى ثلاثة أقسام:[2]

القسم الأول: حركة انتصار الحريات الديمقراطية وهو تنظيم علني يشارك في الانتخابات التي تنظمها السلطات الفرنسية.

القسم الثاني: وهو التنظيم السري المسمى "حزب الشعب الجزائري ".

القسم الثالث: وهو التنظيم العسكري المؤمن بالعمل المسلح.

حُددت مهمة المنظمة الخاصة في التكوين العسكري في صفوف المناضلين، والتدريب على استخدام مختلف الأسلحة والمتفجرات، حيث كانت تعمل هذه المنظمة بصفة سرية دون أن تترك أثرا وراء أنشطتها، وفي الوقت نفسه كانت حازمة بشأن اختيار المناضلين حيث يجب أن تتوفر فيهم هذه الشروط الخاصة {**الإيمان بالقضية الوطنية، الاستعداد لتقديم التضحية والانضباط التام بأوامر وقرارات القيادة، الشجاعة والقدرة البدنية، القسم على المحافظة على سر المنظمة تحت أي طائل حتى على أقرب الناس، ولم يكن قبول هذه الشروط من قبل المرشح كافية لقبوله نهائيا ضمن المجندين في التنظيم، وإنما يوضع تحت التجربة لفترة من الزمن، من خلال تعيين مراقبين من طرف القيادة، لمراقبة ومتابعة تصرفاته وسلوكياته**}[3].

وبعد قيام محمد بلوزداد بوضع مقاييس دقيقة لاختيار الأعضاء المشكِّلين للمنظمة، قرر تنصيب العناصر الثورية الآتية:

- محمد بلوزداد: رئيس لهيئة الأركان ومنسقا بين المنظمة الخاصة والمكتب السياسي لحزب الشعب الذي يعتبر عضوا فيه.
- حسين ايت أحمد: مسؤولا سياسيا للمنظمة.
- بلحاج جيلالي عبد القادر: مسؤولا عسكريا للمنظمة.
- محمد يوسفي: مسؤولا على شبكات الاستعلامات والاتصالات على المستوى الوطني.

---

[1] شهادة مكتوبة للرئيس الراحل أحمد بن بلة ،الشريط الوثائقي شاهد على العصر ،قناة الجزيرة ،بث يوم 20|04|2012.

[2] علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946_1962، (د، ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر (د، ت) ص34.

[3] الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954، دراسة في السياسات والممارسات (د ،ط) غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر،م2009،ص61.

حيث أن هذه العناصر الأربعة تشكل القيادة العليا للمنظمة الخاصة على المستوى الوطني أما على المستوى المحلي فقد تم تنصيب العناصر التالية:

- محمد بوضياف: مسؤولا على منطقة قسنطينة .
- أحمد بن بلة: مسؤولا على منطقة وهران.
- حسين ايت أحمد: مسؤولا على منطقة القبائل.
- محمد ماروك: مسؤولا على منطقة الشلف والظهرة.
- جيلالي رجيمي: مسؤولا على المدينة الجزائر ومتهيجة[1].

وبالنسبة للتكوين الذي كان يخضع له المناضلون، فقد كانت هناك التربية النضالية، هاته الأخيرة التي كانت تلقَّن على شكل دروس في صفات المناضل الجزائري وحقوقه وواجبته ودوره وحب التضحية، فكانت بمثابة التكوين السياسي إلى جانب التكوين العسكري الذي كان يُعنى بدروس الرماية والمهمَّات الفردية، وتنظيم حرب العصابات وهي دروس نظرية تدعم بأخرى ميدانية من خلال التدريب على حالات الطوارئ وبعض المبادئ عن المتفجرات وصنع القنابل، فالمهم في هذا الأمر أن يكون المناضل داخل المنظمة الخاصة بعد هذا التكوين قادرا على تنظيم وتنفيذ العمل المسلح[2].

فارتفعت معنويات المناضلين وزاد تحمسهم للقيام بالعمل المسلح والاعلان عن الثورة بالرغم من نقص الإمكانيات المادية، لكن قيادة حركة انتصارات الحريات الديمقراطية لم تكن مستعدة لذلك، وبعد تأكد أعضاء المنظمة الخاصة من عدم استعداد حركة انتصار الحريات الديمقراطية للدخول في حرب وإعلان ثورة شاملة، فقررت المنظمة الشروع في تنفيذ بعض العمليات المسلحة فنجحت في بعضها ولم يحالفها الحظ في البعض الاخر، من أهمها العملية التي استهدفت وهران يوم 7افريل 1949. الهدف وراء هذا الهجوم هو تدعيم المنظمة الخاصة بالأموال، وقدر المبلغ الذي تم الاستيلاء عليه في هذه العملية ب 3170000 فرنك فرنسي قديم، حيث أنه تم اختيار مدينة وهران لتنفيذ العملية لاحتمالات النجاح فيها أكثر من العاصمة[3].

أما العملية التي فشلت المنظمة في تنفيذها والتي ادت الى اكتشافها من طرف السلطات الفرنسية والقاء القبض على بعض من مناضلين المنظمة، وذلك في عملية تبسة التي تم تنفيذها يوم 18افريل 1950[4].

---

[1]Mohamed Taguai .L'Algérie en guerre .éd. Office de Publication universitaires. Alger. 2007.P79

[2] Mohamed Boudiaf. La préparation du premier Novembre 1954. éd. dar emmène .Bordj El kifa. Alge2011.P24

[3]عقيلة ضيف الله: التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، ط1، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص155.

[4]محمد عباس: ثوار عظماء...شهادات شخصية وطنية، (د ط)، دار هومة، الجزائر، 2003، ص86.

وقد تم اكتشاف المنظمة الخاصة على اثر عملية تبسة الانفة الذكر ،والتي فيها قررت المنظمة ارسال لجنة الى تبسة يوم 18مارس 1950 وذلك لتأديب مناضلين من مناضليها فشل في تأدية احد المهام التي كلفتهما بها المنظمة الخاصة ،مما شكل خطرا عليها ،فقررت المنظمة في التاريخ المذكور أعلاه ارسال لجنة الى تبسة يوم ،فتمكنا من الفرار واتصلا بالشرطة الفرنسية وأبلغاها عن التنظيم السري فباءت المحاولة بالفشل.

حيث أن هذه المسألة ضربة قوية تعرض لها التيار الثوري ،التي قامت من خلالها السلطات الاستعمارية باعتقالات على نطاق واسع وبصفة عشوائية لكل من يشك انه منخرط في هذا التنظيم يعتقل[1].

وفي هذا الوقت قررت قيادة الحزب اتخاذ قرار حل المنظمة الخاصة وتحويل قادتها المتبقين إلى المنظمة السياسية ،بالرغم من جهود بعض القادة في المنظمة بالضغط على قيادة الحزب لمراجعة قرار الحل ، لكن دون جدوى ما يفسر أن العمل المسلح كان مستبعدا عن تفكير الحزب تماما ،فقد كان العمل المسلح في نطاق المنظمة فقط، حيث يقول أن المنظمة هي التي كانت تفكر في العمل المسلح وتسعى لتنفيذه[2].

المطلب الثاني: أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية

طفت على السطح أزمة الحركة خلال المؤتمر المنعقد في أبريل 1953 ،والذي يعتبر هو المفجر للصراع من خلال القرارات الحاسمة التي صدرت عنه على المستوى التنظيمي والهيكلي للحركة ،فهذه أول مرة يتطرق فيها لمهام الرئيس الذي يعتبره أنصاره الرئيس الأبدي للحركة والذي لا يجب أن يكون محل جدل أو نقاش ،وهو ممثل الشعب الجزائري بدون منازع ،فقد نوقشت هاته القضية قبل هذا التاريخ وبالتحديد في اجتماع اللجنة المركزية في مارس 1950[3].

انقسم الحزب الى ثلاث تيارات: الاول مثله المركزيون الذين اعتبروا القضايا التنظيمية والهيكلية لإعلان الثورة أهم والتي تحتاج الى وقت أطول ذلك تفاديا للفشل وان الوقت لم يحن بعد للإعلان عن بداية الثورة ,أما التيار الثاني فقد مثله الميصاليون الذي وضعوا كل تركيزهم على تطهير الحزب واعادة تشكيل القيادة بالرغم من ايمانهم بأن الوقت قد حان لإعلان الثورة على العدو المستبد،اما التيار الثالث والذي تمثل في أصحاب الفكر الثوري والذين قد تجاوزوا الخلافات السياسية عن القيادة ولم يغفلوا في التحضير لبداية الثورة من خلال إعادة تشكيل المنظمة الخاصة[4].

---

[1] عقيلة ضيف الله، المرجع نفسه، ص156.

[2] شهادة مكتوبة للطاهر الزبيريمصورة لوكالة الأنباء الجزائرية، من شبكة الانترنت على الموقع: www.youtube.com . بتاريخ 11-11-2016 على الساعة:22:10.

[3] سعاد يمينة شبوط: الولاية الرابعة في مواجهة الحركات المناوئة للثورة الجزائرية 1954-1962،(د ط)،دار الهدى للنشر والتوزيع،الجزائر،2015،ص37.

[4] شهادة حية لأحمد بن بلة ،قناة الجزيرة ، المصدر السابق.

توسعت الخلافات بين القادة لتصل للقاعدة النضالية، حيث أصبحت مجموعة تدعم كتلة مصالي الحاج ومجموعة أخرى تدعم كتلة اللجنة المركزية . أما اعضاء المنظمة العسكرية فقد عملوا جاهدا على إعادة المياه الى مجاريها في صفوف الحزب دون الانحياز لطرف ضد الاخر وذلك تفاديا لانهيار الحزب بعد الانفجار الذي عرفه والانقسامات التي شهدها[1].

المطلب الثالث: اللجنة الثورية للوحدة و العمل

كان ظهور اللجنة الثورية للوحدة والعمل نتيجة حتمية بعد الاحداث التي شهدها حزب الشعب الجزائري والانشقاقات السياسية التي ابعدته كل البعد عن القاعدة النضالية والشعب ، فقد توصل أعضاء التيار الثوري الى الاتفاق على العنوان الذي يجب ان يعطى لهذه "اللجنة الحيادية " .وهذا من خلال الاجتماع الذي انعقد في 23مارس 1954 ،حيث تم تحديد شعارات اللجنة وتبليغ دعوتها ، فتم الاعلان عن ميلادها باسم "اللجنة الثورية للوحدة والعمل " اما عن الاعضاء المؤسسين لهذه اللجنة فهم[2]:

_مصطفى بن بولعيد(عضو اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ،وعضو سابق في المنظمة الخاصة).

_محمد بوضياف (مسؤول التنظيم في فدرالية الحركة في فرنسا ،ومسؤول سابق على تنظيم المنظمة الخاصة على مستوى عمالة قسنطينة).

_محمد دخلي (مسؤول على تنظيم اللجنة المركزية للحركة).

_رمضان بشبوبه (مراقب عام للحركة).

وفي نفس اليوم تقرر صدور صحيفة دورية تسمى "المواطن "وهي لسان حال الحركة الجديدة ،الهدف منها نشر الوعي السياسي بين المواطنين في القاعدة والتي لم يصدر منها سوى ستة أعداد ابتداءًا من أبريل 1954 الى غاية 5جويلية 1954[3].

ومن اهم النقاط التي تم التركيز عليها من قبل مؤسسو اللجنة الثورية للوحدة والعمل من خلال اعلان التأسيس وهي :

_الحفاظ على وحدة الحزب عبر مؤتمر موسع وديمقراطي لضمان التحام داخلي والخروج بقيادة ثورية.

دعوة المناضلين الالتزام بالحيادية والبعد عن تبني اطروحات اي من الفريقين المتنازعين حاول اعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل جاهدين اصلاح العطب وترقيع

[1] عما بوحوش: المرجع السابق، ص 328.

[2] Mohamed Teguia.Op.cit;p21

[3] محمد أزغيدي لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962،(د ط)، دار هومة، الجزائر، 2009،ص57.

العلاقات بين التيارين المتناحرين في الحركة ،وقد فوجئوا بعقد كل تيار لمؤتمر طارئ يقتصره على عناصره فقط ،بالنسبة للأول الذي تم عقده في بلجيكا دعا اليه "مصالي الحاج" ،من 13الى 15 جويلية 1954[1].

اما المركزيين فقد عقدوا مؤتمرهم الاستثنائي بمدينة الجزائر من 13 الى 16 اوت 1954 .

بالنسبة لقرارات المؤتمرة جاءت على النحو التالي:

أ_ بالنسبة للمصاليين:

_ادانة الانحراف عن سياسة الحزب خاصة سنة 1953 .

_العودة الى المبادئ الثورية للحزب وسياسته .

_وضع الثقة المطلقة في "مصالي الحاج ".

_طرد الاعضاء القياديين للحزب ،واعضاء اللجنة المركزية المنحلة لانهم سبب تفاقم الازمة والانحراف داخل الحزب .

ب_ بالنسبة للمركزيين:

_رفض اتهامات مصالي الحاج الموجهة لهم .

_الحث على مواصلة الكفاح المسلح قصد تحقيق اهداف الحزب والشعب الجزائري .

_ التأكيد على القرارات التي اتخذها الحزب في المؤتمر الثاني وادانة القرارات المتحدة من طرف مصالي في مؤتمر اورني[2].

المطلب الرابع : لجنة 22 والاعلان على الثورة التحريرية

تجاوز اعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل الخلاف على السلطة والقيادة الحاصل بين المركزيين والمصاليين ليحضروا الاجتماع السري للغاية والذي لا يحضره الا إطارات المنظمة العسكرية السرية الموزعون داخل الجزائر, حتي لا يحضره الميصاليون أو المركزيون[3].

نظم الاجتماع كل من _محمد بوضياف ،العربي بن مهيدي، مصطفى بن بولعيد ،ديدوش مراد ،رابح بيطاط ،تم عقد الاجتماع بمنزل دريش الياس يحي صالومبي بالعاصمة في النصف الثاني من شهر جوان 1954[4] .

[1] محمد عباس، ثوار عظماء...،المرجع السابق،ص61.

[2]Mohamed Teguia.Op.cit;p93

[3]Mohamed Teguia.Op.cit.PP92-9.

[4]Mohammed Boudiaf. Op/cit.P51

من خلال هذا الاجتماع حاول القادة تجاوز خطأ ارتكب من طرف المنظمة الخاصة وهو الاعلان عن بداية الثورة التي تمثل الهدف المنشود من تأسيس حزب الشعب الجزائري ، وحركة انتصار الحريات الديمقراطية والمنظمة الخاصة ، فلم يستطيع اي تنظيم من التنظيمات المذكورة ان يتخذ القرار بخصوص بداية العمل المسلح ، وكانت نتيجة هذا التماطل ظهور الانشقاقات والنزاعات داخل الحزب ،فكانت نهايته والقضاء عليه لذلك حاول هؤلاء القادة اخذ المبادرة بعيدا عن هاته الصراعات بالرغم من الامكانيات البسيطة التي لم ترق لمستوى مجابهة قوة عسكرية بمعدات حديثة وجيش نظامي مثل الجيش الفرنسي ،فقد كان تحديا كبيرا[1] .

ترأس الاجتماع مصطفى بن بولعيد ،حيث قرأ محمد بوضياف تقريرا مطولا عن الاجتماعات التمهيدية التي تمت قبل اللقاء ،وقد تضمن التقرير المحاور التالية :

1_ نبذة تاريخية عن المنظمة الخاصة منذ تأسيسها .

2_ تأثيرات القمع والتنديد بالموقف المتخاذل لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

3_ النشاطات المنجزة من طرف اعضاء المنظمة الخاصة ما بين 1950 _1954 .

4_ ازمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية وموقف اللجنة الثورية للوحدة والعمل تجاه الطرفين المتنازعين وموقفهما من الحرب التحريرية في تونس والمغرب [2].

وتم في الفترة المسائية من يوم عقد الاجتماع فتح باب النقاش حول ما جاء في التقرير، وكان ذلك في جو اخوي وصريح وكانت النقطة المحورية التي دار حولها النقاش هي السؤال المهم: هل حان وقت الكفاح المسلح ؟ فظهر موقفان[3] أجابا على هذا السؤال الجد مهم:

الموقف الاول : مثله المناضلون الملاحقون من طرف الشرطة الفرنسية دعوا فيه للشروع في الكفاح المسلح كوسيلة لتخطي أزمة الحزب .

الموقف الثاني : لم يعارض اصحابه فكرة العمل المسلح وانما يروا انه لم يحن الوقت بعد للإعلان عن الثورة .

وقال محمد بوضياف في هذا الصدد ان النقاش قد احتدم بين الموقفين حتى تتدخل سويداني بوجمعة الذي حسم الامر لصالح الموقف الاول ،قال فيه وقد اغرورقت عيناه

[1] أحسن بومالي: أول نوفمبر بداية النهائية لخرافة الجزائر فرنسية (د ط) ، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص-ص 33-34 1954

[2] عبد الرحمان بن ابراهيم العقون، الكفاح القومي والسياسي، ج3، (د ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1986، ص456.

[3] المصدر نفسه، ص457.

بالدموع :: **"هل نحن ثوريون او لا ؟واذا كنا نزهاء مع انفسنا فماذا ننتظر للقيام بالثورة ؟"** انتهى اجتماع ال22 وقد تمت المصادقة على لائحة ضمن القرارات التالية[1] :

1_الحياد فيما يخص الصراع بين المركزيين والمصاليين واجتناب الدخول فيه .

2_العمل على توحيد جناحي الحزب.

3_تدعيم مواقف اللجنة الثورية للوحدة والعمل فيما يخص اهدافها الثلاثة :الثورة ،الوحدة ،العمل .

4_ تفجير الثورة في تاريخ تحدده لجنة مصغرة .

5_انتخاب مسؤول يتولى تكوين لجنة مصغرة.[2]

وفي اليوم الموالي كوَن بوضياف امانة وطنية من نفس المناضلين الذين قاموا بتحضير اجتماع الـ22 وهم : محمد بوضياف ،العربي بن مهيدي ،ديدوش مراد ،مصطفى بن بولعيد ،ورابح بيطاط ،فتكونت اللجنة الخماسية .

عقد اول اجتماع للجنة الخماسية بمنزل كشيده عيسى بنهج بربروس (القصبة) بمدينة الجزائر ،كان جدول الاعمال يركز على الاتي[3]:

_دراسة لائحة ال22 وكيفية تطبيقها .

_وضع نظام داخلي للجنة .

اعترضت طريق اللجنة عدة عراقيل خصوصا في مجال إلحاق أعضاء المنظمة الخاصة بها ، لان اغلبية المناضلين كانوا يميلون لزعيم الحزب ،خصوصا في منطقة جرجرة التي استغرق مناضليها وقتا طويلا للالتحاق بالعمل للتحضير للثورة خصوصا مع رفض الميصاليون والمركزيون الاعلان عن الثورة. فقد كان المركزيون متخوفين من الاعلان عن بداية الثورة في هذا الوقت ،بالرغم من اقتناعهم بالعمل المسلح .

_راهنت لجنة الخمسة على عنصرين اساسيين في بداية الامر وهم [4]:

اولا : البعد الخارجي : حيث تمكن محمد بوضياف من ربط الاتصال مجددا بأحمد بن بلة :من الوفد الخارجي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ، هذا الاخير الذي تم اللقاء معه في "برن" العاصمة السويسرية ، في بداية شهر جويلية 1954 ، والذي وعد بالتأييد ودعم مصر للثورة الجزائرية فقد التقى أحمد بن بلة مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر وطلب

[1] محمد عباس، المرجع السابق، ص ص248-249.
[2] محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص ص248-249.
[3] شهادة حية لمحمد بوضياف من كتاب محمد عباس، ثوار عظماء...المرجع السابق،ص22.
[4] سعاد يمينة شبوط، المرجع السابق، ص59.

منه المساعدة ،حيث اصر على ان تكون المساعدة سلاحا وليس مساعدة مالية كما اقترح الرئيس المصري[1].

_**ثانيا :ركيزة الشعب :** ففي صائفة 1954 لم يبق للجنة الخمسة سوى الشعب للمراهنة عليه فيما يخص انطلاق الثورة[2].

بينما يتعارض احمد بن بلة بخصوص نقطة التسليح والتموين مع تصريحات محمد بوضياف حيث يوضح ان الرئيس المصري جمال عبد الناصر عرض عليه المال ولكن احمد بن بلة فضل ان تكون المساعدات على شكل اسلحة والتي كانوا بحاجة اليها اكثر من المال[3]. فمن الممكن ان صعوبة الاتصال بين القادة كانت السبب في تضارب المعلومات والتصريحات ،ام ان محمد بوضياف كان قد بالغ في وصفه لنقص الاسلحة عشية اندلاع الثورة .

ومع نهاية شهر اوت 1954 ،التحقت منطقة القبائل بركب التحضير للثورة بعد مشاورات انتهت بانضمام كريم بلقاسم الى لجنة الخمسة ،التي اصبح سادس اعضائها ،هذا الاخير الذي اتخذ القرار بالالتحاق متأخرا نوعا ما، حيث عرفت هذه اللجنة بلجنة الستة بداية من شهر سبتمبر 1954[4] .

شرعت لجنة الستة في بداية شهر سبتمبر 1954 بعقد اجتماعات لدراسة كيفية التحضيرات المادية والمعنوية والخطط الاستراتيجية وأنواع التنظيم ،وفي اجتماع 19 اكتوبر 1954 في منزل مراد بوقشورة ببلدية الرايس حميد وحاليا[5]. خلص القادة الستة في النهاية لإقرار مبدأين وهما :

أولا :اللامركزية في المبادرة والقرار بسبب المساحة الجغرافية الشاسعة من جهة وضعف الامكانيات من جهة ثانية ومن جهة اخرى لدواعي أمنية ،فلا يمكن أن تنصب هيئة مركزية للقيام بقيادة العمل المسلح ،فتركت الحرية الكاملة لكل ولاية للتصرف .

ثانيا :اولوية الداخل على الخارج اي ان القرارات المتخذة تصدر عن الداخل لأن المناضلين في الداخل هم الذين على دراية جيدة بما يدور على ساحة القتال ومن غير العدل ان تتخذ القرارات دون موافقتهم .

وقد تقرر تسمية المنظمة السياسية جبهة التحرير الوطني Front de libération nationale (FLN). والمنظمة العسكرية جبهة التحرير الوطني Armée de

[1] شهادة مكتوبة للرئيس الراحل، أحمد بن بلة من قناة الجزيرة، على شبكة الانترنت، مصدر سبق ذكره.
[2] شهادة مكتوبة للمجاهد الشيخ حامد روابحية من كتاب محمد عباس، رواد الوطنية، شهادات 28 شخصية وطنية،(د ط)، دار هومة، الجزائر،2004، ص 289.
[3] أحمد بن بلة:شهادة مكتوبة من قناة الجزيرة، المصدر السابق.
[4]Mohamed Boudiaf. Op/cit.P46.
[5]محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص249.

libération(AlN)nationale،وفيما يخص التوزيع والتسيير ككل فقد قسمت الجزائر إلى خمس مناطق وهي:

المنطقة الاولى :(الاوراس النمامشة) بقيادة مصطفى بن بولعيد يساعده شيحاني بشير.

المنطقة الثانية :(الشمال القسنطيني)بقيادة ديدوش مراد يساعده زيغود يوسف .

المنطقة الثالثة :(منطقة القبائل) بقيادة كريم بلقاسم يساعده عمر اوعمران .

المنطقة الرابعة :(الجزائر وضواحيها) بقيادة رابح بيطاط يساعده سويداني بوجمعة .

المنطقة الخامسة :(القطاع الوهراني)بقيادة العربي بن مهيدي يساعده بن عبد المالك رمضان[1].

كلف محمد بوضياف بالاتصال بالوفد الخارجي وتزويده بالوثائق اللازمة ومنها بيان اول نوفمبر 1954، على ان يقوم بالمشاركة في الاجتماع المقرر عقده في جانفي1955 .

حيث توالت الترتيبات والتحضيرات لاندلاع الثورة في وقت وجيز من طرف لجنة الستة ،وبعد الحوار والنقاش الطويلين بخصوص هيكلة ومؤسسات الثورة . تم الاتفاق على الشروع في العمل العسكري في اسرع وقت ممكن بالوسائل المتوفرة ،ثم بعد ذلك يأتي دور التنظيم والهيكلة[2].

تم الاتفاق على تاريخ اندلاع الثورة حيث كان مقررا يوم 15 أكتوبر 1954 ، ولكن بعد تفشي هذا الخبر الذي كان غاية في السرية تقرر تأجيله الى الفاتح من نوفمبر 1954هذا التاريخ الذي يصادف عيد القديسين حيث يكون الجيش الفرنسي منشغلا بهذا الحدث ويسهل عل المناضلين التحرك اكثر من أي وقت آخر - ساعة الصفر- وقد كان هذا اليوم مقترحا من طرف ديدوش مراد[3].

كان اختيار تاريخ اندلاع الثورة يوم الاثنين 1نوفمبر 1954 الموافق ل6 ربيع الاول 1374 هجري على الساعة الصفر وذلك لعدة اعتبارات ،أولها أن يوم الاثنين هو يوم ميلاد النبي صلى الله عليه وسلم ،وهو تأكيد لانتماء الشعب الجزائري للامة العربية المسلمة وتحديد لهويته مثلما قال عبد الحميد بن باديس :

شعب الجزائر مسلم وإلى العروبة ينتسب

ومن جهة ثانية لأسباب عسكرية. كون هذا التاريخ صادف احتفالات العيد المسيحي للقديسين La Toussaint ، حيث يكون العديد من الجنود منشغلين بهذه التحضيرات

[1]Mohamed Boudiaf. Op/cit.pp 77-78.

[2] محمد بوضياف: شهادة حية من كتاب محمد عباس، ثوار عظماء-شهادات 17 شخصية وطنية، المرجع السابق، ص 27.

[3] أحسن بومالي: المرجع السابق، ص 96.

والاحتفالات فتشمل عمليات التنقل والتحرك للمجاهدين اكثر من اي وقت آخر وحددت كلمة السر "خالد وعقبة "

صاغت لجنة الستة بيان أول نوفمبر بمساعدة محمد العيشاوي الصحفي والمناضل في حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، بإيفيل إي مولا بتيزي وزو، عند عائلة زعموم بتاريخ 31 أكتوبر 1954 ، وتم طبع 1100 نسخة منه في مطبعة خاصة بالمركزيين ، ووزع النداء بطرق كثيرة الى عدة شخصيات يوم 02 نوفمبر1954، وأذيع على إذاعة صوت العرب في نفس الوقت مع إعلان اندلاع الثورة ، الذي هدف الى توضيح موقف أصحابه واتجاههم للرأي العام[1].

أ_ اندلاع الثورة :

لم تكن الظروف مهيأة بنسبة 100% للقيام بعمل عسكري ،له صدى واسع دون أن تدفع الوحدات القتالية لجيش التحرير الوطني ثمنا باهضا ، فقد كانت المبادرة بالقيام بأعمال مسلحة مجازفة كبيرة . بإمكانيات متواضعة وربما هذا ما يفسر موقف مصالي الحاج من اندلاع الثورة في هذا الوقت، فمن الممكن تبرير موقفه الرافض للعمل المسلح في هذا الوقت بالتخوف من الاستعداد الغير كافي للقيام بثورة بمفهومها الواسع .

يمكن تعريف الثورة على النحو التالي :"**وهي تغيير جوهري في اوضاع المجتمع لا تتبع فيه طرق دستورية. والفرق بين الثورة وقلب نظام هو ان الثورة يقوم بها الشعب على حين ان هدف الثورة تغيير النظام السياسي او الاقتصادي، وهدف الانقلاب مجرد إعادة توزيع السلطة بين هيئات الحكم المختلفة "[2].**

ومنه فان الشعب هو المحور الاساسي لأي ثورة في العالم ، فلولا وجود الشعب ما نجحت الثورة .

_كما ذكرنا كانت بدايات الثورة بإمكانيات جد متواضعة لا يمكن لها ان ترقى لدرجة القيام بثورة ضد دولة استعمارية كبيرة مثل فرنسا. حيث كان عائق السلاح بالدرجة الاولى ، في منتصف ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 ،انطلقت الرصاصة الاولى في عدة مناطق من التراب الوطني معلنة بداية الكفاح المسلح فقد كانت العمليات عبر كافة التراب الوطني حيث كان هذا الانفجار هو من قاد الجزائر الى الاستقلال ، وبالرغم من النتائج المتواضعة للعمليات المسلحة الاولى ، الاّ ان الفرحة كانت كبيرة بالانطلاقة الفعلية للثورة[3]، فقد كانت النتائج متباينة بين منطقة وأخرى ، الا ان منطقة الاوراس في الصدارة، وهذا لا يعني ان

[1] محمد بوضياف: شهادة حية ، الصدر السابق، ص 35.
[2] جميل صليب: المعجم الفلسفي. ج1، (د ط)، دار الكتاب اللبناني، بيروت _لبنان 1982 ، ص 491.
[3] شهادة مكتوبة لكريم بلقاسم في كتاب محمد عباس، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص 121.

المناطق الاخرى لم تحرز اي نتائج لكنها متفاوتة من منطقة لأخرى وهذا راجع الى عدة عوامل ،اهمها مشكلة السلاح [1]، الذي من دونه لا يمكن تحقيق نتائج قيمة .

المبحث الثاني: المواقف المختلفة من اندلاع الثورة

المطلب الأول: موقف الحكومة الفرنسية:

احدثت العمليات العسكرية لغرة نوفمبر مفاجأة لكل الجهات الفرنسية ، والذي يعتبر عاملا اساسيا من عوامل النجاح الذي حققته الثورة ، العمل الذي احدث ذهولا لدى السلطات الفرنسية ، بعد مجازر 8 ماي 1945 ، واكتشاف المنظمة الخاصة.

فلم تستطيع الحكومة الفرنسية تجاهل ما يحدث في الجزائر ، ولكنها حاولت قدر الإمكان التقليل من أهميتها وفي نفس الوقت إظهار الحزم والصرامة بشأن الجزائر ، وصرح وزير الداخلية الفرنسي فرانسوا ميتران François Mitterrand ، مباشرة بعد اندلاع الثورة «**الجزائر هي فرنسا ....أنا لست مع المفاوضات مع الأعداء الطريقة الوحيدة هي الحرب**»

والتي اعتبرت ما يحدث في الجزائر شأن داخلي ، وهو مجرد أعمال ارهابية يقوم بها مجموعة من الخارجين عن القانون ، حيث أصدر رئيس الحكومة الفرنسية السيد ما نديس

[1] أحسن بومالي: المرجع السابق، ص ص 113-118.

فرانس[1] Pierre Mendès France ، تصريحا جاء فيه :«**هناك مواطنون شنوا حربا على وطنهم ، ولكن الشعب لم يتبعهم ،وقد اتخذنا الإجراءات الصارمة التي يقتضينها الموقف و أعددنا وجندنا جميع الامكانيات حتى تتغلب قوة الامة ... إن الجزائر هي فرنسا ومن الفلا ندر حتى الكونغو ليس هناك الا قانون واحد ، وأمة واحدة ، وبرلمان واحد، هذا هو الدستور ، وهذه إرادتنا ، ولا حق لأي أحد أ، يشك فيها وسنواصل اتخاذ الإجراءات الصارمة ، وذلك أنه من غير المعقول والمقبول أن يثور مواطن على وطنه ... فاعتمدوا على الحكومة ، وعلي بالذات ...لا تساهل عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن الامن الداخلي للأمة الفرنسية، إنها فرنسية منذ عهد طويل وبصورة لا رجعة فيها**[2]»فالملاحظ أن الموقف كان صريحا بتشبث الحكومة الفرنسية بالجزائر وهذا بالقوة أي أنها لم تتقبل فكرة التفاوض مع منظمي العمليات العسكرية ،حيث لم نستطيع تقبل فكرة الجزائر جزائرية بعيدا عن فرنسا. لذلك كان الجو السائد العام لهذه التصريحات النارية بين موقفا صريحا ومعلنا بخصوص الجزائر.

ومن جهة ثانية فإن اندلاع الثورة بهذه الصفة دون ان تحس بها الحكومة الفرنسية واجهزتها المخابراتية كان لها عظيم الأثر في الاوساط السياسية والعسكرية الفرنسية حيث وصفت هذه الأحداث بالزلزال الذي وقع في الأصنام (الشلف حاليا)بتاريخ 09 سبتمبر 1954. ثم الزلزال الحديد وهو اندلاع ثورة 1 نوفمبر 1954.

لقد كانت كل التصريحات والحملات الدعائية للمسؤولين الفرنسيين تؤكد ان الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا وهي مقاطعة فرنسية ،وهذا ما غلب على التصريحات الرسمية الفرنسية ،والتي جندت لها وسائل إعلامية ضخمة من راديو، صحافة مكتوبة مناشير، كلها للحيلولة ضد انتشار الثورة في الاوساط الشعبية واستغلال ظاهرة العمليات العسكرية ضد الهياكل الفرنسية[3].

كانت الآراء متجانسة بين الجزائر وباريس، فكل التصريحات الرسمية الصادرة من الجزائر او من باريس اتفقت على ان يكون الموقف صارما بشأن الجزائر[4]، فقد اعتمدت السلطات الفرنسية سياسة تقزيم وتصغير الحدث رغم انه احدث هزة كبيرة بين الاوساط الفرنسية السياسية والشعبية، ولكنها سياسة متبعة لمحاربة جماعة مجهولة بالنسبة لهم، لكنها استطاعت استمالة الشعب الجزائري لتبقى المرحلة الثانية هي الاهم والاكبر[5]

---

[1]سياسي ومثقف فرنسي، نائب مابين 1932-1940، تقلد منصب الوزارة الأولى مع الخارجية منذ جوان 1954، انظر": عاشور شرفي: قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962، ترجمة: عالم مختار، دار القصبة للنشر،الجزائر، 2007.

[2] الغالي غربي: فرنسا والثورة الجزائرية 1954_1958، المرجع السابق، ص ص125-126.

[3] فرحات عباس: ليل الاستعمار، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، الجزائر 2005، ص 9.

[4]مولود قاسم نايت بلقاسم: ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر ، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص88.

[5]مولود قاسم: المصدر نفسه ص 90.

رافقت التصريحات الرسمية الفرنسية مجموعة من الاعتقالات الواسعة، حيث تمكنت قوات الشرطة الفرنسية من سجن 750 مناضلا وفي نهاية 1954 بلغ عدد المسجونين 2000 مناضل، كما قام بول شارياه Paule charrière، قائد القوات الفرنسية في الجزائر والتي كان يبلغ عددها 5700 جندي وضابط، بتوجيه هذه القوات الى منطقة الاوراس لدفن التمرد اين ولد. وقد اشرف على هذه العمليات العسكرية قائد ناحية قسنطينة الجنرال سيبلمان Spill man، حيث قام الجيش الفرنسي بتقتيل ابناء منطقة الاوراس بعد عمليات تمشيط دقيقة فقد اعطى اوامر لجنوده بعدم اعتقال اي متمرد يقع بين ايديهم بل ينبغي قتله لان الجيش لا يريد فتح سجون للمتمردين، فرأوا ان التصفية الجسدية لكل متمرد هي الاسلوب الناجح لردع السكان وتخليهم عن دعم مساعدة الثوار[1].

ومنذ اندلاع الثورة في الجزائر تفننت السلطات الاستعمارية في طرق القمع والتقتيل للجزائريين هذه الظاهرة التي استمرت طيلة فترة الثورة التحريرية، ومع توافد الحكام العامين الفرنسيين في الجزائر، وبعد مجيء جاك سو ستيل Jacques Soustelle، في 25جانفي 1955، وتنصيبه حاكما عاما للجزائر، ومع تطبيق سياسة الاصلاح الجديدة قال له رئيس الحكومة الفرنسية ما نديس فرانس «**ان مهمتك ستكون صعبة**» نظرا لان فرنسا قد انتهجت سياسة القمع منذ البداية، فكان من الصعب جدا التغلغل وسط المجتمع الجزائري بسهولة، مع العلم ان هاته العمليات القمعية لم تنته بمجيء جاك سو ستيل للجزائر، وليس المقصود هنا الاسترسال في توالي الحكومات الفرنسية في الجزائر، وانما القاء نظرة عن الطرق المتبعة من طرف السلطات الفرنسية للحفاظ على الجزائر الفرنسية[2]، هذا عن الجانب الفرنسي الرسمي، اما عن الراي العام الفرنسي فهو شيء آخر تماما حيث انقسم الى عدة آراء كل على حسب توجيهه ، حيث يعتبر الراي العام قوة مؤثرة في المجتمع الدولي، وهذا ما يؤثر على الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث هو عبارة عن مجمل الافكار والمفاهيم حول مواقف وأحداث وظواهر اجتماعية قامت بها جماعة من الناس كاستهجان أو استنكار أو إقرار وهذا هو المقصود حول الرأي العام الفرنسي بالنسبة للقضية الجزائرية.

المطلب الثالث: موقف الصحافة الفرنسية

كانت الصحافة الفرنسية الصادرة في الجزائر ممولة من طرف المعمرين ، وبالتالي ستكون توجهاتها مدافعة عن المصالح الفرنسية في الجزائر، وما يميزها عن الصحافة الصادرة بباريس أنها كانت تكون الكره والحقد لكل ما يتعلق بالجزائريين.

وبعد اندلاع الثورة التحريرية باشرت هذه الصحافة حملة شرسة تهدف لإثارة الغضب في اوساط اوروبي الجزائر وبالتالي إرغام الحاكم العام لولاية الجزائر بالإسراع في القضاء

[1] عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص- ص 406-407.
[2] أحمد منغور: موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962، (د ط)، دار التنوير الجزائر، 2012ن ص 17.

على الثورة قبل ان تنتشر الثورة اكثر، وذلك من اجل توفير كل الامكانيات المادية والعسكرية والبشرية من اجل ذلك فقد كانت الصحافة الفرنسية في الداخل أو في الخارج متقاربة جدا، لا تختلف الا في بعض التفاصيل، فقد كانت الاخبار متشابهة في كل الصحف، معلنة حربا كلامية على العمليات العسكرية في الجزائر منذ الفاتح من نوفمبر 1954[1].

ومن أهم الجرائد الفرنسية التي اهتمت بتطورات الازمة الجزائرية أكثر نجد[2]:

اولا: جريدة لومانيتيL'humanité ،وهي لسان حال الحزب الشيوعي الفرنسي والتي عرفت بالخط المعادي للاستعمار، حيث تعرضت للمصادرة 27 مرة وتوبعت قضائيا 150 مرة بسبب الاخبار التي نشرتها والمتعلقة بالثورة الجزائرية.

ثانيا: جريدة لوموند Le monde الجريدة الاخبارية المتنوعة التي تتميز بالجدية ومقالاتها الوثائقية ونخبوية هيئة تحريرها، والتي قدرت نسبة توزيعها خلال الثورة الجزائرية حوالي 40 %.

لقد كانت جريدة لوموند من بين الجرائد التي تعرضت أكثر للقص والمصادرة ومنع توزيعها ففي الجزائر بسبب الاخبار التي نقلتها عن الثورة، كان موقفها من الاحداث في الجزائر بالتساؤل عن الحلول بها والاجراءات الواجب القيام بها في الجزائر، وبعدها اتجهت الى تقديم الحل السياسي للخروج من الأزمة الجزائرية، وعدا ذلك فإنها انتقدت الحرب بشيء من الحذر ولكنها كانت جريئة في نشر المقالات ووثائق مهمة[3].

هذا ما يفسر ربما الردود الفرنسية الاولى على هذه المنطقة التي كانت مستهدفة بالدرجة الاولى من طرف القوات الفرنسية ، فقد كانت الاشارة لها واضحة منذ الوهلة الاولى[4].

وهكذا حاولت الادارة الاستعمارية ومن خلال وسائل إعلامها ان تبرهن للعالم ان الثورة الجزائرية ليس كما يظن البعض، ثورة قومية مستندة على شعور وطني[5]، وانما هي حركة عصيان وتمرد مدفوعة من الخارج، الا ان هذه الاكذوبة المعتمدة من طرف فرنسا ستكشفها فيما بعد جريدة Le monde التي بينت ان فرنسا كانت مضطرة الى التمسك بدريعة المؤامرة الخارجية من اجل الدفاع عم ملفها امام هيئة الامم المتحدة. وأحسن وسيلة لذلك هو إتهام الجزائر بالشيوعية، وهو إتهام بدعم موقفها عند الدول المناهضة للشيوعية خصوصا الولايات المتحدة الامريكية والدول الاوروبية الغربية[6].

---

[1] الغالي غربي: المرجع السابق، ص 128.
[2] أحمد منغور: المرجع السابق، ص ص: 146-147.
[3] محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة: نجيب عياد وصالح المثلولي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية للنشر، الجزائر، 1994، ص 23.
[4] مولود قاسم نايت بلقاسم: المصدر السابق، ص 134.
[5] الغالي غربي: المرجع السابق، ص 235.
[6] غالي غربي: نفسه، ص 238.

وكانت هذه الصحافة تعمل على ابعاد الشعب عن الثورة وذلك بتشويه صورة المجاهدين،وذلك لفصل الشعب عن قادة الثورة من جهة ثانية محاولة كسب الشعب الجزائري الى جانب السلطات الفرنسية والاستفادة من مساعدتهم للكشف عن أماكن هؤلاء القادة. فقد تجندت هذه الصحافة منذ الوهلة الاولى ضد الثورة.

المبحث الثالث: ردود فعل التيارات الوطنية على اندلاع الثورة الجزائرية

لم تكن التشكيلات السياسية الوطنية الجزائرية موحدة في نظرتها للكفاح ولا في التطلعات لمستقبل الجزائر قبيل الثورة، فكل واحدة منها كانت تنتهج خطا يختلف عن البقية.

المطلب الأول: موقف المصاليين

ظل انصار مصالي الحاج يعتقدون بأن هذا الاخير هو وحده القادر على إعلان الثورة والتخطيط لنجاحها، خاصة بعد التعليمات الموجهة إلى أعضاء المكتب السياسي في 02 أوت 1954، والتي تندرج ضمن قرارات المؤتمر المنعقد يوم 14 جويلية 1954،[1] الذي نص على وضع كل الثقة في رئيس الحزب بشأن اشعال فتيل الثورة.

ولم يتخذ الميصاليون موقفا صريحا وعلنيا من الثورة في بداية الأمر لان المفاجأة كانت كبيرة،كيف استطاع منافسيهم اتخاذ قرار تفجير الثورة بهذه السرعة وبكل سرية، فقد فضلوا لترقب النتائج التي ستفسر عنها هذه الاحداث.

صرّح مصالي الحاج لوكالة الانباء الفرنسية في 8 نوفمبر 1954 قائلا:« **بمجرد الاعلان عن الاحداث التي جرت في الجزائر في ليلة 31 اكتوبر إلى 1 نوفمبر عزرت على نحو خطير الرقابة المفروض عليا شخصيا ...لقد قلنا ذلك في وقت سابقا ونكرره اليوم، انه بإنهاء هذا النظام والاستجابة لطموحات شعبنا يمكن وضع حدّ لهذه الانفجارات التي ليست في الحقيقة الاّ أعمالا بائسة وهنا يمكن العلاج**[2] **»**

وهنا تظهر النظرة العدائية لمفجري الثورة والموقف الرافض لها جليا. فقد كان الزعيم مصالي الحاج حازما في رأيه وتبرأ بكل وضوح من الثورة الجزائرية، ومن قادة العمليات العسكرية في الفاتح من نوفمبر فهذا موقف مناهض للثورة.

---

[1] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول ، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1984، ص 198.
[2] الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص ص 141_142.

كما لم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تعدى الى أكثر من ذلك عندما تبنى مصالي الحاج الثورة المسلحة معتمدا في ذلك أغلبية المناضلين في القاعدة. وقد حاول نسب هذه الثورة لنفسه حيث دعا أنصاره في فرنسا والجزائر لعدم البحث عن من يقف وراء الثورة ففي يوم 04 نوفمبر تمكن من مراسلة أنصاره قائلا :« **لا تسألوا عمن يقف وراء الثورة واصلواغمار الكفاح حاولوا ان تسيطروا على الحركة** [1]».

فالواضح في الامر ان مصالي الحاج كان يرفض أن يحدث أي شيء دون علمه ، كما كان رافضا بأن يكون تابعا لأي شخص.

وبعد أن رفض مصالي الانضمام إلى الثورة التحريرية التي حضرت لها اللجنة الثورية للوحدة والعمل وصرح بعد أسبوعين من اندلاعها أنها مغامرة جنوبية ، وقد صرح قائلا:« **انا هو رمز المعركة، ولما لا أنا هو القائد** »

فقد كان معاديا لمفجري الثورة ورفض رئاسة جبهة التحرير الوطني من جهة ومن جهة ثانية نسب الثورة للحركة الوطنية الجزائرية[2]، هذا ما جعل العداء يكبر بين مصالي ومفجري الثورة –لجنة الستة- .

ومع هذا التناقض الرهيب في هذا الموقف اي رفض مصالي قيادة الثورة من جهة وإعلان عن تبني العمليات المسلحة من جهة ثانية ، يظهر جليا للقارئ ان هذا الاخير لم يكن رافضا للعمل المسلح والثوري بل المشكل الذي جعله يناهض الثورة هو القيادة، هذا ما دفع مصالي لتأسيس تنظيم موازي وهو الحركة الوطنية الجزائرية. وهذا بعد اصراره على فكرة الزعامة مما دفعه لتأسيس الحركة الجديدة.

بعد اطّلاعنا على مختلف الكتابات التاريخية نجد انها لم تتفق على تاريخ موحد لميلاد الحركة الوطنية الجزائرية لكن الشيء المتفق عليه أنها جاءت بعد اندلاع الثورة الجزائرية وليس قبلها حيث يقول علي هارون أنها جاءت مباشرة بعد 1 نوفمبر 1954. أما محمد تقية فيرجعه ليوم 06 نوفمبر 1954 أي بعد قرار حل حركة انتصار الحريات الديمقراطية في 6 نوفمبر 1954، أما محمد حربي فيرجعه لبداية شهر ديسمبر من نفس السنة[3].

وصلت العلاقة بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية إلى درجة عالية من الحدة وذلك في ربيع 1955. بعد حرب كلامية بين الطرفين كادت تصل بهم الى صدام مسلح[4]، حيث قام الميصاليون بعدة عمليات عسكرية لإثارة البلبلة في الاوساط الشعبية والتشكيك في

[1] شهادة حية لمولاي مرباح، محمد عباس، رواد الوطنية شهادات 28 شخصية وطنية،(د ط)، دار الهومة، الجزائر، 2004، ص 351.

[2]Ferhat Abbas. Autopsie d'une guerre l'aurore, éd° Garnier Fières, Paris, 1981,PP59_61.

[3]محمد حربي :الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المصدر السابق، ص 42

[4] محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص 201.

قدرات وأهداف الثورة و إظهار الحركة الوطنية بانها الحركة الوحيدة المتبقية للعمل المسلح حيث استغلت هاته الأخيرة ترويج الصحافة الفرنسية لمصالي الحاج ، وما يمتاز به من تقدير في قلوب المناضلين[1].

فقد سعت كل من المنظمتين الوصول الى استقلال الجزائر، لكن الخلاف على سلطة حال دون توحيد الجهود ضد الاستعمار والسعي لتحرير الجزائر، وحسب شهادة محمد ماروك فقد كان التعصب من جانب الحركة الوطنية حتى ابريل 1956 ، وبعد هذا التاريخ أصبحت جبهة التحرير الوطني مثلها تماما في التعصب[2].

المطلب الثاني: موقف المركزيين

[1] الغالي غربي :فرنسا والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص ص 142_143.

[2] محمد العربي الزبيري: المرجع نفسه، ص 203.

تميز موقف المركزيين بالضبابية وعدم الوضوح في بداية الامر. لأنهم كانوا يرون أن الوقت غير مناسب لانطلاق الثورة ، وقد سعوا لإقناع الوفد الخارجي في القاهرة بالتريث وإيجاد الظروف الدولية المناسبة للتعريف بالقضية الجزائرية ، وهذا من خلال مبعوثيهم إلى القاهرة وهما حسين لحول ومحمد يزيد[1].

كما كان المركزيون يعتقدون أن ما حدث في الجزائر هو انقلاب داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية . ويتهمون بن بلة بأنه هو من وراء ذلك، فقد كانت هاته الفكرة مروجة من طرف السلطات الفرنسية وهذا ما ظهر جليا في الصحافة الفرنسية سواء داخل الجزائر أو في فرنسا. فقد تكررت كثيرا فكرة أن الثورة كانت مدفوعة من الخارج –أي مصر-، كما واصل المركزيون التعامل مع السلطات الاستعمارية فقد ارسلوا برقيات إلى الحكومة الفرنسية، يحتجون فيها على الاوضاع في الجزائر، و«**يؤكدون أن المشكل سياسي، وأن الاحداث نابعة من الجزائر. فلا روسيا ولا أمريكا ولا بريطانيا ولا مصر. وشاركوا في مساع مشتركة مع غيرهم في الجزائر. وفي وفد مشترك من جميع الأحزاب إلى باريس لشرح القضية[2]**».

تمحورت مطالب هذه الوفود حول وضع حد للقمع الفرنسي، ووقف المتابعات وإطلاق سراح المساجين السياسيين والاعتراف لكل الجزائريين بحقهم في ممارسة كل الحريات الديمقراطية التي ينص عليها الدستور الفرنسي.

المطلب الثالث: موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

عرفت جمعية العلماء المسلمين بأنها حركة إصلاحية دينية. تبنت فكرة النضال الشرعي والمطالبة بمجموعة من الاصلاحات، فقد كانت كغيرها من التشكيلات السياسية الموجودة في الجزائر فوجئت باندلاع الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954، ووجدت نفسها صبيحة الأثنين وجها لوجه مع وضع لم تعهده من قبل[3].

ويمكننا التدليل على موقف جمعية العلماء من حوادث الفاتح من نوفمبر بافتتاحية البصائر الصادرة يوم الجمعة 05 نوفمبر1954، تحت عنوان "حوادث الليلة الليلاء " ومن ضمن ما جاء فيها نجد «**فوجئت البلاد الجزائرية بعدد عظيم من الحوادث المزعجة ما يزيد عن الثلاثين[4]**»

فقد وصفت الجريدة العمليات العسكرية الأولى للثورة الجزائرية بالحوادث المزعجة . واسترسلت في وصف الحوادث وإحصائها عبر كامل التراب الوطني بالاستناد على

[1]محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المصدر السابق، ص 38.
[2]مولود قاسم ثابت بلقاسم: ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، المصدر السابق، ص 38.
[3] الغالي غربي: فرنسا والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 141.
[4]البصائر العدد 292، السنة السابعة من السلسلة الثانية، 5 نوفمبر 1954، نهج يومي رقم 12 بالجزائر، ص 1.

المعلومات الواردة في الصحافة الفرنسية التي وصفت الأحداث الجزائرية وأحصت عدد من العمليات وعدد القتلى والجرحى جراء تلك العمليات.

فهنا نلاحظ الاضطراب والتردد في اتخاذ موقف واضح وذلك بسبب عنصر المفاجأة من جهة ومن جهة ثانية الطريقة التي اتخذتها جبهة وجيش التحرير الوطني للوصول الى الاستقلال تتعارض مع الاسلوب النضالي الاصلاحي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، وهذا ما جعلها لا تتخذ موقفا حاسما ضد الثورة أو معها، وهذا ما يظهر من خلال التعليق في عددها الأول الصادر بعد أحداث أول نوفمبر 1954، جاء فيه :« **لا يمكن أن نقدم أي تعليق عن الأحداث إلى أن تظهر لنا الحقيقة[1]».**

وقد واصلت الجمعية هذا على هذا الاتجاه في نظرتها للثورة، ومحاولة تهدئة الشعب الجزائري وإقناعه بضرورة تبني العمل السلمي ومواجهة الوضع بالحكمة والعقل بعيدا عن العمل المسلح والابتعاد عن الأعمال المسلحة، وضرورة الالتفاف حول التعليم وإصلاح المجتمع الجزائري من خلال المدارس التي كانت تشيدها الجمعية، وأن تنتظر الحلول السلمية التي تتخذها الجمعية عن طريق الحوار والتفاهم مع السلطات الاستعمارية [2].

لم تتقبل الجمعية سلسلة الاصلاحات الفرنسية التي أرادت هاته الاخيرة تطبيقها في الجزائر لأنه من وجهة نظرها فان العمليات المتمردة للجزائريين جاءت بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي كانوا يمرون بها، الا أن هذه الاصلاحات لم تكن هي التي سعت إليها الجمعية، فقد عاشت نوعا من التناقض، فقد صرحت في أحد نداءاتها :« **لا تقبل الأمة بأية حال ولا ترضى عن برنامج إصلاحي الا اذا حققت رغبتها التحريرية الكبرى في كل ما يتعلق بالحكم والإدارة والشؤون العامة. وكل ما يتعلق بدينها ولغتها [3]» .**

وقد أكد محمد بوضياف رفض جمعية العلماء المسلمين الجزائريين للعمل الثوري رفضا قاطعا، فقبل اندلاع الثورة التحريرية وفي إطار التحضير للثورة الجزائرية حاول حسين بالميلي بعد الاتصال بالعربي التبسي طلب منه المساعدة المادية من الجمعية .بإمكانهم القيام بأعمال عسكرية ضد فرنسا وسأله : هل هؤلاء الناس الذين تتحدث عنهم موجودين أساسا ؟ وحتى بعد اندلاع الثورة عاود السيد حسين الاتصال بالعربي التبسي. هذا الأخير الذي أعرب عن تأييده للثورة واستعداده للذهاب للجبل ومواجهة القوات الفرنسية، لكن فضل التأني لأن أعضاء الجمعية كانوا يتفاوضون مع جاك سو ستال، ولم يكن يريد أن يخرج عن إطار الجمعية وبقي ينتظر ثمار هذه الحوارات والمحادثات[4].

---

[3]البصائر العدد 292،ص 2.

[2]أنظر البصائر، ع 293، 13نوفمبر 1954،

[3]داخليا وخارجيا على غرة أول نوفمبر أو بعض مآثر الفاتح من نوفمبر، المصدر السابق، ص 71. مولود قاسم ثابت بلقاسم، ردود الأفعال الأولية

[4]لمحمد بوضياف. شهادة حية ، شريط مصور، أنظر: شبكة الأنترنت، على الموقع الإلكتروني:www.aljazeera.net.

وحتى الشيخ الابراهيمي عند الاتصال به في القاهرة قبل 15 يوما من اندلاع الثورة التحريرية في الجزائر طرح عليه السؤال : تشهد هذه الأيام كل من تونس والمغرب الأقصى مجموعة من الأحداث، ألا ترى أن الوقت قد حان في الجزائر من أجل القيام بأعمال مماثلة ؟ !!فأجاب الشيخ الابراهيمي :إننا نعرف الشعب الجزائري جيدا، ونعمل على إصلاح الوضع إنه لا يزال بعيدا عن العمل الثوري[1].

فيما تبين البيانات الصادرة عن الشيخ البشير الابراهيمي عكس ما سبق ذكره تماما، حيث قيل انه كان أول المؤيدين للجهاد في سبيل تحرير الجزائر، فقد أصدر مكتب جمعية العلماء بالقاهرة يوم 2 نوفمبر 1954 بيانا، حمّل فيه فرنسا عاقبة ما ارتكبته في الجزائر، وأكد لها أنها " ستكون سيي موتها". ثم ذكر حكومات المشرق العربي بواجبها في "إمداد وتشجيع" هذه الحركات المتأججة في المغرب العربي[2].

فبعد إعلان الشيخ الابراهيمي موقفا معاديا للثورة استغلته السلطات الفرنسية لإحباط الثورة عند بدايتها وهذا ما كانت تريده فرنسا. مجاهرة كبار الشخصيات الجزائرية بعدائها للثورة ومناهضتها لها ولكن نلاحظ أن موقف العربي التبسي كان مؤيدا للثورة، حيث أعرب هذا الأخير عن استعداده للالتحاق بالجبال بعد اندلاع الثورة، كما سبق وذكرنا حيث دعا الشعب الالتحاق بالثورة بركب الجهاد والامتثال لأوامر القيادة في الثورة واحترام كل ما جاء في نداء أول نوفمبر 1954[3].

ومنه فإن مواقف جمعية العلماء المسامين الجزائريين. اختلفت حسب قادتها بين مؤيد ومعارض لبداية العمل المسلح.

المطلب الرابع: موقف الحزب الشيوعي الجزائري

فاجأ نبأ تفجير الثورة الحزب الشيوعي الجزائري مثله مثل باقي الأحزاب الأخرى. وكان يعي من الوهلة الاولى أن أحداث الفاتح نوفمبر هي بداية الثورة، ولكن كان من الصعب عليه الاعتراف بذلك علانية ، كما اعترض أعضاء الحزب على تحدث جبهة التحرير باسم الامة جمعاء[4]، فقد كان رفض الحزب للثورة واضحا وجليا.

وفي اليوم التالي 02 نوفمبر 1954 أصدر الحزب بيانا امتاز بالغموض، لم يصرح علانية بطلب الاستقلال أو رفضه، لكن الجو العام الذي صدر فيه هذا البيان يبين بوضوح الإدانة للحركة، جاء في البيان:" لاحظ لهذه الثورة في النجاح" وقد كان الحزب يؤمن أن الأحداث في الجزائر كانت نابعة من داخلها ، فقد اجتمعت اللجنة المركزية للحزب يوم 14 نوفمبر

[1] محمد بوضياف: شهادة حية ، المصدر نفسه.
[2] أحمد طالب الابراهيمي: آثار الإمام محمد ا1954-1964)، ج5، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997، ص ص 20_21.
[3] محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص 184.
[1] محمد حربي: سنوات المخاض ، المصدر السابق، ص 122.

1954،[1] وقد اتخذت قرارا أصدرته في جريدة Liberté جاء فيه:" **بعد تحليل النداء السياسي الذي صاحب هذه الأعمال المسلحة (رأي بيان أول نوفمبر)، تؤكد اللجنة المركزية للحزب الشيوعي أنها تميل كل الميل إلى الاعتقاد أن هذه الأعمال ليست صادرة عن استفزاز أو مؤامرة من الاستعمار ولكنها صادرة عن حركة جزائرية. وذلك أن الجزائريين لم يعودوا فاعلين بنظام استعماري[2]".**

كما أن فكر الشيوعيين عن الثورة ينحصر في أنها صراع طبقي، ولكن ثورة أول نوفمبر في نظرهم لم تكن إلا ثورة فلاحين ومثقفين محرومين يتمتعون بالروح الوطنية والمبادئ الإسلامية ، كما يعتبر انضمام الحزب الشيوعي للثورة ولجبهة التحرير الوطني خروج عن صفة التنظيم السياسي والاتجاه للثورة المسلحة. كما يعني ذلك أن الاعتراف بالزعامة للحركة الوطنية التي تحملت مسؤولية إشعال الثورة[3].

و بناءا على هاته الاسباب اتخذ الحزب موقفا معاديا للثورة وجبهة التحرير الوطني كما أمر في بيانه السابق الذكر (02 نوفمبر 1954) بعدم الاشتراك في الثورة لا من قريب ولا من بعيد، ورد في ذلك أن الحزب الشيوعي يفضل الحل الديمقراطي الذي يحترم كل السكان الجزائريين دون تمييز، ويأخذ بعين الاعتبار مصالح فرنسا.

[1] مولود قاسم ثابت بلقاسم : ردود الأفعال الأولية داخلا وخارجا على غرة اول نوفمبر، المصدر السابق، ص 78.
[2] المصدر نفسه، ص 79.
[3] محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الاول ،المرجع السابق، ص 167.

الفصل الأول

المشاريع الفرنسية للقضاء على الثورة

المبحث الأول : سياسة جاك سو ستيلللقضاء على الثورة

المبحث الثاني :سياسة روبير لاكوست للقضاء على الثورة

المبحث الثالث : سياسة شارل ديغول للقضاء على الثورة

الفصل الأول: المشاريع الفرنسية للقضاء على الثورة

تمهيد:

عانى الشعب الجزائري طيلة فترة الاستعمار الفرنسي أي لمدة قرن وربع قرن (1830_1962م) من مختلف أنواع الظلم والاستبداد، وقد حاول هذا المستعمر بمختلفالأساليب للقضاء على المقاومة الشعبية التي كانت رافضة تماما لهذا الاستعمار الذي يهدف لطمس الهوية الجزائرية والقضاء على الشخصية الوطنية والدينية، والتي مارست كل أنواع التعذيب والتنكيل على الشعب الجزائري، حيث سعت للقضاء على الثورة بشتى الوسائل والأساليب الوحشية، عن طريق اتباع سياسة إصلاحية في ظاهرها وقمعية باطنيا، وذلك بإقامة محتشدات والمعتقلات وإنشاء المناطق المحرمة ووضع العديد من المخططات والمشاريع الاغرائية والنفسية في محاولة منها لإخماد الثورة والتأثير على المجاهدين.

المبحث الأول: مشروع جاك سو ستيل

المطلب الأول: تعريف جاك سو ستيل

اسمه الحقيقي بن سوسان(Ben Soussien) ، ولد جاك سو ستال (Jacques Soustelle)،بتاريخ 03 نوفمبر 1912، بمدينة مونبلييهMontpellierينحدر من عائلة أصول يهودية بالبرتغال، التحق بمدرسة عليا للأساتذة، وتخصص في علم الفلسفة والأجناس،مثقف يساري تحالف مع ديغول عام 1940،[1]نصب محافظا وطنيا للإعلام في 1942ثم مديرا عاما للمخابرات ومحاربة التجسس في 1943-1944 ثم بعدها وزيرا مكلفا بالحكومات المؤقتة، شغل منصب أمين عام لتجمع الشعب الفرنسي (R.P.F) الذي كان أحد مؤسسيه (1947-1951) انتخب نائب ديغول في 1951 ثم عين حاكما عاما للجزائر في 25 جانفي 1955 غير أنه لم يلتحق بمنصبه إلا في 15 فيفري بعد تزكيته من طرف ادغار فور.[2]

سو ستال من أنصار الاندماجالاقتصادي، كان مناصرا للقمع ومناهضا لكل حوار مع جبهة التحرير الوطني وهو ما أكسبه شعبية كبيرة لدى الاتحاد من أجل انتقاد وتجديد الجزائر الفرنسية وحينما تولى ديغول مقاليد الحكم نصب وزيرا للإعلام في جويلية 1958، ثم بعدها وزيرا منتديا مكلف بالمقاطعات الصحراوية في جانفي 1959.[3]

وبصفته مناهضا لكل خطوة ترمي للاستقلال الذاتي للجزائر استقال من منصبه في فيفري 1960 ثم لجأ إلى ايطاليا عام 1961 عاد الى فرنسا بعد صدور قانون العفو الشامل في 1968 وانتخب نائبا عن الرون عام (1973-1978)[4].

توفي جاك سو ستال في 7 أوت1990.ومن أبرز مؤلفاته عن الجزائر:

‹‹Le Drame Algérien et la décadence Française›› (1957)

‹‹Algérie, Le chemin de la paix››, (1960).

‹‹L'Espérance trahie 1958-1962››.[5]

المطلب الثاني: ظروف تعيين جاك سو ستال حاكم عام في الجزائر

[1] الغالي غربي: فرنسا والثورة الجزائرية1954-1958، مرجع سابق، ص 243.
[2] عاشور شرفي: قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962، ترجمة: عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 196.
[3] الغالي غربي: المرجع نفسه،ص 245.
[4] عاشور شرفي: المرجع السابق، ص ص 196-197.
[5] محمد بالصالح، حسان شاري: الحكام العامون وسياستهم تجاه الثورة الجزائرية جاك سو ستال أنموذجا، شهادة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصصتاريخ المغرب المعاصر العربي ، جامعة ادرار، السنة 2019-2020، ص 15.

وصل جاك سو ستال الحاكم العام الجديد إلى الجزائر يوم 15 فبراير1955. وتسلم مهامه ليجسد سياسة الإصلاحات التي جاء بها رئيس الحكومة منداس فرانس Mendès France[1]لقمع الثورة الجزائرية وخنقها وذلك بعد فشله في تطبيق سياسة القمع والإرهاب فلم يجدي أي نفعا بسب انضمام السكان الى جبهة وجيش التحرير الوطنيين والتفافهم حول الثورة[2].

فتسلم جاك سوستالمهامه ليجسد سياسة الاصلاحات التي جاء بها رئيس الحكومة منداس فرانس لقمع الثورة وخنقها بعد فشل سياسة القمع والارهاب غير المجدية أمام انضمام السكان الى جبهة وجيش التحرير الوطنيين[3].

فقام بعدة زيارات وتفقدات لنواحي البلاد وما تعانيه من تخلف وفقر شديدين، فقد صرح سو ستال jacques Su stalعن زيارته للأوراس أن هذه المنطقة شهدت تزايدا ملحوظا في عدد السكان الثائرين، لذا نرى في هذه المنطقة حركة ارهابية[4].

حيث جاء في أول تصريح له في الجزائر ما يلي: "...إنه لا يوجد أبدا أي مشكل مستحيل الحل، وبهذه النية قدمت، إن الاعمال التي تواجهنا عظيمة جدا وهي تشمل سائر الميادين، فيجب علينا تقويم الحالة المدنية والسياسية والثقافية، ويجب أن تتظافر كل القوى الحثيثة في قطر الجزائر، هذا التقويم والاتحاد هو أول وسائل النجاح"[5].

وقام سو ستال بالاستفسار في حواره عن السياسة الجزائرية التي تنوي الحكومة اتباعها فأكد له الوزير مبادئ هذه السياسة والتي لخصها في النقاط التالية:

- مكافحة التمرد مع تفادي أي ضعف او افراط في نفس الوقت.
- إعداد خطة الاصلاحات.
- الحفاظ على الجزائر في إطارها الفرنسي دون أي تخاذل.

[1]سياسي اشتراكي فرنسي رئيس الوزراء في الفترة 1954-1955، تزامنت فترة حكمه مع اندلاع الثورة التحريرية، لمعلومات أكثر انظر: عاشور شرفي المرجع السابق ص87.
[2]رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962، سنوات الحسم والخلاص، الطبعة الأولى، منشورات بونة للبحوث والدراسات ، عنابة، 2012،ص102.
[3]محمد لحسن أزغيدي: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية، مرجع سابق ،ص ص 112.
[4]بشير خلدون: من معارك ثورة التحرير، طباعة جريدة الوحدة، منشورات قسم الإعلام والثقافة، الجزائر، ص12.
[5]رمضان بورغدة: المرجع السابق ص 102.

وبعد إطلاع مجلس الوزراء الفرنسي برئاسة بيير ما نديس فرانس أصدر بيانا بتاريخ 25 جانفي 1955، يتضمن تعيين السيد جاك سو ستال واليا عاما على الجزائر

والجدير بالذكر هو أن سو ستال قد أجرى لقاءا مع أدغارفور حتى قبل تزكيته من من طرف البرلمان وطمأنه رئيس الحكومة الجديد بأن منصبه في الجزائر مضمون وبأن وبأن برنامج الحكومة المتعلق بالإصلاحات الذي اقترحه ما نديس فرانس سيزكى من طرف طرف البرلمان ثم حثه على الشروع في العمل في تطبيق الاصلاحات في الجزائر[1].

وقد حدد أهداف استراتيجيته المستقبلية أمام المجلس الجزائري في 23 فيفري 1955م عندما قال:" إننا نريد أن تترقى النظم المحلية رقيا حقيقيا وذلك ليمكن من جهة إشراك سكان البلاد بصفة حقيقية فعالة في مباشرة مهام مصالحهم ومن ذلك إصلاح الأحوال الممتزجة كما أوجب علينا الدستور الجزائري..."[2].

الوالي العام ومن خلال تصريحه هذا يوضح لنا سياسته الإصلاحية التي تمس كل المجالات دون استثناءات كبديل عن سياسة القمع والترهيب.

بدأ سو ستال تجربته في الجزائر من خلال تميز سياسته بطابعين، طابع الاصلاحات السياسية وطابع التهدئة الشعبية، فبمجرد وصوله في منتصف فيفري 1955 وتثبيته في الولاية العامة من طرف أدغارفور، فقام بتصريح أمام الجمع الذين استقبلوه في الجزائر قائلا:" أنا جد مقتنع أن الاحداث العصية التي نعيشها ما هي إلا أزمة تطور... علينا ن نعرف كيف نستخلص منها الدروس ويجب أولا تشخيص كل المشاكل"[3]،

وبعد شروعه في عمله قام بأول لقاء له مع الصحافة في مكتبه صرح:" مسؤوليتكم ستكون كبيرة ... لا وجود لمشكل دون حل إذا ما تناولناه بإرادة دراسته بنزاهة وبنظرة تأخذ بعين الاعتبار المنفعة العامة...ستكون مهام التعليم، التشييد و الاعانة على حياة أفضل هي أهدافنا[4]".

وفي المقابل قام باطمئنان جماعة الغلاة التي اشتبهت فيه بأنه جاء للتخلص من مستعمرة الجزائر حيث انه في اول خطاب له أمام الجمعية الجزائرية " الجزائر وجميع

[1] الغالي غربي: فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1962، مرجع سابق ، ص 207.
[2] عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار البعث، الجزائر1991م، ص223.
[3] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 87.
[4] jacques Soustelle, aimée et souffrante Algérie Ed plon pris 1956 p2.

سكانها يمثلون جزءا لا يتجزأ من فرنسا...فرنسا لن تغادر الجزائر، لقد حددت فرنسا خيارا وهذا الخيار يسمى الادماج "Intégration"[1].

ولقد بقي سو ستال يحرر نفس المبادئ والتصريحات الى اخر عهدته، وبمجرد وصوله أخذ يستعلم ويدرس الاوضاع بحيث عقد اجتماعا في نفس الليلة مع الأمين للولاية العامة موريس كوتولي ومعاونيه لمناقشة الأوضاع العامة، وهذا ساعد سو ستال في تشخيص المشكل فورا: سياسة الميز الاجتماعي باختلاف شروط الحياة والا مساواة وجاء يحل أطلق عليه " الإدماج" وكان أهم سبب للثورة في نظره هي مسائل الفروق الاجتماعية والفقر[2].

واكد في تصريحاته أنه لم يأت الى الجزائر لخوض المعارك ولا لسفك الدماء واعادة احياء الثورة الامبريالية والاستعمار بقوة السلاح، او حتى لسحق التمرد، لأن الأمر في نظره: " لا يحدث سوى في بعض الدواوير البعيدة والمتوحشة"، وبالمقابل قد أكد سبب مجيئه هو مساعدة السكان على الحياة بعد أن أهملوا وتركوا لمداخيلهم المحدودة التي لا تكفي لتوفير متطلبات الحياة، وأنه من واجبه حمايتهم بيد ممدودة وإنقاذهم ببعض الاعانات المالية وعلى العموم، أكد الوالي العام منذ البداية على أولوية الحكم المدني لأنه يريد :" إحلال الود والثقة والسلام"[3].

وعندما أنهى سو ستال تكوين ملفه بصفة عامة حول الاوضاع في الجزائر، والتي رءاها بصورة كارثية وجد أن الحكومة الفرنسية قد ردت على عمليات الفاتح من نوفمبر 1954 بقمع أعمى، والذي قد انتهى بتوقيف عدد كبير من اطارات حركة الانتصار للحريات الديمقراطية من طرف مصالح شرطة الاستعلامات العامة والذين قد بلغ عددهم (2000) مناضل،فزجت بهم الى السجن دون محاكمة، وقامت بحل الحركة المذكورة في 5 نوفمبر[4]1954،

" وفي الحقيقة أن قيادة جبهة التحرير الوطني والتي تتمثل في شخص عبان رمضان كانت على علم بهذه المفاوضات والاتصالات حيث أن منشور الفاتح من نوفمبر 1954 الذي حرره عبان رمضان ليس إلا دليلا على ما يحدث، حيث رأى هذا الأخير أنه من المستحيل إفشال هذه الاستراتيجية وإحباط المحاولة[5]، إذ جاء في

[1] عثماني مسعود: الثورة الجزائرية امام الرهان الصعب، طبعة جديدة، ج1، عين مليلة، 2013، ص 200.
[2] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 138.
[3] محمد بالصالح، حسان شاري:المرجع سابق ص 18.
[2] الغالي غربي: فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص 251.
[5] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص،152.

المنشور " إننا نحذر من الذين يبثون الشك والغموض ونتحد بكل من يلجأ إلى الكذب لتضليلك عن سبيل الصواب، إن محكمة جيش التحرير الوطني تحكم بلا رحمة ولا شفقة شفقة على الخونة و أعداء الوطن"[1].

ومن جانب أخر كان فرحات عباس منذ بداية قدوم سو ستال الى الجزائر، وهو يعمل وهو يعمل على محاولة إقناع زملائه في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بضرورة منح الوالي العام الجديد فرصة لتطبيق الإصلاحات التي روج لها، غير أنه أبدى تحفظه هو الآخر بعد أن أحسن بأن مواقفه صارت هشة، ذلك أن أعضاء حركته واجهوه واتهموه ب" المماطلة" مما جعله يصرح في 25 فيفري 1955 بالبليدة بأنه ضد الإدماج وأعلن عن تضامنه مع حركة الانتصار للحريات الديمقراطية المحلية، ثم قال أمام وسط من مقربيه بأن " الاتحاد في مرحلة الاحتضار"[2]،

ومع هذا لم يجد فرحات عباس مانعا من مقابلة الوالي العام وإجراء حوار ثنائي معه، رغم أن هذا الأخير استاء من تصريح الاتحاد في 27 مارس 1955 خلال اجتماع له بالعاصمة، وهو التصريح الذي كرره خلال عدة أسابيع – بحيث قال أنه " يمد يده لإخوانه في الحزب السري " مضيفا: " بالأمس لم أكن موافق أخي، وكل واحد كان يشتغل من جانبه، أما اليوم، فهذا الأخ المسجون، ومن واجبي مساعدته " وتم اللقاء بين الرجلين في سرية تامة يوم 2 أفريل 1955 و قد قام سو ستال باختيار هذا الظرف بالذات بهدف اقترابه من عباس أكثر وذلك بطريقة دبلوماسية و سرية[3].

ويذكر فرحات عباس أنه صرح يومها للوالي العام سو ستال قائلا: " كلنا فلاث سيدي الحاكم، فالشجعان حملوا سلاحهم، و الأقل شجاعة هم في ديوانك يوجهونك.." وأردف قائلا: " هل تظنون أن إلغاء النظام الاستعماري سيتم بسهولة تامة بمجرد تطبيق سياسة الإدماج، بدلا من تأسيس دولة جزائرية عصرية وديمقراطية، يسخر فيها القانون لحماية المجموعتين؟...إن الكولون لن يقبلوا أبدا التنازل عن ذرة واحدة من امتيازاتهم، ولا المساواة مع العرب..."[4].

وبعد ذلك اقترح فرحات عباس على الوالي العام التفاوض مع كلا من مصطفى بن بولعيد و رابح بيطاط الموقوفين.

---

[1] يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار الهدى، الجزائر، 2004، ص 75.
[2] خالفة معمري: مرجع سابق، ص 145.
[3] محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 113.
[4] Ferhat Abbas.Op.Cit.P48

لكن سو ستال أخطأ التقدير هذه المرة لأن فرحات عباس كان قد وضع قدما في الجانب الآخر، ثم انتهت هذه الاتصالات إلى ما آلت إليه مفاوضاته مع باقي الشخصيات، خصوصا أن فرحات عباس لم يعد يمثل الشيء الكثير في الجزائر وفي أوساط الجماهير، وعلى العموم باءت هذه المفاوضات التي تواصلت إلى غاية شهر ماي 1955 بالفشل، ومنه توقفت المفاوضات والتجأ الوالي الجديد إلى سبيل آخر غير التفاوض ليجده في المجهود الحربي[1].

أعلن سو ستال منذ خطابه الأول أمام الجمعية الجزائرية عن ضرورة مكافحة الارهاب وحذر الأوروبيين من كل إفراط قائلا : " التهدئة هي واجبنا الأول ....وخصم المجموعتين خصم واحد لا يمكن أن يكون بينهما اشتباه ولا خوف، فلنحذر السقوط في الحلقة اللامتناهية من الخوف والعنف"[2].

وسيدلي الوالي العام طيلة فترة وجوده في الجزائر بعدة تصريحات في مختلف أنحاء البلاد يؤكد فيها بأن فرنسا قد أدركت أهمية الجزائر، ولذلك فهي مستعدة للذهاب إلى أبعد الحدود من أجل الحفاظ عليها، وجاءت إجراءاته تجاوبا مع اهتمامات توفير الأمن للسكان باستعمال الوسائل العسكرية المكثفة، والاعتماد على الجيوش الإفريقية، والتي تتقن استعمال نفس الأسلحة و الأساليب التي يقاتل بها رجال المقاومة. وتوالت الإجراءات والقوانين في الجزائر وهو يتقن جيدا أساليب القمع[3].

المطلب *الثالث*: سياسة جاك سو ستال الاصلاحية للقضاء على الثورة

كانت سياسة الوالي الجديد جاك سو ستال تهدف إلى تحرير الثورة من شعبيتها و التشكيك في المبادئ التي أعلنتها في بيان أول نوفمبر والهادفة إلى الاستقلال التام، والتي عرفت بالقوة الثالثة[4]، على أن يتم كل شيء في ظل الجزائر الفرنسية و كحضوره أولى للإدماج و قد صرح في 23 فيفري 1955م "إن فرنسا هنا في ديارها وبالأصح فإن الجزائر وجميع سكانها لفرنسا، كما أنها جزء لا يتجزأ منها إن مصير الجزائر فرنسي وهو اختيار قررته فرنسا وهذا لاختيار يدعى الإدماج، وبعد

[1] محمد العربي الزبيري: نفسه، ص115.

[2] مبروك بلحسين: المراسلات بين الداخل والخارج، الجزائر-القاهرة 1954-1956 ومؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، الجزائر،القاهرة1954_1956 ومؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2004، ص 43.

[3] Y.courrière.Op.Cit.P45.

[4] يحي بوعزيز: ثورات في القرن19وثورات القرن العشرين، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 163.

المصادقة اعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية على المشروع ادخل حيز التنفيذ ابتداء حيز التنفيذ ابتداء من 3 أبريل 1955[1].

جدد سو ستال أهداف سياسته أمام المجلس الوطني الفرنسي في 23 فيفري 1955 1955 عندما قال: " إننا نريد أن ترقى النظم المحلية رقيا حقيقيا و يكون ذلك بإشراك سكان سكان البلاد بصفة حقيقية و فعالة في القيام بمصالحهم ومهامهم و قد اقترح سياسة الإدماج الإدماج لحل المشكلة الجزائرية[2].

ومن أجل إنجاح سياسته سعى سو ستال الى تشكيل سياسة خاصة به والتي عرفت بالقوة الثالثة المناهضة للأفكار التي يتبناها الثوار وكان هدفهم من وراء تأسيسها خدمة مصالحه الخاصة و مناهضة جبهة التحرير الوطني و إخماد نشاطها الثوري قبل استفحاله و حدد الهدف المنشود قائلا : " من الضروري أن تجد فرنسا في هذه الأرض مواطنين ليس بالمعنى القانوني بل فرنسيين أفارقة مدمجين في ثقافة مشتركة فلاحين قادرين على العيش بطريقة سوية، عمال مؤهلين موظفين و إطارات "، وقد دفعت الادارة الفرنسية تلك القوة الثالثة واعتبرتها طرفا مؤهلا للحوار في موضوع التفاوض[3].

ومن أجل إتمام مشروعه الاندماجي اقترح إلغاء الحكومة العامة والجمعية الجزائرية وتعويضهما بوزارة الجزائر بباريس و إلغاء البلديات المختلطة وإنشاء القسم الانتخابي الموحد حيث كانت وسيلته لتحقيق برنامجه هي إنشاء جهاز الفرق الإدارية المتخصصة الذي يعد من أهم ركائز سياسة التهدئة[4].

حيث جاءت فكرة إنشاء المصالح الإدارية المتخصصة بعد فشل السلطات الاستعمارية في التحكم في تطور الاضطرابات الواقعة في الجزائر والتي أرجعتها إلى غياب الإدارة المحلية وانعدام التواصل بين الجزائريين والادارة الفرنسية[5].

حيث كان يدير هذه المصالح ضباط متخصصون في ميادين الشؤون الأهلية... اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ونفسيا، وقد أوكلت للمصالح الادارية المتخصصة مهام عديدة منها تلميع صورة الادارة الفرنسية لدى السكان وتسهيل تأطير الجزائريين ومراقبتهم تحت غطاء تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والنظر في مختلف الاحتياجات إشعار الأهالي بأنهم

[1] خالفة معمري: عبان رمضان، تعريب زينب زخرف، الجزائر، 2007، ص 228.
[2] عبد الكامل جويبة: الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1954-1958، ط1، الجزائر، 2012، ص 49-50.
[3] الجزائر عاصمة المقاومة، ترجمة: مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 23. بن يوسف بن خدة:
[4] ابراهيم طاس: مرجع سابق، ص 352.
[5] رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 123.

معنيون بالنظام الاستعماري وقبولهم لمساعدته القيام بعمل بوليسي والتمكن من المراقبة المستمرة للسكان لتسهيل عملية البحث عن المعلومة في جميع المجالات إحصاء السكان وإصدار بطاقات التعريف ورخص العمل بفرنسا.[1]

وكما معروف أن المصالح الادارية المتخصصة من أهم الوسائلالتي تحارب فرنسا وقلب العمل الحربي الذي ستخوضه في كل دوار وقرية، وقد أكد جاك سو ستال على ضرورة تعزيز المجهود الحربي للإلحاق الهزائم العسكرية بالثوار ولكن ينبغي التخلي بالحذر مع السكان لأن القمع المعمم الذي يمكن أن يطال الأبرياء يزيد من التفاف السكان حول الثورة، كما أمر بتجنب تطبيق المسؤولية[2] الجماعية حتى لا يعاقب هؤلاء الأبرياء بجرم اقترفه قطاع الطرق وكانت خيبة الاستعماريين عظيمة عندما رأوا النجدات العسكرية القادمة من فرنسا تتظاهر بسلوك سياسة الاعتدال، بعدما تيقنت الحكومة الفرنسية أنه لا يمكن القضاء على الثورة بالوسائل القمعية والقوة العسكرية لجأت إلى إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية وهي الاجراءات التي عمل جاك سو ستال على تطبيقها وعرف باسم مشروع جاك سو ستال الاصلاحي.

في يوم 25 عين سو ستال حاكما بالجزائر، فقابله الفرنسيون بتخوف وطالب رؤساء البلديات في الجزائر بإمدادات عسكرية كثيرة، وخاصة اللفيف الاجنبي ليجون اجترانيه وعارضوا في إجراء أي اصلاح، وفي شهر أفريل 1955، المؤتمر الافرو آسيوي الأول ينعقد بباندونغويعلن عن تأييده لحقوق شعب الجزائر و المغرب وتونس في الاستقلال وتقرير مصيره و في 30 من نفس الشهر حيث صادق البرلمان الفرنسي على قانون حالة الطوارئ في الجزائر[3].

والذي يحول للسلطات الفرنسية إجراءات النفي ولإقامة الحربية وإغلاق المحلات العامة إلى آخر ما في قائمة لاستعمار من وسائل قمعية، وفي شهر يوليو 1955، لجنة التنسيق والتنفيذ لشؤون شمال افريقيا في باريس، تدرس الموقف في الجزائر وتسجل تصريحا لسو ستال والذي يؤكد فيه ما أسماه تقدم الاعمال الارهابية، المجلس الوطني الفرنسي يبحث الموقف بالجزائر، و يقرر إنشاء عمالة منطقة عنابة ويمدد حالة الطوارئ إلى ستة أشهر أخرى[4].

[1] محمد بالصالح، حسان شاري، مرجع سابق، ص20
[2] إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 35.
[3] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص ص 144 145 .
[4] مصطفى طلاس، المقدم بسام العسلي: الثورة الجزائرية في عامها الأول ، ص 158-159

الفصل الأول: المشاريع الفرنسية للقضاء على الثورة

1-الاصلاحات الإدارية:

تشير أغلب المصادر إلى أن " مصالح الإدارة المتخصصة" كانت فكرة سو ستال في الجزائر، إذ تأسست رسميا بموجب قرار 26 سبتمبر 1955 و مرسوم 30 سبتمبر 1955 في ظرف عرفت فيه الجزائر حالة التهاب ثوري بعد مرور قرابة السنة على اندلاع الثورة.

واستحدثت هذه المصالح استجابة لضرورة ملحة آنذاك بالنسبة للإدارة الفرنسية و هي مكافحة مشكل غياب الادارة ومن أجل إقامة نظام إداري فعال في المناطق التي مستها الاضطرابات الراهنة، بالنظر الى كون هذه المصالح حلولا سهلة فقد بلغ عددها في نهاية سنة 1955 حوالي ثلاثين مصلحة[1].

حيث أن هذه المصالح في حقيقة الأمر، لم تكن سوى طبعة جديدة للمكاتب العربية التي تأسست خلال القرن التاسع عشر لنفس الأسباب تقريبا و أعيدت هيكلتها تحت تسمية جديدة و تعتبر " لصاص" مصلحة للشؤون الجزائرية محكومة من ضباط موجهين للقيام بكل مهام التأطير ودعم موظفي الوحدات الادارية والجماعات المحلية ويمكن لهؤلاء الضباط مباشرة وظائف مطابقة للمهام التي يمارسها إداري المصالح المدنية[2].

ولضمان نجاح المهام المسطرة لهذه المصالح تم استدعاء إطارات من الجيش لأن الوالي العام كان يراهن على فعالية نتائجها في الميدان و العمل خاصة على إعادة الثقة للجماهير و كان سو ستال يرمي من وراء هذا الإجراء إلى إقناع الجماهير بأن " فرنسا" الجديدة تفكر فيهم، وافتتح بهذه المصالح عهد سياسته " التهدئة" التي عمل على تطبيقها في المناطق الأكثر التهابا، حيث أنه تقرر في اجتماع للحكومة في باريس أن يرسل إلى كل " دوار" ضابط للمصالح الادارية المختصة وعون صحي ومجموعة من جنود الطوابير وكانت فكرة الاعتماد على الضباط العسكريين في هذه المصالح من إبداع جاك سو ستال و تبناها الجنرال بارلانج بحيث تم استقدام أول مجموعة من الضباط المعربين بسرعة في ربيع سنة 1955 بعد أن أجروا تكوينا قصير المدى وصدرت فيما بعد نشريه خاصة لتحديد الإطار العام لمهام ضباط الشؤون الأهلية الجزائرية، حيث أنها قامت بتوجيه تعليمات

[1] رابح لونيسي وآخرون: تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 210.
[2] رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 150.

بتاريخ 4 أكتوبر 1955 تتعلق " بالأوضاع الراهنة" وكان من بين أصعب المهام التي أسندت لهؤلاء الضباط مهمة إعادة تنظيم البلديات[1].

كانت مهمة ضباط الإدارة المتخصصة تتلخص في: " زرع الثقة في الجماهير" وتطبيق الإصلاح البلدي، وحسب ما جاء في عدد من النشرات وخاصة نشرية 27 جانفي 1956 فإن لضباط هذه المصالح مهام متعددة ومترابطة وهي ثلاثة أصناف:

وهي المهمة الرئيسية التي تأسست من أجلها هذه المؤسسات بحيث يفرض على الضباط أن يقيموا اتصالات مع السكان وجعلهم في " اطمئنان وثقة" فيجب أن تكون هذه المصالح " قلب فرنسا النابض في كل دوار"[2].

وقد أسند لهذه المصالح دورا اجتماعيا يتمثل في تقديم العلاج والتداوي الطبي مجانا عن طريق ما سمي بمصلحة " الاعانة الطبية المجانية" **(A.M.G)** وإعانة السكان بتوزيع الأغذية والألبسة وفتح مدارس للتعليم ومراكز للتكوين المهني ويضاف لهذا الدور الاجتماعي[3].

دورا اقتصاديا بحيث يقوم الضابط بتقديم إعانات للفلاحين وإنجاز أشغال التجهيز وفتح ورشات للعمل وعلى ضباط مصلحة الادارة المتخصصة أن يكون عارفا باللغة المحلية وتضمن هذه المصلحة مهمة الدعاية الرسمية للإدارة الفرنسية وبكل الوسائل.

وكان من بين الأسباب الرئيسية لتأسيس هذه المصالح، مكافحة مشكل غياب الادارة عن الجماهير، وعليه فإن ضابط "لصاص" كان يمثل السلطة المركزية وهو أيضا مندوب إداري (تابع للعمالة) ووصي ومستشار المندوبين الخاصة، ولأداء مهامه على أكمل وجه، يزود الضابط بوسائل الحماية والعمل، وكذا الامكانيات المالية والادارية، كما يكلف بتسجيل جميع النقائص والطلبات والاقتراحات والملاحظات، ونقلها بسرعة إلى السلطة الادارية الوصية عليه، وعلى العموم فإن هؤلاء الضباط كانوا يلعبون دور رئيس البلدية ويمارسون مهام المجلس البلدي في نفس الوقت[4].

2-الإصلاحات الاجتماعية:

[1] ابراهيم طاس: المرجع السابق، ص 400.

[2] y.Courrière.Op.Cit.P197.

[3] محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 103-104.

[4] بن يوسف بن خدة: المرجع السابق، ص 247.

فتح جاك سو ستال المجال أمام المسلمين الجزائريين مجال للالتحاق بالوظيف العمومي وخاصة الوظائف العليا التي كانت حكرا على العنصر الأوروبي فقط، حيث قدر قدر عدد المسلمين الجزائريين في قطاع الوظيف العمومي 22% سنة 1947، الى 29% 29% سنة 1954، ولذلك اعتمد جاك سو ستال مشروع تأسيس مراكز التكوين المهني لاستغلال الشباب الجزائري، والتي كانت تهدف لحصولهم على مناصب شغل في القطاعات العمومية ومحاربة البطالة المختلطة[1]، ومنها تمثلت اصلاحاته الاجتماعية في ما يلي:

مطالبة الوطن الأم بتكثيف المساعدات للمشاريع الاجتماعية والتي من شأنها أن تحقق جوا من الارتياح والرضا لدى أغلبية السكان في الجزائر.

تعليم اللغة العربية في المدارس الحكومية مع العلم أن هذه النقطة تشكل مطلبا تنادي به كافة التشكيلات الوطنية في الجزائر.

استقلال الدين الإسلامي عن الادارة الفرنسية، وذلك يكون استجابة لأحد المطالب الأساسية التي تنادي بها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

فتح أبواب التكوين المهني للجزائريين حتى يشعر الشباب خاصة بأن هناك مساواة بينهم وبين أبناء المعمرين.

محاربة الأمية بواسطة اللغة الفرنسية بهدف تقريب الجزائريين إلى الأمة الفرنسية[2].

3- الإصلاحات الاقتصادية:

إنشاء صندوق للتوسع والتطوير الريفي تحت سلطة مجالس مختلطة.

عصرنة الفلاحة، عن طريق المكننة والتي كان القصد منها شد الجزائريين إلى الأرض فلا يلتحقون بصفوف جبهة التحرير الوطني.

توسيع الصناعة الخفيفة، قصد خلق الوظائف ومناصب الشغل التي تمتص طوابير العاطلين عن العمل قبل أن تمتد إليهم يد الثورة.

[1] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 145 .
[2] عبد الرحمان الجبلالي: تاريخ الجزائر العام، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، د،ت، ص 136.

تمكين الفرنسيين المسلمين بالوظيف العمومي، حتى لا يبقى حكرا على المستعمرين وحتى لا تحضر الشروط الضرورية لخلق طبقة جديدة تستفيد من الحياة الرغدة التي تمنعها من الانتباه لصيحة الجهاد والواجب الوطني[1].

4- الاصلاحات العسكرية:

تمثلت إصلاحاته العسكرية وخططفرنسا العسكرية على يد الحاكم العام المعزول روجي ليو نار، فبقدوم سو ستال عرفت الجزائر عهدا جديدا من الفضائح الاستعمارية والتي قد وصلت الى حدودها ذات الوجهين للقضاء على الثورة[2].

وهكذا رفضت الثورة تلك الاصلاحات شكلا ومضمونا، وعبرت عن ذلك بانتشارها أكثر في كافة أرجاء الوطن واشتدادها أكثر من ذي قبل ورفضها الشعب الجزائري أيضا، وعبر عن ذلك بتبنيه للثورة والتفافه حولها واشتد وطيد الثورة من جهة، واشتد تفنن الادارة الفرنسية في ابتكار الاساليب الجهنمية لقمع الثورة والقضاء عليها من جهة أخرى[3].

[1] جلال يحي: السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1960، دار المعرفة، القاهرة 1959، ص 186.
[2] رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 243.
[3] عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 207.

المبحث الثاني: مشروع روبير لاكوست

المطلب الأول: روبير لاكوست

ولد روبير لاكوستRobertLacoste يوم 5 جويلية 1898، في مقاطعة Dragonne الفرنسيةزاول شهادة البكالوريا من ثانوية بريف غاياردBrive gaillardوبعد نيله لشهادة البكالوريا التحق بكليةالطب بجامعة باريس وبعد سنتين تحول الى دراسة حقوق ثم تخلى عن الدراسة في 1917 ليلتحق بجبهات القتال الفرنسية[1]وبعدها اصبح مناضل اشتراكي في الحركة النقابية الفرنسية CGT قبل الحرب العالمية الثانية، اسس حركة تحرير شمال افريقيا خلال الاحتلال النازي لفرنسا لمقاومته سنة 1944 تم تعيينه وزير لحكومة ديغول في الفترة 1944-1945.[2]

حيث أن روبير لاكوست تقلد عدة مناصب سياسية فقد شغل منصب وزير عدة مرات في ظل الجمهورية الرابعة فبعدما كان كموظف بالمالية ثم نقابي وأمين عام لفيدرالية الموظفين، ثم وزير المالية والاقتصاد في حكومة غي موليه سنة 1956،وفي هذه السنة عين غي موليه وزيرا مقيما عاما في الجزائر في بداية فيفري \1956م[3].

المطلب الثاني: ظروف تعيين روبير لاكوست وزيرا مقيما في الجزائر

[1] عاشور شرفي: المرجع السابق، ص 288.
[2] سعدي بزيان: جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بيجو إلى الجنرال أوساريس ، دط، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص115.
[3] عبد المجيد عمراني: جون بول سارتر والثورة الجزائرية، تقديم: محمد العربي ولد خليفة رئيس المجلس الأعلى للغة العربية، دار الهدى، الجزائر، 2010،ص85.

تميزت الانتخابات التشريعية في جانفي 1956 بانقسام الرأي العام الفرنسي بين مؤيدين لبقاء الجزائر فرنسية وبين طرف اخر مؤيد للتفاوض مع الجزائريين وانهاء الحرب الجزائرية المنهكة للاقتصاد الفرنسي، ومع تعيين غي موليه ساد الرأي العام الفرنسي والجزائري شعور بأنه سوف ينتهج سياسة الاصلاحات وذلك حسب تصريحاته[1]

عين روبير لاكوست وزيرا مقيما في الجزائر في ظروف يمكن وصفها بالحرجة، أو ما يسمى في أوساط الباحثين والمؤرخين بالمرحلة الانتقالية، التي بدأت مجريات أحداثها عند الانتخابات التشريعية في مطلع سنة 1956 ومجيء حكومة غي موليه التي رمت كل ثقلها على الجهد العسكري واستعمال القوة، خاصة في ظل الظروف المحيطة والمعطيات الجديدة.

ومن الملاحظ أن حكومات اليمين فشلت في القضاء على الثورة التي حققت الكثير من الانتصارات السياسية والعسكرية والديبلوماسية خاصة بعد النجاحات والانتصارات التي حققتها هجمات الشمال القسنطيني، وفشل سياسة حكومة إدغافور وجاك سوستال[2] والتي ترتب عنها اتساع الثورة والمشاركة الواسعة للجزائريين في جبهة وجيش التحرير الوطني التي بلغت ذروتها بين 1956-1958[3]، وخسارة فرنسا ما يربو عن ثلاثة الاف (3000) جندي في منطقة الشمال القسنطيني وحدها.

وبعد أن نالت حكومة غي مولييه ثقة الجمعية الوطنية توقع العالم حلا سلميا للقضية الجزائرية، خاصة وشعاراتها الرامية إلى تحقيق السلم والعدالة في الجزائر، والوقوف في وجه البرجوازية المتوحشة، إلا أن غي موليه تراجع عن أفكاره بعد الاستقبال الذي لقيه من طرف المستوطنين، في إطار ما يعرف بيوم الطماطم _السالف الذكر_، الذي ثار فيه المستوطنين ضده بعد اعترافه بالشخصية الجزائرية أمام الجمعية الوطنية وتعيينه لجورج كاترو وزيرا مقيما بالجزائر[4].

---

[1] جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، د ط، مجلد4، منشورات وزارة المجاهدين ، 296.

[2] محمد أعراب: خطة سو ستال لمواجهة الثورة 1955، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر ، السنة الدراسية 2001\2002 ص 123.

[3] Mohamed Harbi:L'Algérie et son destin. Acrotère edition.1992.P111

[4] يحي بوعزيز: ملامح عن ثورة نوفمبر الجزائرية ومواقف ديغول اتجاهها لغاية مظاهرات ديسمبر1960، المرجع السابق، ص 25.

وقد أكد كل من باتريك إيفينو وجون بلانشايس في كتابهما " حرب الجزائر ملف وشهادات" أن الجزائر كانت تعيش حالة غليان، خاصة وأن ولاة المحافظات الثلاث كانوا قد ألحوا على غي موليه أن يعدل ويتراجع عن مشروعه في تعيين كاترو، كما حذروا هذا الأخير من أن دخوله للجزائر سيولد انفجارا ومن الممكن اغتياله في حالة إصراره على موقفه[1].

المطلب الثالث: سياسة روبير لاكوست للقضاء على الثورة التحريرية

استغل روبير لاكوست جملة من الصلاحيات التي خولت له من قانون السلطات الخاصة في تكوين الادارة، وقد أخذ بنصيحة رئيسه غي موليه بتصفية رجال الحكومة السابقة _حكومة إدغار فور_ التي أنهكها الفساد بسبب احتكارها وتم توجيه سياسته من طرف المستوطنين الأوروبيين، زيادة على احتكارهم المجال الإعلامي عن طريق صحيفة _ صدى الجزائر _ فكان أن اتخذ جميع عناصر مكتبه من أصدقائه القدامى ومن نفس توجهه الإيديولوجي، حيث أن الاتجاه اليساري الذي ينتمي إليه روبير لاكوست وماضيه التاريخي من خلال مشاركته في الحرب العالمية الأولى والثانية والنشاط النقابي والوظائف الحكومية التي شغلها، هي التي أهلته ليتم اختياره كوزير مقيم في الجزائر، وأن السلطات التي خولت له من خلال قانون 17 مارس 1956 سلطات دكتاتورية أتاحت له التصرف في جميع المجالات[2].

تعيين روبير لاكوست وزيرا مقيما في الجزائر في فيفري 1956، شرع هذا الأخير في دراسة الخطط العسكرية والسياسية التي تمكنه من القضاء على الثورة، وفيما يخص الخطة العسكرية التي ستتناولها بالتفصيل في الفصل الثاني من هذه الدراسة، وقد جاءت اولويات السياسة العامة لحكومة غي موليه تجاه القضية الجزائرية التي أطلق عليها سياسة التهدئة و الأمن ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والاداري، وذلك ما ظهر في تصريح لروبير لاكوست المؤرخ بتاريخ مارس 1956[3].

[1] باتريك افينيو وجون بلانشايس: حرب الجزائر ملف وشهادات، ترجمة: بن داود سلامنية، ج02، دار الوعي للنشر، الجزائر، 2013.

[2] المجاهد: اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني ، طبعة خاصة ، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007،ج1، عدد 15، ص الصادر بتاريخ1 \01\1958،ص232.

[3] نفسه: عدد خاص، ج2، الصادر بتاريخ، 01\01\1958، ص 288.

وفي تعريف لهذه الحرب يقول المقدم أندري بروج[1] " André Brugge": " إن منهج حرب التهدئة يمثل خلاصة الملاحظات التي سجلت على التراب الوطنيوالتي عاينها وسجلها كل اولئك الذين يعملون على خنق العدو والأكثر ضررا في الوجود[2]".

والحق أن حرب التهدئة هذه تشمل المجالات السياسية، العسكرية، الاقتصادية، الاجتماعية، وكذا الادارية والنفسية على حد تعبير روبير لاكوست وقد عرفها الفرنسي إيف كورييز: " هذه العبارة تعني جميع الأدوات والوسائل التي وضعت من توحيد وتنسيق عمل وجهود السكان المسلمين مع الجيش الفرنسي في الجزائر ضد وعراقيل العدو والمعارضين، ويبقى الهدف الأخير من ورائها إحلال جو من الثقة وإعادة بعث أرضية خصبة لطالما كانت متدهورة، فتلقى القائمون على هذا الشأن، نتيجة ذلك، تعليمات تصب في محتواها لإحلال التهدئة والسلم في الجزائر[3].

وبناء على هذا التعريف يتضح أن في هذا النوع من الاستراتيجيات تصبح الوسائل العسكرية من بين الوسائل الأخرى، تتمثل في الحرب النفسية والدعائية، والأنشطة الدبلوماسية والبوليسية والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، إضافة الى مختلف المساعي المبذولة للاتصال بالسكان وبعث العلائق معهم.

ومما سلف الذكر يتضح لنا أن حرب التهدئة[4] هذه قد تعني حشد وتعبئة مجموع الوسائل والأدوات(العسكرية والمدنية السياسية، الإدارية، الاقتصادية والاجتماعية) لفرنسا بهدف القضاء على الثورة وفق خطة توازن بين أمرين هما الهدم والبناء على حد تعبير ساسة وعساكر فرنسا. وحسب تعليمات لاكوست تقوم عملية الهدم والبناء تقوم على مجموعة من المراحل، والملاحظ أن لاكوست قد ركز في إحدى تعليماته على ضرورة التخطيط لإشراك الأهالي الجزائريين في هذه المؤسسات، وخاصة عند تشكيل المندوبات الخاصة،ويتم ذلك عن طريق انتخاب

[1] قائد مركز التدريب على الحرب التهدئة والحرب المضادة للعصابات، عاشو شرفي، قاموس الثورة الجزائرية، المرجع السابق،ص 223.

[2] محمد بن دارة:" الحرب النفسية الفرنسية ورد فعل الثورة الجزائرية 1955-1962، دراسة في أنشطة الحرب النفسية للمكتب الخامس للجيش الفرنسي بالمنطقة العسكرية العاشرة، ج1، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2007\2008، ص 92.

[3] محمد بن دارة، المرجع السابق، ص 92.

[4] عاشور شرفي: المرجع السابق ص 187.

وتعيين مسؤولين محليين تسند إليهم بعض المهام والمسؤوليات تحت إشراف المصالح الإدارية الخاصة"**SAS**"[1].

وفي الحقيقة أن لاكوست الذي عين من طرف صديقه غي موليه كان يؤمن بالجزائر بالجزائر الفرنسية، وكان يفكر فيما يعرف بالترقية الاجتماعية لمسلمي الجزائر- دفعات دفعات لاكوست-، غلى درجة المساواة في الثقافة والحقوق مع المستوطنين الاوروبيين، الاوروبيين، وهذا ما جعله في صدام دائم مع غلاة الجزائر الفرنسية على حد تعبير باتريك باتريك إفينو، لذلك أصبح على لاكوست مواجهة جميع المصالح الكبرى في الجزائر والتي والتي كانت تساوم الحكومات –داخل البرلمان- بالحرب الجزائرية[2].

المطلب الرابع: سياسة روبير لاكوست لقمع الثورة الجزائرية

1- سياسيا:

-أالتقسيم الاداري:

عندما أدركت فرنسا خطورة جبهة التحرير الوطني قامت بسلسلة من الاصلاحات السياسية والادارية ، وقد اعتمد رئيس الحكومة غي مولي على روبير لاكوست في إعداد برنامجه الخاص بالإصلاحات السياسية والادارية[3]،

السلطة المركزية:

- المندوب العام.

-ولاة العمالات ونوابهم.

- ثم يليهم رؤساء الأقسام الادارية والخاصة، والتي ازداد دورها في استحواذها على الاشراف على تسيير الشؤون الادارية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية،

[1]محمد بن دارة: المرجع السابق، ص95.
[2]باتريك افينو : المصدر السابق، ص 188.
[3]عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 263.

وتم تعيين ولاة مفوضين لقبوا ب المفتشين العموميين للإدارة المفوضة فوق العادة على رأس المناطق الادارية الثلاث: وهران، قسنطينة، الجزائر، وحدد المرسوم مهام هؤلاء في التنسيق بين السلطات المدنية والعسكرية ومراقبتها.[1]

-رفع عدد العمالات إلى 13 عمالة ليصل فيما بعد إلى 15 عمالة في 15 نوفمبر 1959.

فتم تقسيم الجزائر إلى ثلاث مناطق إدارية رئيسية وهي المناطق الشمالية والمنطقة الهضاب العليا ومنطقة الصحراء، وفي نفس الوقت استحدثت خمسة دوائر هي:

تنس، بوغار، برج منايل، وثنية الحد ببسكرة.

حل المجالس العمومية وتعويضها بلجان إدارية مؤقتة تتكون من ثلاثة أعضاء معينين مؤقتا في انتظار الانتخابات[2].

و بالنسبة للتنظيم البلدي نص على:

-الغاء البلديات المختلطة وإنشاء البلديات ذات الصلاحيات الكاملة.

-تنصيب مجالس بلدية منتخبة على مستوى البلديات المستحدثة وتخضع في تسييرها إلى القانون البلدي الفرنسي الصادر في 1848، والذي نص على: إلغاء 78 بلدية مختلطة و 158 مركز بلدي، ليرتفع عدد البلديات ذات الصلاحيات الكاملة في الجزائر حوالي 1484 مركز بلدي[3].

ب- الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية:

بالنسبة للميدان الزراعي والصناعي فقد حدد الوزير لاكوست ملامح سياسته الاقتصادية والاجتماعية في مجموعة من المراسيم والتعليمات، فقام بتأسيس صندوق حيازة الملكية والذي جاء بما يلي:

[1] الغالي غربي: فرنسا والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 228.
[2] بسام العسلي: أيام جزائرية خالدة، دار النفائس،ط1،ط2، لبنان، بيروت، ص 36.
[3] الغالي غربي: فرنسا والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 236.

_ توزيع الاراضي التابعة لأملاك الدولة أو لبعض الشركات الفلاحية الفرنسية والاوروبية، أو الاراضي التي تم شراؤها من كبار المستوطنين على العائلات الجزائرية المحرومة بعد تهيئتها وتجهيزها.

فقد أمل على انه يمكن 10000 عائلة جزائرية من الاستفادة من اصل 150000 عائلة، وقد نص مرسوم 17 مارس 1956م، سلسلة من الإجراءات :

_ رفع الحد الادنى من أجرة العامل الفلاحي من 340 فرنك فرنسي إلى 440 فرنك فرنسي.

_ تأميم صناعة الحلفاء.

_ إعادة تنظيم القروض الفلاحية بواسطة تأسيس التعاونيات الفلاحية والصندوق الجزائري للقرض الفلاحي[1].

وبالنسبة للجانب الاجتماعي فقد اعتمدت خطة روبير لاكوست على الاستفادة من الدعم الحكومي لميزانية الجزائريين وكانت اول اجراءاته ذات الطابع الاجتماعي متمثلة في:

_ إيجاد فرص العمل للعدد الضخم من الجزائريين البطالين والمقدر عددهم ب 140000 بطال، بإدماجهم في سلك الوظيف العمومي مع توفير الامتيازات التي يتمتع بها نظراؤهم من الفرنسيين.

_ تجنيد مراكز اجتماعية ومراكز المصالح الادارية ، والمساعدة الطبية المجانية التابعة للجيش الفرنسي من القيام بمهامها الدعائية.

_ تعميم نظام المنح العائلية والتأمين على حوادث العمل والامراض المهنية على الجزائريين.[2]

ج_ قانون الإطار[1]:

[1] أحمد محساس: الحقائق الاستعمارية والمقاومة، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 131.
[2] الغالي غربي: فرنسا والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 229.

كانت الأهداف المعلنة لهذه الاصلاحات محاربة للتخلف الاداري وانشاء الوحدات الإدارية متجانسة وملائمة لمشاريع التنمية، الاقتصادية والاجتماعية، ففي قانون الإطار المبدئي La loi cadre، والذي يعني وضع قواعد تنظيمية والسماح للسلطات الرسمية أن تتصرف بحرية تامة في وضع الصيغ النهائية للقانون حسب ما تقتضي الظروف، فقام الوزير روبير لاكوست بتقديم عرض عن مشروع برنامجه الاصلاحي أمام اعضاء البرلمان الفرنسي، حيث كان متحمسا جدا لفكرة إقامة نظام سياسي جديد في الجزائر، وحاول الدفاع عنه بهدف اقناع الأعضاء على المصادقة عليه ويمكن حصر الاقتراحات المتعلقة بإنشاء نظام سياسي في المحاور التالية:

_ تقسيم الجزائر الى عدة اقاليم تتمتع باستقلال ذاتي اداري واسع ويوجد على رأس كل اقليم سلطات. مجلس اقليم منتخب، مجلس حكومة.

ويوجد على رأس كل سلطة:

_ برلمان فدرالي اقليمي يتولى مهمة التنسيق في الميادين الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

_ مجلس فدرالي يرأسه ممثل للجمهورية الفرنسية، يعتبر رئيسا للسلطة التنفيذية[2].

د_ سياسة الحرب النفسية[3]:

وهي استخدام وسيلة بقصد التأثير على الروح المعنوية وعلى سلوك أي جماعة لغرض عسكري معين، فإن مصالح الحرب النفسية كانت تعمل في استقلالية، منذ سبتمبر عام 1957، فيتمثل العمل النفسي في جملة الوسائل التي وضعت تحت تصرف المسؤولين قصد مهاجمة واحباط معنويات مقاتلي جيش التحرير الوطني والسكان قصد زعزعة استقرارهم وزرع البلبلة والشكوك في أوساطهم.

د- 1 التعذيب في عهد لاكوست:

---

[1] وهو نص يكتفي بتحديد المبادئ العامة للموضوع الذي يتناوله ويترك للحكومة مهمة تفصيلية والذي يسمى سلطتها التنظيمية، انظر: عاشر شرفي، المرجع السابق، ص 220.

[2] عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 278.

[3] الحرب النفسية تعني الاستخدام المدبر للدعاية لأي تأثيرات نفسية أخرى لإسناد السياسة المطلوبة بالتأثير على أفكار ومواقف وسلوك الدول والفئات المحايدة في وقت النفير والحرب انظر: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 222.

مع اندلاع الثورة التحريرية ارتفعت وتيرة اللجوء إلى استخدام التعذيب خاصة في عهد الوزير روبير لاكوست، ويظهر ذلك جليا من خلال انشاء مؤسسات مختصة،

وقد دافع لاكوست عن أعمال التعذيب الوحشي طوال ادارته للجزائر، والدليل على ذلك تواطئه مع المؤسسة العسكرية، رغم ما كان يصله من قرائن دالة على تورط أفراد الجيش في أعمال العنف والتعذيب المنافية لكل قيم الانسانية، حيث غالبا ما كان يصدر بيانات و تعليمات يدافع فيها عن مكانة الجيش وهيبته، كما أن استحداث لجنة لحماية الحقوق والحريات الفردية يوم 1957\04\05. بموافقة رئيس الحكومة غي مولي يعد اعترافا بوجود التعذيب[1]،

حيث أن اللجنة أنشأت باقتراح من الوزير المقيم لاكوست، بعد أن كثر الحديث عن تجاوزات الجيش الفرنسي وانتشار التعذيب.[2]

والحق أن مسألة وجود أو عدم وجود التعذيب بالجزائر أثناء الثورة كانت محل جدال في أوساط الرأي العام الفرنسي والجزائري على حد السواء، فالمعنيون بالتعذيب اعترفوا بأنفسهم بممارسة التعذيب من خلال كتاباتهم بعد الاستقلال ومنه فإن التعذيب في عهد لاكوست أثناء الثورة أصبح مباحا[3].

وفي سياق ما سبق ذكره يدرك القارئ أن فرنسا مارست التعذيب بشراسة ووحشية وبوسائل تقليدية ومتطورة، من طرف أجهزتها حيث يتحمل مسؤوليتها كل من إدارة الوزير المقيم والمؤسسة العسكرية.

فاتخذت فرنسا من التعذيب أسلوبا في مواجهة الثورة، الهدف منه الحصول على معلومات ونشر الرعب والخوف، لقطع الصلة بين الثورة والشعب، حيث يشرف على هذه العملية في أغلب الاحيان ضباط الاستعلامات، الذين يبدؤون استنطاق ضحاياهم بإخبارهم بأنهم يعرفون كل شيء عنهم، وان رفض المشتبه فيه التعاون معهم يلجأ هؤلاء إلى استخدام كل الوسائل المتوفرة التي ترغم المعتقل على الاعتراف والاستسلام[4].

[1] بوعلام بن حمودة: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954، دار النعمان للطباعة والنشر، 2012، ص 404.
[2] ابراهيم طاس: المرجع السابق، ص 318.
[3] انظر الملحق رقم 4
[4] الغالي الغربي: المرجع السابق، ص 302.

كان التعذيب يتم في أماكن مختلفة، ومن طرف أجهزة متخصصة وتعد هذه الاساليب في نظر السلطات الاستعمارية بمثابة وسائل ضرورية متواجدة على مستوى كامل مراكز التعذيب ومن أبرز هذه الأساليب[1]:

_ التعذيب بالماء الذي يتم بواسطة ادخال أنبوب الماء في فم السجين مع رفع ضغط وتيرة الماء، ثم طرحه أرضا والضغط عليه بالأرجل ليخرج الماء من جميع منافذ الجسم.

_ الضرب المبرح باللكمات و الأرجل والقضبان الحديدية لكامل أطراف المشبوه، نع التركيز على الأعضاء الحساسة كالوجه والبطن و القلب[2]

_ التعذيب بواسطة الكهرباء الذي يعد من أقسى أنواع التعذيب لما يخلفه من أثار مدمرة على الجسم والعقل، فيتم سكب الماء على السجين لتسريع عملية تعميم التيار الكهربائي عند ارساله[3].

وهناك أساليب اخرى لا يمكن حصرها ولا يتسع المجال لذكرها، منها التعذيب بالنار وقطع أطراف الجسم الواحد تلو الأخر.[4]

ج_ الإصلاحات العسكرية:

كان الجانب العسكري من اكثر الجوانب التي أعطيت حقها من السياسة الإصلاحية لروبير لاكوست، حيث اتخذ مجاله عدة تسميات أطلقت عليه من خلال العمليات العسكرية المنظمة له كمجرم حرب وكذا عرف بسفاح الجزائريين.

ج-1- التعزيزات العسكرية:

عمل روبير لاكوست على دعم القوة العسكرية بوتيرة مختلفة وملفتة للنظر، وتحقيقا لهذا المسعى عمد الى طلب زيادة عدد الجنود، وتطوير العتاد الحربي مما أدى بحكومة غي موليه الى طلب زيادة الإنفاق العسكري، والاستعانة بالمساعدات الأمريكية وعتاد الحلف الأطلسي، وان اصرار لاكوست على زيادة الترسانة

[1] 1956-1962، ط02، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص 22. رشيد زبير: جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة
[2] محمد الطاهر عزوي: المعتقلات في الجزائر أثناء الثورة التحريرية، مجلة التراث، العدد4، دار الشهاب، باتنة، ديسمبر 1989، ص 107.
[3] المجاهد: المصدر السابق، ج1، العدد الرابع، 08\09\1957، ص 2.
[4] المصدر نفسه، ص 03.

العسكرية يبرز عزمه على انتهاج سياسة تصفية الثورة الجزائرية باستخدام القوة العسكرية وكأنه كان يعتقد أن سلفه جاك سوستال اتبع سياسة قد غلب عليها طابع المرونة، حيث أن هذه الاخيرة لا تتناسب مع المحافظة على الجزائر الفرنسية ومن ذلك ادلى بتصريحه:" إن فرنسا ستحارب من أجل البقاء في الجزائر وستبقى" [1]وكان هذا التصريح بتاريخ 1956\02\09.

ج-2_ تطوير العتاد الحربي:

إن الدارس لتاريخ السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر بصفة عامة يدرك من الوهلة الاولى أن المجهود العسكري في عهد روبير لاكوست لم يقتصر على زيادة عدد الجنود، بل ركز من جهة أخرى على تجهيز الجنود بأحدث عتاد عسكري.

وقد صرح القائد الأعلى للطيران الفرنسي في ندوة صحفية يوم 13 أفريل 1956 بالمعلومات التالية" يوجد الآن بالجزائر 55 ألف من الجنود تابعين لسلاح الطيران وأن عددهم سيرتفع إلى 64 ألف في أكتوبر المقبل وهناك 750 طائرة ونحن الآن بصدد إنشاء مطارات جديدة، زيادة على 11 مطارا موجودا تحت تصرف سلاح الطيران"[2].

المطلب الخامس: الاستراتيجية العسكرية:

1- حرب التهدئة والأمن:

جاء في جريدة المقاومة الصادر يوم 31 ماي 1957 أن المؤسسة العسكرية وبناء على أمر من روبير لاكوست كلفت بمهمة تهدئة البلاد " Pacification du Bled"، إلا أننا هنا نركز على جانبها العسكري، حيث اتخذت إجراءات قمعية أطلقت عليها عناوين مختلفة مثل التمشيط، تكثيف العمليات العسكرية، العمليات التربيعية...إلخ، وقد صرح روبير لاكوست في شهر أفريل 1956 بأن هذه السياسة ستنجح وستؤتي أكلها في أواخر ماي 1956.[3]

أ_ تكثيف العمليات العسكرية:

[1]الغالي غربي، المرجع السابق، ص 340.
[2]المجاهد، المصدر السابق، ج1، العدد 15، 01\01\1958، ص 06.
[3]جريدة المقاومة: عدد 20، 31 ماي 1957-ص03.

وقع اختيار روبير لاكوست على المنطقة الثالثة – منطقة القبائل- لكي تكون منطقة نموذجية لإطلاق العمليات العسكرية الكبرى لتحقيق ما يعرف في أدبيات صناع القرار الفرنسي بالتهدئة والأمن على حد تعبيرهم.

ويرجع سبب اختيار روبير لمنطقة القبائل كمنطقة نموذجية لتحقيق ما يعرف بالتهدئة والأمن إلى مجموعة من العوامل منها:

تركيز ساسة فرنسا ومنظري السياسة الاستعمارية الفرنسية على هذه المنطقة ومن ذلك النشاط التبشيري للكاردينال لافيجري في المنطقة[1].

تأثيرات السياسة الاستعمارية الرامية لتحقيق التفرقة العنصرية.

ظهور شخصيات نخبوية جزائرية وأوروبية في منطقة القبائل تقلدت عدة مناصب (رؤساء بلديات، مندوبين،...) وفي أغلبها كانت تشيد بإنجازات فرنسا ورحبت بسياسة روبير لاكوست في جميع المجالات.

المحاولات الفرنسيةالمستمرة لتطبيق سياسة الاستيعاب والإدماج في الجزائر بصفة عامة ومنطقة القبائل بصفة خاصة.[2]

تم إطلاق عملية البندقية والأملوالتي تتمثل في سلسلة من العمليات الواسعة التي نظر لها لاكوست ونفذها الجنرال بوفر، وقد شارك فيها حوالي 30 ألف جندي والعشرات من قاذفات القنابل وطائرات الهليكوبتر[3]، هذه الأخيرة التي امتدت زمنيا من 28\04\1956 إلى غاية أواخر أوت 1956 أما جغرافيا فقد شملت منطقة الصومام، وكانت حصيلتها تهديم أكثر من 30 قرية ومقتل عدد كبير من سكان المنطقة.

وقد تضاعفت العمليات العسكرية في عهد الوزير المقيم مثل عملية المشط الدقيق التي شملت منطقة الوزانة بجبال المدية هذه الأخيرة التي تعتبر وعلى حد

[1] لمعلومات أكثر ينظر: سعدي بزيان: النشاط التبشيري للكاردينال لافيجيري في الجزائر (1869-1892)، ط1، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، 2009، الجزائر، ص_ص 204-268.

[2] جمال خرشي: الاستعمار في الجزائر وسياسة الاستيعاب 1830-1962، ترجمة: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص-ص 467-490.

[3] يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق، ص 315.

تعبير مجموعة من المجاهدين من المراكز الهامة لجيش التحرير الوطني' كان بها مخبأ استخدم كمستشفى، وفي جوان 1956 اجتمع به عدد من قادة [1]جيش التحرير قصد التحرير قصد التحضير لمؤتمر الصومام، ولما اكتشفت فرنسا المكان قامت بعملية تمشيط ضخمة أعدت لها 60 ألف جندي امتدت إلى منطقة تابلاط، باليسترو، سور الغزلان، المدية وجبال الشريعية بالبليدة، استشهد على إثرها عدد من المجاهدين وألقي القبض على البعض الآخر منهم وأصبحت فيما بعد منطقة محرمة.

يجمع بعض المجاهدين على أن الجيش الفرنسي انطبع بسياسة الانتقام فكلما تلقى هزيمة على يد الثوار إلا وثأر من المدنيين العزل، فبتاريخ 23\10\1956 نصب جيش التحرير الوطني كمينا لقافلة عسكرية بالقرب من البرواقية وقتل عدد من الجنود، فعدمت السلطات العسكرية إلى جمع عدد من السكان ثم أطلقت عليهم النار و الأسلوب نفسه تكرر مع سكان وادي المالح بنواحي تابلاط عندما انتقم الجيش بقتل 374 مدنيا وحرق العديد من المنازل[2].

والحق أن الجنود الفرنسيين أقدموا على ذلك في مناطق مختلفة من الجزائر ومن ذلك ما كتبت المجاهد: " إن الطائرات والمدفعية الثقيلة رمت قنابلها على القرى في بداية كل عملية قمع وتطهير تنفذها ضد أي منطقة (متعفنة) أي التي يكون بها مجاهدون [3]".

ب – التربيع (العمليات التربيعية-Les Opération Quadrillage):

يعد أسلوب التربيع من التكتيكات العسكرية الموروثة عن تكتيكات الحرب العمليات الثانية، هذا الأخير يعد بمثابة استراتيجية عسكرية تعتمد على تركيز عدد من القوات في أماكن محددة لتأمين حراستها مع القيام بعمليات تمشيط واسعة النطاق قصد تتبع وتدمير وحدات جيش التحرير الوطني، ولتنفيذ مثل هذه العمليات كان يتوجب على السلطات العسكرية تقسيم البلاد إلى مناطق مربعة ومحددة المساحة وحصارها وتطويقها وتطهيرها الواحدة تلوى الأخرى[4].

ارتكز تطبيقه في بادئ الأمر على منطقة الشمال القسنطيني وحقق نتائج ايجابية على حد تعبير ماكس لوجون الذي صرح قائلا:" لقد تحصلنا على نتائج مدهشة في الشرق القسنطيني، حيث توقف نشاط الفرق المسلحة ولا يوجد إلا بعض أعمال الإرهاب

[1]من بينهم العربي بن مهيدي وعبان رمضان.
[2]الغالي غربي: المرجع السابق، ص 378.
[3]المجاهد: المصدر السابق، ص 13.
[4]الغالي غربي: المرجع نفسه ص 352.

الفردية"[1]، ثم عمم على باقي المناطق في جويلية 1956، فبدأت عمليات التمشيط وحددت القيادة العسكرية أهداف العمليات التربيعية في:

-القضاء على وحدات جيش التحرير الوطني.

-البحث عن الأسلحة.

-تدمير خلايا جبهة وجيش التحرير الوطني.

يقول الأستاذ " يحي بوعزيز" أن روبير لاكوست وجلاديه ابتكروا طريقة لتطويق وإقامة مراكز التربيع [2]–الكادريلاج _ أو المربعات المتلاصقة، وكان روبير لاكوست يسعى إلى تطبيقها بشكل كبير و واسع في منطقة القبائل على أساس أنها منطقة نموذجية لتحقيق التهدئة.-كما سبق ذكره- حتى يتمكن من إجراء الانتخابات التي وعد بها في خريف 1956. ووفقا لهذه الخطة أنشأ 517 مركزا عسكريا من مراكز الكادريلاج[3].

صرح روبير لاكوست في تصريحه بتاريخ 28\09\ 1956 قائلا:" سنحصل في أواخر أكتوبر على نتائج هامة... إن الفرق المسلحة لم تعد تخفي تعبها ومللها...أما قادة الثورة فهم حائرون[4] ...". لكن كيف كانت النتيجة الحقيقية للعمليات التربيعية؟.

تطلب تطبيق التربيع في منطقة القبائل، 310 مراكزا عسكريا أما عن النتائج المترتبة عنها فيلخصها العقيد محمد رمضاني قائلا:" تبين للوحدات الفرنسية بعد أن وضعت مخطط المربعات موضع التطبيق في الميدان، أنها قد تمططت أفقيا أكثر من حجمها وتبعثرت قدراتها فأصيبت بالشلل وفقدت القدرة على حشد وتركيز القوات عند الحاجة والضرورة..."[5].

من خلال تصريحات لاكوست وماكس لوجون يتبين مدى نجاح التقسيم العسكري المعروف بالكادرياج. لكن الحقيقة تقول عكس ذلك، حيث فشل هذا البرنامج في خنق الثورة كما كان متوقعا بل إن نشاط الثورة السياسي والعسكري كان حثيثا،

[1] المجاهد: المصدر السابق، ج2، عدد 45، ص 288.
[2] انظر الغالي غربي: المرجع السابق، ص ص 377-379.
[3] يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص 372.
[4] المجاهد: المصدرالسابق، ج2، العدد45، 1\1\1959، ص 288.
[5] الغالي غربي: المرجع السابق، ص- ص 377- 379.

ففي هذه الفترة بالذات كان قادة الثورة بصدد عقد مؤتمر الصومام، حيث تم لهم ذلك وبكل أمان في صائفة 1956 وفي نفس المنطقة، كما ألحق جيش التحرير هزائم عسكرية بالقوات الفرنسية، وهو ما ظهر في هجوم الثامن ماي 1956 بالمنطقة الخامسة وهران، وهكذا وصل فصل الصيف وفصل الخريف من سنة 1956. وتوالت الفصول دون أن يعود الأمن والهدوء إلى الجزائر كما وعد روبير لاكوست[1].

ج_ سياسة العزل (محاصرة الثورة):

1- إقامة المحتشدات والمناطق المحرمة:

تقوم سياسة العزل هذه على إقامة ما يسمى بالمحتشدات والمناطق المحرمة وهي سياسة لم تكن وليدة عهد روبير لاكوست ولا عهد سلفه جاك سو ستال إنما تعود للبدايات الأولى للاحتلال[2]

1-أ المحتشدات:

سبق وأن قلنا أن السلطات العسكرية لم تنتظر حلول سنة 1956 حتى تبدأ في إقامة مراكز التجمع فقد أظهرت بوادرها الأولى قبل هذا التاريخ ثم أخذت في الانتشار مع مجيء حكومة غي موليه الاشتراكية، وبداية من سنة 1957 أصدرت قرارات حكومية كالقرار الصادر في 17\09\1957 القاضي بترحيل سكان المناطق الجبلية تمهيدا لتجميعهم في المحتشدات وهي نوعان على حد تعبير "بيير فيدال ناكي" إرادية وغير إرادية.[3]

وفيما يخص عدد المحتشدات وعدد المحتشدين فقد أكد " كورناتون" أنها في توايد مستمر منذ سنة 1956 وقد تفوق 02 مليون شخص، والملاحظ أنه كان يتم ترحيل هذا العدد الضخم من السكان إلى مراكز قريبة من الثكنات العسكرية ومحاطة بالأسلاك الشائكة ومعززة بوحدات عسكرية مكونة من ضباط الفرق الإدارية والحركية ومطوقة بأبراج

[1] محمد بن دارة: المرجع السابق، ص 103.
[2] سعدي بزيان: المرجع السابق ص 86.
[3] أحسن بومالي: مراكز الموت البطيء وصمة عار في جبين فرنسا الاستعمارية، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، العدد 8، ماي 2003، ص 41.

للمراقبة مع خضوعها لعمليات التمشيط والتفتيش، إضافة إلى مرافق وملحقات مهمتها تسليط شتى أنواع التعذيب الجسدي والمعنوي والنفسي[1].

والحق أن هذه المحتشدات لم تكن إلا مراكز للموت البطيء تطبق فيها الفكرة النازية القائمة على إبادة الجنس البشري، وقد كانت السلطات العسكرية تهدف من وراء إقامة هذه المحتشدات إلى:

_ عزل الجيش ومحاصرة الثورة.

_ منع أي احتكاك بين الشعب وأفراد جبهة وجيش التحرير الوطني.

_ الاختراق الأمني والاستراتيجي للثورة بتشكيل فرق الحركة والقومية.

_تسخير المحتشدين لإنجاز المشاريع الاقتصادية والعسكرية.

_إخضاع السكان للحرب النفسية ودعائية وتمارس عليهم شتى أنواع التعذيب مثل محتشد بول قنزا ليس الذي أنشأ في فيفري 1957. [2]

1-ب المناطق المحرمة:

بناء على القانون الصادر عن مجلس الوزراء الفرنسي بتاريخ 12\02\1956 سابق الذكر فقد باتت عدة مناطق كبيرة و واسعة بالأوراس والشمال القسنطيني وبلاد القبائل وتلمسان مناطق محرمة منذ 1957[3]، ويتعلق ذلك بالمناطق التي تراها السلطات العسكرية الفرنسية استراتيجية بالنسبة للثورة حيث تعلنها مناطق ممنوعة يحضر الإقامة والسكن فيها أو حتى المرور عليه.

حيث تم إنشاء أكبر عملية عرفتها المناطق المحرمة ألا وهي ما يسمى بالمنطقة الحرام التي تم استحداثها وفقا للقرار الوزاري الصادر بتاريخ 19\12\1956، وقدر طول هذه المنطقة بحوالي 400 كلم ومساحتها حوالي عشرة

[1] بن موسى محمد : طالب الدراسات العليا، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، سياسة روبير لاكوست للقضاء على الثورة التحريرية 1956-1958م،قضايا تاريخية العدد 1437،02 ه\2016م، ص 184.
[2] الغالي غربي: المرجع السابق، ص 275.
[3] يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص 393.

آلاف كلم[2]، حيث أجبر سكانها على الرحيل تاركين ورائهم ديارهم وممتلكاتهم، وقدر عددهم بحوالي 365 ألف نسمة وتعتبر هذه العملية أعظم إجلاء جماعي للجزائريين، أثارت استنكار الرئيس التونسي آنذاك بورقيبة حيث صرح يوم 1958\02\27 قائلا:" إن قرار الحكومة الفرنسية بإخلاء جانب عظيم من التراب الجزائري لإحكام الخناق على الجزائريين...فزيادة على خط موريس قرروا الأن رسميا إخلاء المنطقة ..."[1].

حيث رافق عملية الاجلاء هذه اعتداءات ومطاردة ومختلف أنواع التعذيب والتي ترتب عنها تضاعف عدد اللاجئين الجزائريين إلى تونس الذين قدر عددهم بعد حادث الإجلاء[2].

1- ج الأسلاك الشائكة:

في إطار سياسة روبير لاكوست وحكومة غي موليه الهادفة للقضاء على الثورة، وأمام فشل الوسائل السابقة في تحقيق النتائج المرجوة، بدأت السلطات الفرنسية في القيام بعملية سد منافذ العبور أمام جيش التحرير الوطني للاتصال بالعالم الخارجي عبر تونس والمغرب القواعد الخلفية للتدريب والتزود بالسلاح، حيث عمدت القيادة العسكرية الفرنسية إلى إنشاء أسلاك شائكة ومكهربة على طول الحدود المغربية والتونسية في إطار ما عرف بخط موريس نسبة الة وزير الدفاع الفرنسي أندريه موريس في عهد حكومة غي موليه[3].

كانت فرنسا مدركة لأهمية الحدود التونسية والمغربية باعتبارها منفذا لدخول السلاح وفي هذا الشأن صرح ماكس لوجان بتاريخ 1957\04\03:" إن حوالي 1000 قطعة سلاح تعبر الحدود التونسية يوميا". إضافة إلى التخوفات التي أبداها الجنرال سالان يوم 1957\06\12 بخصوص المناطق الحدودية على الجبهتين التونسية والمغربية[4].

أمام هذه التصريحات التي أبداها المسؤولون الفرنسيون انطلقت أشغال بناء السد المكهرب أواخر 1956، بناء على اقتراح أندريه موريس"André Morrice" الذي قدم مشروع بناء خط مكهرب على الحدود الشرقية والغربية الى البرلمان وبعد المصادقة عليه حمل المشروع اسمه، وقد استكمل بناءه يوم 1957\09\15، يصل طول هذه الخطوط الشائكة إلى حوالي 1296 كلم تتخللها الألغام وتتولى حراستها مراكز عسكرية مكثفة مزودة بوسائل النقل السريعة، وفي بداية 1958 أنجز خط آخر على الحدود الغربية يبلغ طوله 730

[1] المرجع نفسه، ص 394.
[2] أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص 181.
[3] لمعلومات أكثر حول موضوع الأسلاك الشائكة انظر: الغالي غربي، المرجع السابق، ص 186.
[4] بسام العسلي: جيش التحرير الوطني، ط1، دار النفائس بيروت 1984، ص 31.

كلم الذي يمتد من الغزوات شمالا الى شمال بشار جنوبا. حيث أن هذا الحاجز على الحدود الشرقية والغربية عبارة عن شبكة معقدة من الأسلاك الشائكة والمكهربة ذات التوتر العالي وفي ذلك يقول ميشال دروفي:"بمجرد ما يكون قطع تغير شدة التوتر..."[1].

حيث أنه أثناء زيارة لاكوست أواخر 1956 لمعاينة خط موريس صرح انتقلت رفقة صديقي اندري موريس بغرض مراقبة السد الذي يمنع عبور السلاح والعصابات وللعلم فإنني جعلت إنجاز هذا السد شرطي الأول لقبول الانضمام إلى حكومة مونوري..."[2]، فقد كان يرى روبير لاكوست أن تعزيز خط موريس من الوسائل التي تمكنه من فرض التهدئة الشاملة التي ما فتئ ينادي بها، وفي خضم ذلك شرع في التخطيط لإعداد مخطط تعزيزي لخط موريس، ويعتبر هذا المخطط بمثابة المرحلة الثانية من عملية الأشغال في الحدود خلال الفترة الممتدة من جوان 1957 إلى جوان 1958[3].

المبحث الثالث: شارل ديغول وقيام الجمهورية الخامسة:

المطلب الأول: التعريف ب:شارل ديغول

[1] عبد المجيد عمراني، النخبة الفرنسية، المرجع السابق، ص 117.
[2] جمال قندل: خط موريس وشال 1957-1962، ط 1، دار الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 74.
[3] الغالي غربي: المرجع السابق، ص 279.

الفصل الأول: المشاريع الفرنسية للقضاء على الثورة

ولد شارل ديغولCharles André de gaulleيوم 22 نوفمبر1890 في مدينة ليل الفرنسية من هنري ديغول Henri Di gaulle[1]، المدرس البارع لمادة التاريخ حيث زود ابنه شارل بمجموعة من القيم التي كان يؤمن بها: هي الشرف والتواضع، وحب الوطن والشجاعة حيث روى لابنه شارل مأساة هزيمة فرنسا في حربها ضد بروسيا ، حيث شارك في معركة الدفاع عنها واصيب خلالها بجروح وفي 1980 أصبح شارل ديغول تلميذا في الصف الإعدادي بمدرسة سان سير العسكرية العريقة. المتخصصة في تكوين ضباط الجيش الفرنسي[2].

استطاع ديغول أن يفرض نفسه كرئيس لفرنسا الحرة بدعم من تشرشل وجمع حوله مجموعة من الضباط العسكريين والسياسيين، ونتيجة لاتصالاته أنشأ المجلس الوطني للمقاومة داخل فرنسا وانضم هو للحلفاء إلى أن تم النصر وتحرير الأراضي الفرنسية، فعاد إلى فرنسا وعين رئيسا للحكومة المؤقتة إلى أن استقالت سنة 1945، وبعدها ابتعد عن السياسة حتى سنة 1958.

حيث يربط سبب ابتعاده عن الساسة وعودته إلى بيته في كولومبي لكتابة مذكراته لخيبتين كما يقول، بعد الفشل في تمرير مشروع دستور لإنشاء سلطة مركزية قوية قادرة على مواجهة تبعات الحرب[3]، وايضا بعد فشل تجربة المعارضة من خلال التجمع من أجل فرنسا، الجزب الذي أنشأه ديغول في عهد الجمهورية الرابعة، وفشل في الانتخابات المحلية والتشريعية في الفترة ما بين 1944و 1951 مما جعله يقرر حل الحزب ويعود الى بلدته[4].

المطلب الثاني: انقلاب ال13 ماي 1958 ومجيء ديغول للحكم

جاءت ظروف واسباب الانقلاب في اسباب ضعف الجمهورية الرابعة والتي نجمعها في: نفاذ الخزينة الفرنسية وإفلاسها وديونها المتزايدة وكثرة مشاكلها بسبب الديون مع الدول الاوروبية مما ادى الى خسارة مكانتها الدولية وتوالي سقوط حكومتها الواحدة تلو الأخرى.

فاندلعت المظاهرات يوم 13ماي 1958 والتي شارك فيها أكثر من 30 ألف مستوطن مطالبين بفكرة إيجاد حكومة للإنقاذ، فقد تمكن المستوطنون بمساعدة الجيش الذي تظاهر بردهم من الاستيلاء على دار الحكومة ومقر الولاية العامة للجزائروأعطيت الأوامر

[1] عاشور شرفي: قاموس: قاموس الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 387.
[2] محمد حسن المحامي: عباقرة خالدون: شارل ديغول، منشورات المكتب العالمي للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1988، ص_ص 11-12.
[3] شارل ديغول: مذكرات الأمل: التجديد 1958-1962، ترجمة: سموحي فوق العادة، ط1، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1971، ص 14.
[4] محمد حسن المحامي: المرجع السابق، ص ص 110-111.

للجيش الفرنسي من طرف الضباط المسيرين للانقلاب أن لا يتأمروا بأوامر صادرة عن الحكومة العامة حيث استوحوا هذا الانقلاب من حركة 1848 من باريس وتصل الأقلية الفرنسية في الجزائر الى فرض ادانة على باريس عندما هاجمت الشوارع واحتلت الساحة العامة بالجزائر وفي هذا كله حملوا حكومتهم مسؤولية الوصول الى هذا[1].

حيث اعتبرت دعوة ديغول لإنقاذ فرنسا من الافلاس المادي والمعنوي، وهذا بقاء الجزائر فرنسية ومنه انتقلت فرنسا الى عهد جديد بداية من 1958 وسيطرت شخصية ديغول منذ توليه الحكم[2].

المطلب الثالث: تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

شهدت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها ليلة الفاتح من نوفمبر1954 إلى غاية استرجاع السيادة الوطنية في جويلية 1962 أحداثا وتطورات هامة على مختلف الأصعدة، سواء السياسية منها أو العسكرية على المستوى الداخلي أو الخارجي، كان لها تأثير كبير في سيرها واستمرارها[3]،

وبموجب قرار مؤتمر الصومام 1956 الذي كان " محطة ومرحلة حاسمة في تاريخ الثورة الجزائرية وذلك أنه مثل الخطوة الاولى في مسار التقويم الثوري ومكن الثورة من التزود ببنى تنظيمية ومؤسساتية، كما وسع وفصل في المبادئ والأهداف ووسائل العمل التي أجملها بيان الثورة الأول، ناهيك عن الجوانب الاجرائية العملية والتقنية، وضبط الأجهزة السياسية والعسكرية للثورة والعلاقة بينهما، الى جانب التأثير على تكوين مؤسسات قيادية للثورة مثل: لجنة التنسيق والتنفيذ[4] والتي تعد أول جهاز تنفيذي مركزي أوصى بتأسيسها مؤتمر الصومام في 20\08\1956 وكان عبان رمضان هو أول الداعين إلى إنشاءها للفصل الحاصل بين العمل السياسي والعسكري.

وجاءت هذه اللجنة لأجل النشاط الثوري والتي كانت تعتمد عليه الثورة منذ الانطلاقة، والمقصود منها هو التنسيق بين المناطق ومع الخارج والمبادرة

[1] عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962. المرجع السابق،ص 128.
[2] شارل ديغول: المصدر السابق، ص 28.
[3] عمر بوضربة: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958- جانفي 1960، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص 21.
[4] يوسف قاسمي: مواثيق الثورة الجزائرية 1954-1962: دراسة تحليلة نقدية، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، الجزائر، 2008-2009، ص 155.

بالتوصيات وتنفيذها لهذه التوصيات والقرارات وأعضاءها هم: عبان رمضان، محمد العربي بن مهيدي، وكريم بلقاسم وبن يوسف بن خدة، وسعد دحلب، وكل هذه العناصر العناصر الخاصة باللجنة تم تكليفها في السابق بالإعداد لمؤتمر الصومام في الفترة الممتدة الممتدة من جانفي إلى ماي 1956 وكانت الصلاحيات التنفيذية للجنة واسعة تمتد من إصدار إصدار التعليمات والأوامر المتعلقة بالنشاط العسكري الى الاشراف الميداني على توزيع توزيع وحدات جيش التحرير الوطني وحل المشاكل وتعيين القيادات...الخ[1].

وبالتالي لجنةالتنسيق والتنفيذ، ت التي كانت احدى المؤسسات الخاصة بالقيادة الثورية لم تستطع الصمود أمام الصعوبات والتحديات الجديدة للثورة سواء على المستوى الداخلي او الخارجي وجاءت بكل الاشارات لتأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، التي ربما تقوم ببعض الحلول وتواكب التطور السياسي والدبلوماسي والعسكري الحاصل، والتي كانت عملية تأسيسها على يد اية حركة تحررية كانت تحمل دوما دلالة سياسية قوية على نضجها وأهليتها واستعدادها لتولي قيادة شعبها في ظل نظام وطني كامل، ولأن مرحلة النضج السياسي للثورة التحريرية بدأت في بداية ال1958 بشكل حركة سياسية تقودها نخبة تحمل لواء القضية الوطنية[2].

وتم الإعلان الرسمي بإنشاء الحكومة المؤقتة من القاهرة في 19 سبتمبر 1958 التي سوف يلقى على عاتقها مسؤولية الاستمرار في النضال من اجل الاستقلال على جميع الأصعدة، وقامت هي بنفسها عن الإعلان عن نهجها النضالي في بيان رسمي تمت قراءته على وسائل الإعلام السمعية والبصرية لتتوالى الاعترافات الدولية، فتم اختيار من يترأسها وتم اختيار فرحات عباس على رأسها لأنه رجل سياسي محنك ومعروف وهو زعيم حزب البيان في السابق وترجع المصادر التاريخية أسباب اختيار فرحات عباس رغم انه ليس من مفجري الثورة[3].

المطلب الرابع: المشاريع السياسية الديغولية

مشروع الجزائر فرنسية (L'Algérie Française)

منذ تولي ديغول السلطة في جوان 1958، اعتبر أن الجزائر أرضا فرنسية وهذا من خلال خطاباته و يؤكد بأنها جزء لا يتجزأ من فرنسا حيث قال:" لقد كنت أعتزم أن أحذوا

[1] محمد لحسن أزغيدي: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1954-1962 المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر، 1989، ص 125.
[2] عمر بوضربة: المرجع السابق، ص - ص 23-24.
[3] عمر بوضربة: نفسه ، ص 56.

حذو فرنسا القديمة، التي بعد أن أصبحت بلاد الغال ضلت محتفظة بالطابع الروماني، بحيث ستبقى الجزائر فرنسية من عدة أوجه، هذه كانت استراتيجيتي في السياسة التي اريد أن انتهجها، وكان يقتضي الواجب أن الجأ الى مناورة دون أن اغير هدفي"[1].

وفي خطاب يوم 4 جوان 1958 قال:" سأجعل جميع الجزائريين فرنسيين، على ايجاد جنسية فرنسية واحدة لكل سكان الجزائر وأعترف بشجاعة الجزائريين، اي انها لم تكن غريبة عن أرض الجزائر"[2].

وفي هذا كله تأكيد على الجزائر قطعة فرنسية واعتبارها هكذا منذ القدم وقال بأنه سوف يواصل ويعمل على هذا لتبقى هكذا، الجناح اليميني المتطرف في الجيش الفرنسي والتي اقترن اسمها ب: منظمة الجيش السري والتي كانت بوادرها في بداية سنة 1958 من خلال تمرد الجيش في الجزائر وجيء بالجنرال ديغول إلى السلطة... وهي المؤمنة بفكرة الجزائر الفرنسية والتي تضم كل من المعمرين والجيش الفرنسي والخونة من الجزائريين وفئات اخرى[3].

وفي الزيارة التي قادت ديغول إلى الجزائر شهر جويلية 1958 وجه كلامه إلى الجزائريين قائلا:" ستدمج الجزائر تماما مع فرنسا... وسيكون هناك نوع واحد من الطوابع البريدية في كل من الجزائر وفرنسا، كما سيعطي الجزائريون حقوقا متساوية في التصويت..."[4].

وامام هذا الوضع سارع قادة جبهة التحرير الوطني لتوضيح أن هذه المساواة التي يعد لها ديغول لم تأتي الا بعد أربعة سنوات من الكفاح المسلح، كما اكدوا بأن السياسة لا تشكل إلا مرحلة أخرى من قتال المستعمر، فقد بينوا أنديغول لم يكن ليفكر في المساواة بين الأوروبيين والجزائريين المسلمين لولا ضغط الثورة وإنجازاتها.

[1] محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص 186.

[22]

[3] دحمان تواتي : المنظمة المسلحة السرية في الجزائر 1961-1962، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر،2000، الجزائر، ص 90.

[4] محمد لحسن أزغيدي: نفسه، ص 187.

لإرساء معالم السياسة اقترح ديغول أن يكون للجزائر مكان خاص في الدستور الفرنسي الجديد و الذي سيجري الاستفتاء عليه في سبتمبر 1958 حتى يؤكد على تطبيقه للمساواة في الحقوق بين جميع الجزائريين.[1]

مشروع قسنطينة "Le Plan Constantine "(3 أكتوبر 1958):

وهو مشروع اقتصادي اجتماعي، ثقافي، واعد، ولكن مبني على أساس المكر، والخداع، والمراوغة، والتضليل وقلب الحقائق، والقفز على المطلب الأساسي للشعب الجزائري المتمثل في حق تقرير المصير والاستقلال التام للوطن الجزائري ولشعبه الذي لم يكن في يوم من الأيام شعبا فرنسيا ولكنه شعب محتل ويكافح من أجل التخلص من هذا الاحتلال الأجنبي الغريب عنه، ولأنه لاتباع سياسة المراوغة، بالموازاة مع تجديد وسائل الدمار.

يتجلى في مجموعة من المخططات والقوانين، وفي هذا السياق جاء" الخطاب الخطة" الذي ألقاه الجنرال يوم 03 أكتوبر1958م، وتصدر عناوين الصحف الفرنسية والعالمية اليوم الموالي، تحت عنوان مخطط قسنطينة، الذي دشن عهدا جديدا في الاستراتيجية الكولونيا لية المتميزة بنظرة بعيدة وأسلوبها الفعال[2].

يعتبر الخطاب من أشهر الخطابات التي ألغاها ديغول، باعتباره أحد أهم الشخصيات الفرنسية الذي كانت الجزائر أولى اهتماماته هي ومسألة شعبها طوال فترة توليه سلطة الجمهورية الفرنسية الخامسة،

تأثرت الخطوط العامة للمشروع بعدة تقارير اقتصادية أجمعت كلها أن الوضع الاقتصادي في الجزائر تتحد طاقته بواسطة عاملين: أولهما إحداث مناصب شغل مكثفة، وثانيا تنشيط وتيرة التنمية بمعدل مشاريع تفوق النمو الديمغرافي، حيث يعد من أخطر الاساليب التي اتبعتها السلطات الاستعمارية لضرب الثورة الجزائرية وقمعها حيث تمثل في

[1] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 281.
[2] ناصر الدين سعدوني: الجزائر منطلقات و افاق: مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،2000،ص247.

شكل اصلاحات تعكس الخطوط الرئيسية على مراحل كان بعده الزمني خمس سنوات وقد تناول نقاط نذكرها هي[1]:

إنشاء 400,000 منصب شغل خلال السنوات الخمس المقبلة (1959-1962).

تحقيق المساواة في الأجور بين المسلمين والأوروبيون في إطار الشبكة المطبقة في البترول.

ضمان التعليم لثلثين من ابناء المسلمين الذين هم في سن الدراسة.

توزيع 250,000 هكتار على فقراء الفلاحين وبناء 200,000 مسكن جديد.

إقامة منشآت صناعية ومركبات ضخمة في المدن الساحلية مثل مصنع الحديد والصلب بعنابة ومصنع تكرير النفط بسكيكدة ومركب الغاز الطبيعي بأرزيو.

وأسست لهذا الغرض عدة شركات, وتعهدت الحكومة الفرنسية بدورها بتقديم علاوة تصل الى 40% من تكاليف كل وظيفة جديدة تقررها هيئة المشروع، وتشجع رأس المال الخاص ليساهم بثلث المشروع الإجمالي[2].

مشروع سلم الشجعان:

إن ديغول بعد فشله في الانتصار على جبهة التحرير الوطني وجيشها، دفعه للجوء إلى الحرب النفسية سلم الشجعان أو سلم الأبطال، إثر ندوة صحفية عقدها في 23 اكتوبر 1958 والتي قال فيها:

[1] محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 271.
[2] ناصر الدين سعيدوني: نفسه، ص 272.

"أقول بكل وضوح أن رجال الثورة قد حاربوا بشجاعة فليأت سلم الأبطال... كيف العمل لتنظيم بقية المعارك؟ فحيث توجد المعارك المحلية، ليس على قادتهم إلا أن يتصلوا بالقيادة العسكرية الفرنسية، وفي هذه الحالة فإن المحاربين سيستقبلون استقبالا مشرفا..."[1]، وهو بذلك يدعو المجاهدين إلى العودة إلى ديارهم وتسليم أسلحتهم إلى قوات ديغول وهنا يعتبرون شجعانا لأنهم استسلموا بدون شروط ولا قيود.

حيث أن ديغول اراد من وراء هذا المشروع تحقيق العديد من الأهداف لأنه كان ينظر الى هذه الأمور من زاوية ذاتية فقط ولا ينظر اليها من ناحية الموضوعية التي عليه النظر اليها في سبب الثورة على فرنسا، فهو اعتبر الثوار مثل العمال الذين يضربون عن العمل من أجل تحقيق مطالبهم، وأن الإدارة الفرنسية السابقة أغضبتهم ورفضت تلبية مطالبهم[2]، وأن ديغول سينظر لمطالبهم وسوف يحقق القليل منها:

- أراد الاستسلام من طرف جبهة التحرير الوطني وجيشها، دون أي قيد أو شرط, فكان الهدف الاساسي من هذا المشروع هو استسلام الثوار بوضع السلاح دون تحقيق الأهداف والنتائج التي انطلقت من أجلها الثورة.

-زرع الانقسام وسط الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حتى يضعفها فيسهل عليه فرض شروطه أثناء التفاوض،[3]

وفي 31 جانفي 1959 حدد ديغول نداءه، لكن لا أحد من المجاهدين أو القادة استجاب له او لندائه ومنه عندما لم تجد فرنسا أذانا صاغية لهذا العرض، استمرت في إجراء الانتخابات البلدية في ما بين 19_26 أفريل 1959[4]، وامتنع الجزائريون عن التصويت في أغلب المدن والقرى.

مشروع حق تقرير المصير:L'Auto Détermination 16 سبتمبر 1959

وبعد مضي أكثر من سنة على استلام الجنرال ديغول رئاسة الجمهورية في فرنسا، أعلن عن اعترافه بحق الجزائر في تقرير مصيرها، وفي 16 سبتمبر 1959 أعلن في خطابه المشهور حق الجزائريين في التعبير بحرية وتقرير مصيرهم بأنفسهم وأكد ديغول في ذلك الخطاب

[1] شارل ديغول: المصدر السابق، ص 80.
[2] صالح فركوس: تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غايةالإستقلال، المراحل الكبرى، دار العلوم للنشر والتوزيع، ص ص 452-453
[3] عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 574.
[4] شارل ديغول: المصدر السابق، ص 80.

التاريخي أن سياسته تقوم على أساس السماحللجزائريين أن يختاروا وبحرية مستقبلهم السياسي[1].وليظهر بحسن نيته أمر بإطلاق سراح سبعة ألاف مسلم كانوا موقوفين بالجزائر واسقطت أحكام الاعدام عنهم وتم نقل الزعماء الخمسة المعتقلين، من سجن الصحة إلى جزيرة-اكسين وأفرج عنمصالي الحاج، الذي كان خاضعا للإقامة الجبرية في فرنسا، وبعد خطاب ديغول حول تقرير المصير[2] في سبتمبر 1959،

غير أن لجوء ديغول إلى سياسة حق تقرير المصير لم يكن هدية قدمت للثورة الجزائرية بقدر ما كان عملا اضطراريا دفع اليه الجنرال ديغول كما أحاط ديغول بقيود وشروط كادت تجعله مستحيلا وقال ديغول:" أطلب من الجزائريين في ولاياتهم الاثني عشر أن يعبروا عما يريدون من مصير في آخر الأمر كما أطلب من الفرنسيين من جهة أخرى أن يصادقوا على اختيارهم"، حيث انه اراد من خلال عرضه للمشروع ان يعترف بحق المصير للجزء الشمالي فقط للجزائر، وبهذه الطريقة عمل ديغول إلى تقسيم الجزائر وبرر ذلك في مشروعه بعدم وجود وحدة جزائرية على مر العصور[3].

وهكذا جاء مشروع ديغول يهدف الى افراغ الثورة من محتواها وعزلها عن الدعم الشعبي و اغراءه لتحقيق بالكثير من الرفاهية واعطاءهم نفس الحقوق والواجبات مع المعمرين في اطار الجزائر الفرنسية.[4]

ومنه يتضح لنا مما سبق ذكره أن فرنسا منذ البداية حتى في مشاريعها الاصلاحية كان هدفها الرئيسي القضاء على الثورة الجزائرية بمختلف الأساليب والطرق، وباستعمال كل ما هو متاح سواء من طرف حكومات اليمين أو من طرف حكومات اليسار، فقد اختلفت اساليب ومشاريع كل من جاك سو ستال وروبير لاكوست والجنرال ديغول الا أنها كانت تصب كلها في تحقيق هدف قمعالثورة الجزائرية وإفشالها.

[1]عمار ملاح: محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 132.
[2]شارل ديغول: المصدر نفسه، ص ص 291-292
[3]محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص 194.
[4]أحمد توفيق المدني: مذكرات حياة كفاح، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 446.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة بين المشاريع الفرنسيةوالمواقف المختلفة منها

المبحث الأول: أهداف المشاريع الفرنسية
المبحث الثاني: نتائج المشاريع الفرنسية
المبحث الثالث: المواقف المختلفة من المشاريع الفرنسية

الفصل الثاني: دراسة مقارنة بين المشاريع الفرنسية والمواقف المختلفة منها

المبحث الأول: أهداف المشاريع الفرنسية

المطلب الأول: أهداف مشروع جاك سو ستال

لم تعرف جميع السياسات الأهلية والصيغ التي وضعتها فرنسا لصالح المسلمين الجزائريين جدالا وردود أفعال متناقضة وذلك من قبل الجزائريين والأوروبيين، مثلما عرفته سياسة الإدماج في عهد الوالي العام جاك سو ستال، والتي عرفت جدالا واسعا ومواقفا مهمة وذلك من طرف جميع الأوساط السياسية في فرنسا أو الجزائر[1] .

فكانت أهداف سياسة جاك سو ستال ترمي إلى عزل الجماهير الجزائرية عن الثورة والتي كانت تهدد يوميا بخطة امتداد لهيبها إلى الجهات الأخرى من البلاد، وفي هذا الإطار أنشأ سو ستال ما يسمى آنذاك بمصطلح الادارة المتخصصة (S.A.S)، وأسند إدارتها لضباط الشؤون الأهلية الذين تم استقدامهم من المغرب الأقصى، وكلف هؤلاء بمهمة رئيسية تتمثل في استعادة الاتصال مع الجماهير والاستعلام لديها، بهدف تفجير الحركة الجديدة من الداخل وعلى مستوى القاعدة[2].

كما شجع سو ستال إنشاء فرق القوم والتي أعاد تنظيمها تحت تسمية " الفرق المتنقلة للشرطة الريفية"، والتي تمحورت مهمتها في حماية " البرج الاداري" والقوى ضد عمليات جيش التحرير الوطني.

وكان جاك سو ستال يبحث من وراء كل هذه الترتيبات على مشاركة إدارية للمسلمين في تسيير شؤونهم على الأقل أن يتخذوا موقفا سلبيا لإيقاف مسار الثورة الذي كان في أولى خطواته[3].

وبالنسبة لسياسة الاصلاحات العامة فكانت تهدف بالدرجة الأولى الى إبقاء الوجود الفرنسي في الجزائر، ولتجسيد ذلك استعملت مختلف الطرق والوسائل المتوفرة لديها إلى جانب العمل العسكري للقضاء على الثورة، وكذلك لتفادي امتداد لهيبها إلى باقي أنحاء البلاد[(4)].

فقد حاولت السلطة الفرنسية أن تحتوي فكرة الاستقلال باستخدام أساليب عدة من بينها: البحث عن تعاون مكثف لدى المسلمين الجزائريين لفصلهم عن الثورة.

وقد أبدى سو ستال قلقه وانشغاله بمصير فرنسا من دون مستعمرة الجزائر، وخاصة في الميدان الاقتصادي[5].

وكذلك هدف ضم المناطق الملتهبة التي تدعم الثوار، وذلك بتقديم وعود بتطبيق المساواة في الحقوق والواجبات في جميع الميادين كون أن هذه الجماهير كانت تعيش في عوز تام لا يوصف خاصة في القرى، قد اختارت سبيل العمل المباشر للتخلص من عبودية الاستعمار[6].

---

[1] محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص، ص 105_106.

[2] رمضان بورغدة: المرجع السابق، 151.

[3] عمار بوحوش مرجع سابق، ص 413.

[4] رشيد زبير جرائم فرنسا الإستعمارية في الولاية الرابعة (1956-1962)، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص 197.

[5] عبد المجيد عمراني، المرجع السابق، ص 128.

[6] محمد أعراب: جاك سوستال وسياسته الإدماجية، المرجع السابق،ص 12.

كما كان تأسيس الحاكم العام للشعب الإدارية المتخصصة كان بهدف التهدئة من جهة ومن جهة أخرى لدعم فكرة الاندماج بين أوروبيين الجزائر والمسلمين التي طالما أمن بها[1].

المطلب الثاني: أهداف مشروع روبير لاكوست

يعتبر الجانب العسكري من أهم وسائل الإبادة الجماعية للقضاء على الثورة الجزائرية ، والتي كانت تستخدمها فرنسا بهدف ايقاف الثورة من طريقها، الا أن المقيم العام روبير لاكوست وجد سياسة جديدة تكون داعمة غلى الجانب العسكري وهي ما تعرف بجملة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والادارية التي تمنحها فرنسا تحت ما يعرف بحرب التهدئة التي انتهجها هذا الأخير وطبقها على سكان الجزائر[2].

وقد اجتمعت جملة من الأهداف والمساعي التي سعت لها فرنسا من خلال كسب الشعب وتحطيم جبهة التحرير الوطني وزعزعة قوتها، وذلك من خلال جملة من الإصلاحات التي اختلفت مساعيها بين الاقتصادية والاجتماعية والادارية والسياسية[3].

ومن بين الأهداف نجد ما يلي:

_ إحداث تغييرات جذرية في الاقتصاد الجزائري تمكن الجزائر من تحقيق مستوى حياتي مقبول، لكل سكانها

_ تمكين الجزائر من ادارة اللامركزية منتشرة وحاضرة في الميدان.

_ المزاوجة بين عنصري السكان الجزائريين والأوروبيين.

_ السعي لتحقيق مستوى معيشي مقبول وإحداث تغييرات جذرية على المستوى الاقتصادي وإحداث تطور ديموغرافي بسرعة كبيرة.[4]

_ القضاء على حالة التخلف من خلال ادراج الأهالي في تسيير الشؤون الجزائرية.

_ إحداث تغيير في المجتمع الجزائري وتحويل البيانات على شاكلة المجتمع الاوروبي، وذلك من خلال تمكين روبير لاكوست إدارة الجزائر من الإدارة المركزية والمزدوجة بين عنصري السكان الجزائريين والأوروبيين.

_ كسب المجتمعات المحلية من أجل إنشاء قوة ثالثة من سكان الأرياف ضد الجبهة.

_ وكذا الهدف من قانون الإطار نجد القضاء على وحدة الجزائر وتفكيكها حسب مرسوم 5 ماي 1958، وذلك بتقسيم الجزائر الى خمسة أقاليم.

_ إضعاف الشخصية القانونية للجزائر عن طريق التقسيم.

_ الحفاظ على امتيازات الحكومة الفرنسية[5].

المطلب الثالث: أهداف مشاريع شارل ديغول

كان ديغول يريد أن يسبق التاريخ لكن التاريخ كان أسرع منه، إذ جاء المحافظون السياسيون لجيش التحرير الوطني وشرحوا للمواطنين هذا المشروع والأهداف من هذا المشروع

---

[1] هاشمي كوثر: مرجع سابق، ص 151.
[2] محمد بن دارة: المرجع السابق، ص 96.
[3] المرجع نفسه: ص97.
[4] ابراهيم طاس : المرجع السابق، ص 394.
[5] ص ابراهيم طاس: المرجع السابق، 395.

الاستعماري، وخاطبوا فيهم فكرة أنه جاء بفضل الثورة ومن أجل الثورة...، وبالتالي يعتبر عمل سيكولوجي كبير ومركز قد شرع فيه بالتوازي مع الإجراءات السالفة الذكر[1]، فكان لسياسة ديغول عدة أهداف منها الظاهرية المتمثلة في ما يلي:

1.ضمان زيادة الدخل الوطني الجزائري بنسبة 7.5%، وتوفير الشغل للمواطنين بهدف عزلهم عن الجبهة.

2.تطوير الجزائر صناعيا، اي بمعنى أن تصبح قادرة على مسايرة العصر الحاضر.

3.القضاء على الفروق في المستوى المعاشي بين الجزائر وفرنسا وضمان مستقبل تعايش سلمي بينهما[2].

وبالنسبة للأهداف الغير معلنة تمثلت في ما يلي:

1.أن المشروع لا يريد إصلاحا زراعيا حقيقيا، ولكنه يريد إيجاد نخبة متميزة من الجماهير، يستطيع الاستعمار الحديث، أن يستعملها في قمع كل محاولة ثورية، وعن طريقها أيضا تحقق عملية الإدماج.

2.هدف الى إيجاد طبقة من النخبة في المدن، تستطيع الوقوف في وجه الفلاحين، الذين يريد أن يجعل من مشروع قسنطينة طبقة مميزة تحكر جزائر الغد، وتقتنع بمزايا الارتباط بفرنسا، أي أنه مطلوب منها أن تحقق ما كان ديغول يأمل في تحقيقه عن طريق القوة الثالثة التي عجز عن خلقها.

3.محاولة فرنسا خنق الثورة الجزائرية بواسطة الازدهار الاقتصادي ذلك أن الفرنسيين اعتقدوا أن الشعب الجزائري ثار بسبب أوضاعه الاقتصادية المزرية، فإن وجد الشعب الخبز فإنه سيترك الثورة.

4.إحداث النزاع في صفوف الثورة والشعب الجزائري عن طريق إحداث الفرقة بين أفراده.

5.إدماج الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي، ومحاولة فتح سوق جديدة للبضائع الفرنسية، وبالتالي فائدة أن تحول الجزائر وتبقى مرتبطة اقتصاديا في حالة الاستقلال[3].

المبحث الثاني: نتائج المشاريع الفرنسية:

المطلب الأول: نتائج مشروع جاك سوستال

بدأت بوادر فشل سو ستال تبرز منذ شهر جوان 1955، من خلال النتائج التي حققتها هذه الاستراتيجية القمعية، عكس ما كان يأمل غليه جاك سوستال.

حيث أن القتل الجماعي والرعب الذي عاشه الشعب الجزائري زاد من اقتناعهم بفكرة الاستقلال، وأدى الى التحامهم حول الثورة، كما التحق الكثير من المتمردين بقيادة جبهة التحرير، مما شكل الرعب لدى المستوطنين وأعوان الاستعمار مما أدى بهم الى مطالبة الحكومة باستمرارية إمدادهم بالجيوش[4].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص 251.

[2] محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص 194.

[3] ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص 257.

[4] ناصري معمر: نماذج من الإستراتيجية الفرنسية ضد الثورة التحريرية بمنطقة الأوراس 1954-1956، جامعة أحمد دراية، أدرار-باتنة، المجلد 2،العدد8، سبتمبر2018، ص 241.

كذلك النتائج التي كرست توسيع الفجوة بين الجزائر وفرنسا، وقطع الطريق أمام عمليات التهدئة التي كان يقوم بها جاك سوستال، كذلك استعجاله في تحضير مشروع إصلاحات سياسية وإدارية في 27 سبتمبر 1955، غير أنه رفض أساسا من النواب البرلمانيين الجزائريين كونهم أداة مهمة في يد السلطة الاستعمارية[1]،

إذ وصرح أمام وسط من المقربين أن " الوضع خطير ومقلق" وعلم سو ستال من خلال لقائه مع رئيس الحكومة، أن هذا الأخير قد تطور موقفه ، وصار متحفظا من مساعي الولاية العامة في الجزائر، لدرجة أن إدغار فور أقدم على كشف محتوى إحدى المذكرات السرية التي أرسلها له الوالي العام والتي ضنها " الخطوط العريضة من مراحل خطة الإدماج " وكان ذلك أمام الرأي العام، وهو ما يدل على أن إدغار فور كان يريد عرقلة خطة الإصلاحات، وإثارة مخاوف الفرنسيين من نتائج تطبيق مشروع الإدماج مثل " غزو مئة نائب جزائري للبرلمان الفرنسي" والأعباء المالية المعتبرة[2].

وحتى أعضاء ديوان الوالي العام أبدوا هم كذلك استياءهم من سياسة مسؤولهم الذي اقتنع بحلول القوة بعد أن لاحظ المد الثوري من جانب جبهة التحرير الوطني في منطقتي القبائل والشمال القسنطيني.

فبعد النجاح الذي حققته القضية الجزائرية على المستوى الديبلوماسي، وقع الوالي العام في المأزق السياسي بحيث سجلت المسألة الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة لهيئة الأمم المتحدة لسنة 1955 بفضل جهود مجموعة الدول الافروآسياوية بعد التصويت بأغلبية صوت واحد واكتفى الوفد الفرنسي لدى الأمم المتحدة بالانسحاب بينما صرح سو ستال في الجزائر: " إن ما وقع في نيويورك أثمن من قافلة أسلحة توجه إلى جبهة التحرير الوطني[3].

ورغم إيمان جاك سو ستال بمشروعه إلا أنه لم يجد نفس القناعات في باريس، لا سيما وان رئيس الحكومة إدغار فور لم يبد يوما موقفا صريحا.

وفي الوقت الذي قرر فيه سو ستال التخلي عن الجمعية الجزائرية ومناقشو مشاريعه في لجنة خاصة، جاء الحدث الذي سيحطمه معنويا ويقضي على آماله في تطبيق مشروعه، وهو قرار إدغار فور في 2 ديسمبر 1955 بحل المجلس الوطني الفرنسي (البرلمان) وإعلانه عن تنظيم انتخابات تشريعية بتاريخ 2 جانفي 1956، إذ أثار القرار سخط الوالي العام الذي كان يبحث عن إثارة نقاش واسع حول الجزائر في البرلمان قصد الحصول على لائحة تدعم الإدماج، حيث كان هذا الحدث بمثابة المنعرج نحو الأسوأ[4].

وقد عارض سو ستال هذا القرار بشدة، وأعلن يوم 10 ديسمبر 1955 عن عدم إجراء هذه الانتخابات في الجزائر في تلك الأجواء وتأجيلها لتاريخ غير معلوم بسبب قوة قاهرة، وقد

---

[1] بوشبوب وليد: دور هجومات 20 أوت 1955 فيترسيخ الثورة وإفشال المساعي الفرنسي، المجلد 3، العدد7، نوفمبر2007، ص 132.

[2] محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 144.

[3] 198.رشيد زبير: المرجع السابق، ص

[4] محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص - ص 145-146.

سحبت منه السلطات الخاصة والتي قالي في شأنها أنها منحت له في الظروف العادية وسحبت منه في مثل ذلك الظرف الخطير.

وفي هذه الأجواء والظروف انطلقت الحملة الانتخابية وقد رفعت الجبهة الشعبية بقيادة ماندیس فرانس وغي مولي تحت شعار " السلم في الجزائر"

وجاءت نتائج هذه الانتخابات مخيبة لإدغار فور وسو ستال معا، فاز الحزب الإشتراكي بأغلبية الأصوات وحصل غي مولي في 31 جانفي 1956 على تزكية البرلمان الفرنسي ليشكل حكومته، والذي فور توليه السلطة قام بإصدار قرار بعزل جاك سو ستال عن الولاية العامة وتعيين الجنرال كاترو خلفا له بلقب وزير مقيم[1].

ومنه فإن مشروع سو ستال لم يستطع أن يحقق أدنى حد من الإجماع من حوله كونه يرفض " الواقع الوطني" والذي يعني نهاية الامتيازات السياسية والاقتصادية للمستوطنين.

المطلب الثاني: نتائج مشروع روبير لاكوست

فإن السياسة التي واجهت بها الجمهورية الفرنسية الرابعة الثورة في مرحلتها 1956-1958، أوجدت تراكمات أدت الى إسقاط الجمهورية، حيث أن سياسة لاكوست أدت إلى تقارب النخب والزعامات الجزائرية من بعضها البعض، حيث شهد مطلع سنة 1956 التفاف كل الجزائريين حول الفكرة الوطنية.

ومن بين النتائج التي تربت عن سياسة روبير لاكوست جمعنا منها ما يلي:

_ الأزمة الاقتصادية- إفلاس الخزينة الفرنسية- التي ظهرت بوادرها مع نهاية سنة 1957 وبداية 1958، بسبب عدم قدرة الاقتصاد الفرنسي مسايرة متطلبات الحرب الإستعمارية المتزايدة.

- أن السلطات الرسمية الغت النتائج وإقترحت توزيع المهم الادارية على النقابيتين الفرنسيتين، القوة العمالية(**FO**) و الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين(**CFTC**)، دون إعطاء تفسير لإجرائها المتخذ[2].
- كذلك من النتائج اضراب1956، وأبعادها الدولية الذي ساند كل من الإتجاه العام للتجار الجزائريين والاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، مما حقق نجاحا باهرا تؤكده نسبة العمال الذين لبوا النداء للإضراب[3].

فإن فرنسا كانت تعتمد في تمويل حربها ضد الجزائر على مساعدات حلفاءها، فأصبح الميزان التجاري يشكو عجزا كبيرا من 148 مليار سنة 1954، كما بلغت تكاليف الحرب الجزائرية في السنوات الأولى مبلغا يتجاوز الحد المعقول بالنسبة لإمكانيات فرنسا، ففي عام

[1] الغالي غربي : المرجع السابق، ص 245.

[2] جيلالي تكران: أهمية نشاط المركزية الوطنية سنة 1956 في تدويل القضية الجزائرية، جاعة باتنة، المجلد 3، العدد8، ماي 2020، ص 159.

[3] نفسه، ص 163.

1956 شكلت هذه المصاريف نسبة 32% من الميزانية العامة للدولة، حوالي 770 مليار فرنك[1].

كل هذا أدى إلى تعطيل المشاريع الإنمائية، وحرم المصانع والمؤسسات الفرنسية من الأموال التي كانت توجه إلى حرب الجزائر بدلا منها.

بعد فشل سياسة العزل الخارجي – خط موريس- في القضاء على الثورة وإيقاف الدعم الخارجي للثورة، خول الوزير الأول الفرنسي فيليكسغايار للجيش الفرنسي بممارسة حق المتابعة في التراب التونسي[2].

ومنه فإن السياسة الإصلاحية التي جاء بها لاكوست لم ترض المستوطنين الأوروبيين الذين تحالفوا مع المؤسسة العسكرية في الجزائر، فقاموا بما يعرف بانقلاب 13 ماي 1958 تعبيرا عن رفضهم لأي إصلاح أو سياسة تؤدي في نظرهم إلى فقدان الجزائر الفرنسية.

وبالنسبة لتطبيق التربيع فتمثلت نتائجه في تلخيص العقيد محمد رمضاني قائلا:" تبين للوحدات الفرنسية بعد أن وضعت مخطط المربعات موضع التطبيق في الميدان، أنها قد تمططت أفقيا أكثر من حجمها وتبعثرت قدراتها فأصيبت بالشلل وفقدت القدرة على حشد وتركيز القوات عند الحاجة والضرورة..."[3]

- فشل برنامج الكادرياج في خنق الثورة كما كان متوقعا بل إن نشاط الثورة السياسي والعسكري كان حثيثا.
- لم تحقق سياسة العزل النتائج المرجوة منها، حيث سرعان ما رسموا عناصر جبهة وجيش التحرير طرق المواجهة رغم ما كانت تحصده من أرواح[4].

المطلب الثالث: نتائج مشروع ديغول

كان مخطط قسنطينة أكثر نصيبا مما سبقه وما تم تحقيقه منه فمن أهم انجازاته التي حققها في سنة 1959:

_ إنشاء معامل ومصانع قسطنطينية، بموجب القرار الحكومي الذي صدر في 20 مارس 1959.

_ إقامة صهاريج كهربائية لاستعمال حديد ونزة بتبسة وغاز حاسي الرمل.

_ إقامة مولد كهربائي بهدف إنتاج الطاقة الحرارية.

_ اندماج 60 ألف طفل في المدارس وحوالي 25 ألف شاب في مراكز التكوين التي فتحها الجيش في الأرياف.

_ انطلاق عمليات الأشغالالخاصة فيما يتعلق بحماية التربة من الإنجراف وبناء السدود.

---

[1] جمال قنان: المرجع السابق، ص 276.

[2] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 458.

[3] الغالي غربي: المرجع السابق، ص -ص 377- 379.

[4] رحيمة بن حمار: إستراتيجية روبير لاكوست لقمع الثورة الجزائرية 1956-1958، مذكرة ماستر، جامعة بونعامة، 2014\2015، ص 159.

_ فشل مشروع سلم الشجعان كون مضمونه مبني على استسلام الثوار وليس الصلح، وإعادة ادماجهم في التمتع الفرنسي[1].

أوجه التشابه بين المشاريع الفرنسية:

من خلال دراستنا للمشاريع واستخراج النتائج والأهداف يمكننا معرفة أن مشروع روبير لاكوست إشترك مع مشروع جاك سوستال، في السياسة الادارية بالنسبة لظروف إنشاء الفرق الإدارية المتخصصة ، حيث كان تشابه في وجهات النظر حول إيجاد الحل للأزمة الفرنسية، حيث أن اعتماد لاكوست سياسة الإصلاحات تضمنت نفس السياسة التي إعتمدهاسوستال، والتي لم تخرج عن تطبيق الوعود الواردة في قانون الجزائر.

بالنسبة لمشروع ديغول اشترك مع مشروع سوستال في سياسة الاندماج حيث تبناها سو ستال كونه كان حريصا على المبادرة في اصلاحات جديدة، وكان ديغول متحمسا لفكرة الدمج في مخططه الراهن ويعبر عن ذلك بكل وضوح عن فكرة ترمي الى دمج المسلمين بالشعب الفرنسي.

وبالنسبة لمشروع لاكوست مع مشروع ديغول فقد تشابهوا في عمليات تنظيم الالاضرابات والمظاهرات في فترة كليهما.

أوجه الاختلاف بين المشاريع الفرنسية:

لاحظنا من خلال النقاط السابقة اختلاف بين كل من مشروع روبير لاكوست ووسوستا، فجاءت إصلاحاته متأخرة أمام تصاعد الوعي الوطنين فمشروعه في نظر المستوطنين يعني المساواة في الحقوق والواجبات لذا ضلوا رافضين لهذه الاصلاحات.

اما ديغول فقد اعتمد سياسة للقضاء على الثورة فقد لجأ الى التخطيط لمشاريع اصلاحية اغرائية للفت انتباه الجزائريين لكنها ظهرت مواقف فرنسية معارضة لهذه السياسة التي تشكل خطرا على فرنسا

وبالنسبة للاكوست فقد واجهت إصلاحاته معارضة كبيرة من المعمرين، وكذلك الجزائريين الذين طالبوا بالتغيير.

ومن خلال ما تطرقنا إليه بخصوص دراسة مقارنة بين هذه المشاريع يمكننا ورغم قلة المادة العلمية في هذه الدراسة ، استنتاج نقاط اختلافها وكذا النتائج التي حققها كل مشروع، حيث توحدت أهدافهم الإغرائية في ظاهرها والقمعية في باطنها، وقد اشترك هدفهم من السياسة الإصلاحية مختلفة الأساليب في تطبيق سياسة العزل أي عزل الشعب عن الثورة ومحاولة لفت انتباههم بالإصلاحات التي تخدم فرنسا بالدرجة الأولى.

[1] محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص 195.

المبحث الثاني: المواقف الفرنسية تجاه المشاريع

المطلب الأول: الموقف الفرنسي تجاه سياسة جاك سو ستال

ما إن تولى جاك سو ستال زمام الإدارة في الجزائر، لم يكد مشروع الإصلاحات أن يخرج إلى العلن، حتى تعرض إلى جملة من الانتقادات الشديدة، تزعمها المستوطنون الأوروبيون وبعض الشخصيات الفرنسية، التي بالنسبة إليهم ما هي إلا اصلاحات مقدمة للمتمردين،

حيث شهدت هذه المعارضة تناميا كبيرا خلال المناقشات التي دارت بين النواب للجمعية الوطنية الفرنسية المتمحورة حول أوضاع الجزائر في أكتوبر 1955، والإصلاحات المدرجة لها حيث وصفت اختيار الحكومة الفرنسية بالارتجالية في تطبيق الإصلاحات في الجزائر،

فإن تحويل البلديات المختلطة إلى بلديات كاملة الصلاحيات سيكون عاملا مخربا للميزانية الجزائرية[1].

كما رفضت غالبية النواب في المجلس الوطني الفرنسي فكرة الإدماج التي تعطي للمسلمين الجزائريين البالغ عددهم ثلاثة ملايين حق التمثيل السياسي في البرلمان الفرنسي، مما يمكنه خلق قوة سياسية إعلامية داخل السلطة التشريعية في فرنسا ذاتها وبالتالي فرض قيمتهم ونفوذهم على الفرنسيين,

فلم تعد سياسة جاك سو ستال تقنع أحدا وخاصة أن مظاهر اللا مساواة والانفصال بادية على كل المستويات حيث أرادت الإدارة الاستعمارية القفز عليها وتجاهلها، ولم تكن مظاهر الانفصال هذه سوى انعكاس لتباين الطموحات بين المجموعتين مما ولد تناقضا بين المشاعر والآمال، وهناك أيضا فريق آخر من الفرنسيين وقف موقف معارض من سياسة الاندماج، لكن يعتمدون على وجهة نظر مغايرة فيها الكثير من الواقعية والقراءة الصائبة لتطور الأوضاع المحلية والاقليمية فهم يرون أن سياسة الاندماج قديمة قد تجاوزها الزمن[2].

[1] الغالي غربي: فرنسا والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 213.

[2] ابراهيم طاس: مرجع سابق، ص 371-373..

وفي المقابل هناك من يرى أن ان الاندماج ضرورة حتمية لا يمكن الفرار منها لأن مصير كل مجموعة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمجموعة الأخرى.

المطلب الثاني: المواقف الفرنسية تجاه سياسة روبير لاكوست

تباينت ردود الأفعال والمواقف الفرنسية تجاه سياسة لاكوست سابقة الذكر على مقولته الشهيرة " إن فرنسا ستحارب من أجل البقاء في الجزائر وستبقى"

وجدت السلطات الخاصة معارضة، رغم مصادقة الجمعية الوطنية الفرنسية عليها بالأغلبية، فماندیس فرانس عارض ذلك بشدة، وقدم استقالته بعد ذلك بحوالي شهرين،

كما أن سياسة تكثيف العمليات سابقة الذكر لقت معارضة شديدة من قبل بعض الفرنسيين الذين أكدوا أنها تحولت إلى عمليات إبادة حقيقية، وارتفعت أصوات الكثير من الفرنسيين بهذه العبارة: " إنكم لا تهدؤون بل تبيدون"[1].

وقد قرر غلاة المستوطنين الأوروبيين اللجوء إلى استعمال العمل الإرهابي عن طريق وضع القنابل والتفجيرات حيث كان المستوطنون بما فيهم النساء مدججين بالأسلحة.

ومن المواقف الفرنسية المعارضة للسياسة الفرنسية في الجزائر نجد موقف النخبة الفرنسية المثقفة على اختلاف انتماءاتها الإيديولوجية،

لقيت سياسة الإصلاحات كما ذكرنا معارضة حادة من طرف المستوطنين، خاصة مع العوائق الاقتصادية التي كانت تعاني منها فرنسا، مع ارتفاع ظاهرة التضخم وارتفاع الأسعار، أمام ارتفاع نفقات عمليات القمع في عهد لاكوست التي فاقت 520 مليار فرنسي،

وبالنسبة لقانون الإطار فقد لقي معارضة شديدة من قبل الجمعية الوطنية في 30 سبتمبر 1957، حيث كانت مادته الأولى اكثر مواده اثارة للجدل، والتي نصت على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي[2].

كما لقي هذا القانون معارضة شرسة من قبل المستوطنين الذين أصابهم الهلع، حيث رأو فيه خطرا على مستقبلهم في الجزائر، أما النظام الفدرالي فهو خطوة أولى نحو استقلال الجزائر وقد أثر هذا على شعبية روبير لاكوست.

المطلب الثالث: المواقف الفرنسية تجاه سياسة شارل ديغول

في أكتوبر 1958، أصدر ديغول قراره إلى الضباط والموظفين المشكلين للجنة إنقاذ الوطن التي أنشأت في ماي 1958 برئاسة سالان للانسحاب من اللجنة، وتم ذلك وحلت اللجنة نهائيا وفقدت صفة السلطة الرسمية التي اكتسبتها سابقا[3].

واختلف المواقف الفرنسية في ما يلي:

_ الخوف من التدخل الأمريكي في الصراع الفرنسي الجزائري في حال الاستمرارفقد امتنعت الولايات المتحدة الامريكية أثناء التصويت على القرار الجزائري رغم التدخل الشخصي لديغول لدى الرئيس ايزنهاور.

---

[1] المرجع السابق، ص 21.عمار بوحوش:

[2] محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص 210.

[3] شارل ديغول: المصدر السابق، ص 81.

_ فشل السياسة الفرنسية في القضاء على الجبهة كقوة سياسية داخل الوطن، وازدياد سمعتها ونفوذها.

وبالنسبة لرأي المعمرين وموقفهم من سياسة ديغول ومبدأ تقرير المصير فقد أفاضت غضبهم وقادوا انتفاضة في 22 جانفي 1960 بقيادة مشكلي جبهة الجزائر الفرنسية، فأقاموا الحواجز في الطرقات قصد إجبار الجيش لمساندتهم في مناهضة ديغول[1].

المبحث الثالث: المواقف الجزائرية تجاه السياسة الاستعمارية

المطلب الأول: المواقف الجزائرية تجاه سياسة جاك سو ستال

بالنسبة للجانب الجزائري فلم تختلف مواقفه عن مثيلاتها الفرنسية وإن اختلفت منطلقات الرفض لدى كل طرف، وفي نظر الجزائريين أن الإصلاحات التي تضمنها مشروع سوستال، لا شك أن تلقى نفس المصير الذي عرفته مشاريع الإصلاحات السابقة، ومن الشخصيات التي عبرت عن موقفها فرحات عباس والذي قال في الإصلاحات : أنها ناقصة جدا فقد كان في الأماكن أن نرحب بها سنة 1920، أما في عام 1955 فلم يجد لها أي صدا في وسط المسلمين[2].

الا أن الشعب الجزائري عبر بإلحاح عن رغبته في استعادة شخصيته الأصلية، رافضا كل أشكال الاندماج والسياسة الفرنسية ولجأ من أجل ذلك للحرب والانتفاضة.

لم تعد سياسة فرنسا المنهجية تقنع حتى تلك الفئة القليلة من الجزائريين المتعاونين مع الادارة الاستعمارية والتي وجدت نفسها على الهامش لا تمثل أحدا،

وقد ضاعفت الثورة من عملياتها في كامل التراب الوطنين حتى تعطي صورة غير التي تكونت لدى الادارة الفرنسية، فالثورة ليست مختصرة في الأوراس والقبائل فقط، وغنما هي في كل الجزائر[3].

فجاء الرد العنيف والضربة القاوية لسياسة الاندماج في20 أوت 1955، بتنظيم هجومات الشمال القسنطيني وتوسيع رقعة الحرب واستعمال العنف والقتل ضد المعمرين وذلك إجابة على سياسة القمع والتسلط على المسلمين[4].

---

[1] عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 287.
[2] الغالي غربي : المرجع السابق، ص 215.
[3] ابراهيم طاس: المرجع السابق، ص 379.
[4] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 413.

يجمع أغلب الكتب عن هذه المرحلة التاريخية من الثورة الجزائرية بأن الوالي العام جاك سوستال أصيب بصدمة نفسية شديدة بعد هذه الأحداث حيث صرح بعد أسابيع:" هناك تاريخان يفرضان نفسيهما على الذهن وهما الفاتح من نوفمبر و 20 أوت لكن هذا الأخير كان وقعه أشد لأن الأحداث تسارعت من بعده وأخذت منحنى آخر"[1].

المطلب الثاني: الموقف الجزائري تجاه مشروع لاكوست

وجدت اصلاحات لاكوست معارضة حادة من طرف جبهة التحرير الوطني وقبولا محتشما من طرف بعض الأطراف النخبوية، إلا أن صرامة الجبهة في مثل هذه المواقف حالت دون ذلك.

واعتبرت الجبهة هذه الإصلاحات وسيلة من وسائل الحرب النفسية، والتي غالبا ما تلجأ إليها السلطات الاستعمارية لإخماد نشاط الشعب، فقد كان من المستحيل لتلك الإصلاحات أن تحقق أهدافها المرجوة خاصة أمام إصرار الجبهة على عدم تقديم تنازلات، ومن ذلك ما جاء على لسان جون بول سارتر عن جبهة التحرير: " سنحارب حتى ولو كنا سعداء في ظل الحرب النفسية"[2].

أما في ما يخص قانون الإطار، فقد اعتبرته الثورة محاولة فرنسية لعرقلة مسار الثورة، وأنه عبارة عن تكريس للهيمنة الفرنسية على الجزائر من أجل إعطاء فرصة أكبر لمزيد من النهب والاستغلال لثرواتها، وعلى رأسها البترول، كما اعتبرته الجبهة كمحاولة فرنسية لتقطيع أوصال الجزائر وإثارة النزاعات الجهوية وتفتيت وحدة الجزائر.

وعلى قدر أسلوب السياسة القمعية التعسفية الفرنسية لجأت الثورة إلى استعمال العنف أيضا وذلك بغية افتكاك حرية الشعب ، فالمعمرين المتطرفين أول من كان يستهدف المدنيين باستعمال أسلوب التفجيرات والقنابل، حيث قاموا بتفجير ما يزيد عن الثلاثين قنبلة منذ مارس 1956[3].

المطلب الثالث: الموقف الجزائري تجاه مشاريع ديغول

لقي مشروع قسنطينة، معارضة شديدة من طرف الجزائريين، فقد رفضوه بتوجيه من جبهة التحرير الوطني، ومن الطبيعي جدا أن يكون ردة فعلها هكذا، ونبهت الشعب الجزائري الى مخاطره وطالبتهم برفضه ومقاطعته، كما قامت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من جهتها بشرح وتبيان موقفها، وشرحت للرأي العام العالمي، وجندت كل طاقتها لإصدار المناشير وإقامة الجمعيات العامة والتصريحات عن طريق الإذاعات، إضافة الى قمع الاستعمار للمواطنين المستمر الذي ساعد موقف الجبهة الى حد كبير، ويتضح الرفض من خلال تضاعف العمليات العسكرية الفدائية... وتم في فرنسا تحطيم كثير من المنشآت الاقتصادية والعسكرية[4].

---

[1] محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص-ص 143_144.
[2] أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج5، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص 292.
[3] محمد بن دارة: المرجع السابق، ص 280.
[4] صالح فركوس: المرجع السابق، ص-ص 452-453.

فرغم أن مشروع قسنطينة يعد تعبيرا عن تطور السياسة الاستعمارية بغية القضاء على الثورة الجزائرية، إلا أنه جاء في وقت كان الشعب الجزائري قد قطع مرحلة هامة من كفاحه، ومثل هذه الإغراءات لا تبعده عن قضيته. وهكذا ظل مشروع قسنطينة حبرا على ورق، وذلك كونه مبني ومؤسس على باطل، وما بني على باطل فهو باطل[1].

وبالنسبة لمشروع سلم الشجعان فكان الرفض بشدة من طرف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فتركت الباب مفتوحا أمام أية مفاوضات جادة وجدية، ولقد أكدنا دائما رغبتنا في حل المشكل الجزائري حلا سلميا تفاوضيا، حيث ركزت على عدة نقاط لرفض المشروع والمتمثلة في:

- تأكيد ديغول من خلال المبادرة على رفضه للتفاوض مع الممثل الحقيقي للشعب الجزائري، وهو ما استنتج من خلال أسلوبه وسياسته التي ظهرت في خطابه.
- الخطاب أعطى صورة عن نظرة ديغول لحل القضية الجزائرية، فجزأ قيادة الثورة الجزائرية إلى عسكريين وسياسيين، بين معتدلين ومتطرفين،
- استناد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى بعض مقاطع خطاب ديغول للتدليل على حالة الحرب في الجزائر، فتكلم عن وضع السلاح، وهو ما يعني بوجود معارك في الجزائر.

وبالنسبة لجبهة التحرير الوطني فقد أطلقت شعار الامتناع عن الانتخاب أو الترشح وقد أدانت الانتخابات وبينت بطلانها في ظل وجود جيش محتل يعمل على إجبار الناس على الاقتراع وعلى تأييدها[2].

وبالنسبة لموقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تجاه مشروع تقرير المصير فقد كان موضوع نقاش طويل داخلها، فقد عقدت سبعة اجتماعات ثلاث منها بمشاركة أعضاء الحكومة والعقداء، فقامت بإذاعة بيانا بشأن حق تقرير المصير وذلك يوم 28 سبتمبر 1958[3]، جاء فيه ما يلي:

1_ الإشارة الى دخول الثورة عامها السادس، واستعداد الجمعية العامة لمناقشة القضية الجزائرية.

2_ للتذكير بالكفاح الشعبي واصراره على استرجاع سيادته الوطنية.

3_ القبول بمبدأ تقرير المصير على شرط الدخول في مفاوضات مباشرة حول الضمانات الأساسية لتطبيقه.

4_ الرفض التام لإقطاع أي جزء من التراب الوطني والتأكيد على وحدة الشعب، وانها هي الممثل الشرعي و الوحيد للشعب الجزائري[4].

---

[1] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 394.
[2] عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 578.
[3] احمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص 287.
[4] عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 587.

خاتمة

خاتمة

الخـــــــــــاتمة:

بعد دراستنا للسياسة الاستعمارية في الفترة (1955-1958) تجاه الثورة الجزائرية، بمختلف حيثياتها العسكرية والسياسية والاقتصادية، وعلى ضوء ما تطرقنا إليه من خلال الدراسة والمقارنة توصلنا إلى النتائج التالية:

- يعد الفاتح من نوفمبر 1945 حدثا راسخا في الذاكرة الجماعية، لكل من الجزائر وفرنسا حيث فيه كانت الانطلاقة الأولى للثورة الجزائرية.
- أحدث اندلاع الثورة التحريرية صدمة لدى السلطات الاستعمارية، لاسيما في غياب معطيات حول بروز حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وما رافقها من سياسة قمعية لتحقيق التهدئة الشعبية.
- واجهت فرنسا اندلاع الثورة الجزائرية وتطورها (1954-1958)، بأساليب مختلفة، قمعية ودعائية وعسكرية.
- قامت الحكومة الفرنسية بتحديد سياسة جزائرية جديدة، بمبدأ اللجوء إلى القمع العسكري والعمل على انهاء لهيب الثورة، بإعتماد سياسة إصلاحية من شأنها أن تلهي الشعب الجزائري عن الثورة التي باتت تهدد وجود فرنسا.
- مع بداية تعيين جاك سوستال بالجزائر 1955، كشف عن المحور السياسي الذي بنى عليه جميع تصريحاته ومساعيه، وهو سياسة الإدماج التي أصبح أكبر المنظرين فيها والمروجين لها لحل الأزمة الجزائرية.
- شدد سوستال على فكرة الإدماج، الا أنه صادف عدة عراقيل تمثلت في المعارضة من مختلف الأطراف.
- كانت خطة سوستال مشروعا شاملا متكاملا يمس جوانب مختلفة سياسية، اقتصادية، والتي تهدف كلها الى وضع آليات في مختلف الميادين قصد إفشال الثورة الجزائرية.
- التاريخ النضالي للوزير المقيم روبير لاكوست، من العوامل المؤهلة في تعيينه بالجزائر في بداية 1956، كون منصبه مبني على تعدد المهم والمسؤوليات، حيث كانت بمثابة حكومة فرنسية جديدة.
- طبق لاكوست نفس السياسة تجاه الثورة خاصة فيما يتعلق بالجانب العسكري، الذي تجلى ففي مجهوده الحربي.
- اعتمد روبير لاكوست على سياسة التهدئة بهدف عزل الثورة عن الشعب وإفشالها.
- اتبع روبير لاكوست الصبغة الرسمية للتعذيب من خلال أعماله الإجرامية تجاه الشعب الجزائري، وقد لقب بسفاح الجزائريين.

خاتمة

- اعتمدت الحرب النفسية التي اتبعها روبير لاكوست على التجارب والأساليب التي استخدمت في الحرب العالمية الثانية، في إطار التعذيب الوحشي اللاإنساني.
- أدت سياسة روبير لاكوست إلى تقارب النخب والزعامات الجزائرية من بعضها البعض، حيث شهد مطلع سنة 1956 التفاف كل الجزائريين حول الفكرة الوطنية.
- كان فشل الجمهورية الرابعة بالدرجة الأولى على يد الثورة التحريرية من خلال قيامها بعدة عمليات، ادت الى التمرد على السلطات الفرنسية، وبدأت حكومة جديدة بتولي شارل ديغول الحكم في جوان 1958.
- تطور الاستراتيجية الديبلوماسية لمشاريع ديغول المنتهجة، كانت لصالح القضية الجزائرية والاعتراف العربي والدولي بها، بسبب صمود جبهة وجيش التحرير الوطنيين أمام قمع ووحشية الأعمال العسكرية الفرنسية.
- تمثلت سياسة الإصلاحات لشارل ديغول في مختلف المشاريع السياسية في حل سلمي للقضية الجزائرية باطنه إجهاض الثورة والقضاء عليها.
- بفضل مواصلة العمل السياسي والعسكري وكذا الديبلوماسي استطاعت الثورة أن تحقق مصيرها.
- اشتركت السياسة الإصلاحية المتبعة في الجزائر في المصالح والأهداف الا أنها اختلفت في الأساليب.
- حققت المشاريع الفرنسية في آخر المطاف نتيجة واحدة الا وهي فشل وعدم الوصول الى مبتغاها في تصفية الثورة والقضاء عليها.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على اهم المخططات والمشاريع الإصلاحيةالتي اتخذتها الإدارة الفرنسية لمواجهة الثورة بهدف القضاء عليها خلال الفترة الممتدة بين "1955.1958"والمقارنة بينها وأهدافها ونتائجها والمواقف المترتبة عنهاحيث سعت السلطات الاستعمارية منذ اندلاعها ليلة الفاتح نوفمبر "1954"اتخذت مجموعة من الإجراءات الرامية للقضاء عليها تمثلت في سلسلة من المشاريع من بينها مشروع سوستال جاء بالكثير من الاصلاحات شملت مختلف الجوانب السياسية والعسكرية من أجل عزل الشعب الجزائري على جبهة التحرير الوطني والتي بالرغم من ذلك باءت بالفشل وتم استقدام لاكوست صاحب الفكرة "المشهورة الربع الساعة الأخيرة" لمواصلة تجسيد العقيدة والإيديولوجيا الاستعماريةمن خلال مجموعة من الاصلاحات الجديدة التي غطت مختلف الميادين من أجل استعادة السلم بالجزائر ونتيجة عدم تحقيقها وبعد سقوط الجمهورية الرابعة وصول الجنرال ديغول لسد الحكم انتهجت اصلاحات متعددة تميزت بالتنوع ومع ذلك باءت بالفشل.

الكلمات المفتاحية:المشاريع الفرنسية، الثورة التحريرية، جبهة التحرير الوطني، جاك سوستال، روبير لاكوست. ،الجنرال ديغول.

Résumé

In the current study we shed light on the most important schemes and oppressive drafts which has been taken by the French government to face and to The Algerian revolution in during the period from 1955 to 1958.

Since the early start of the revolution, the colonial authorities tries its best to take measures aimed at the eradication of this rising

revolution lies in a series of ventures such as: Project which comes with a lot of seducing reforms that cover political and military sides for the sake of the isolation of the Algerian population far from FLN. This project failed, and replaced by Lacoste principle "the last quarter" in order to reflect the faith and the ideology of the French believe, so that to regain peace in Algeria After the fall of the fourth republic and the reach of the General De Gaulle into the reign which dedicated new measurements characterized by violence at the one hand, and by softness in the other hand.

All this was for the aim at blocking the Algerian dream**.**

الملاحق

الملحق رقم: 01

جاك سوستال الحاكم العام في الجزائر 1955-1956

Ar;m.wikipedia.org

الملحق03

الملاحق

التقسيمات الادارية في عهد روبير لاكوست جوان 1956.

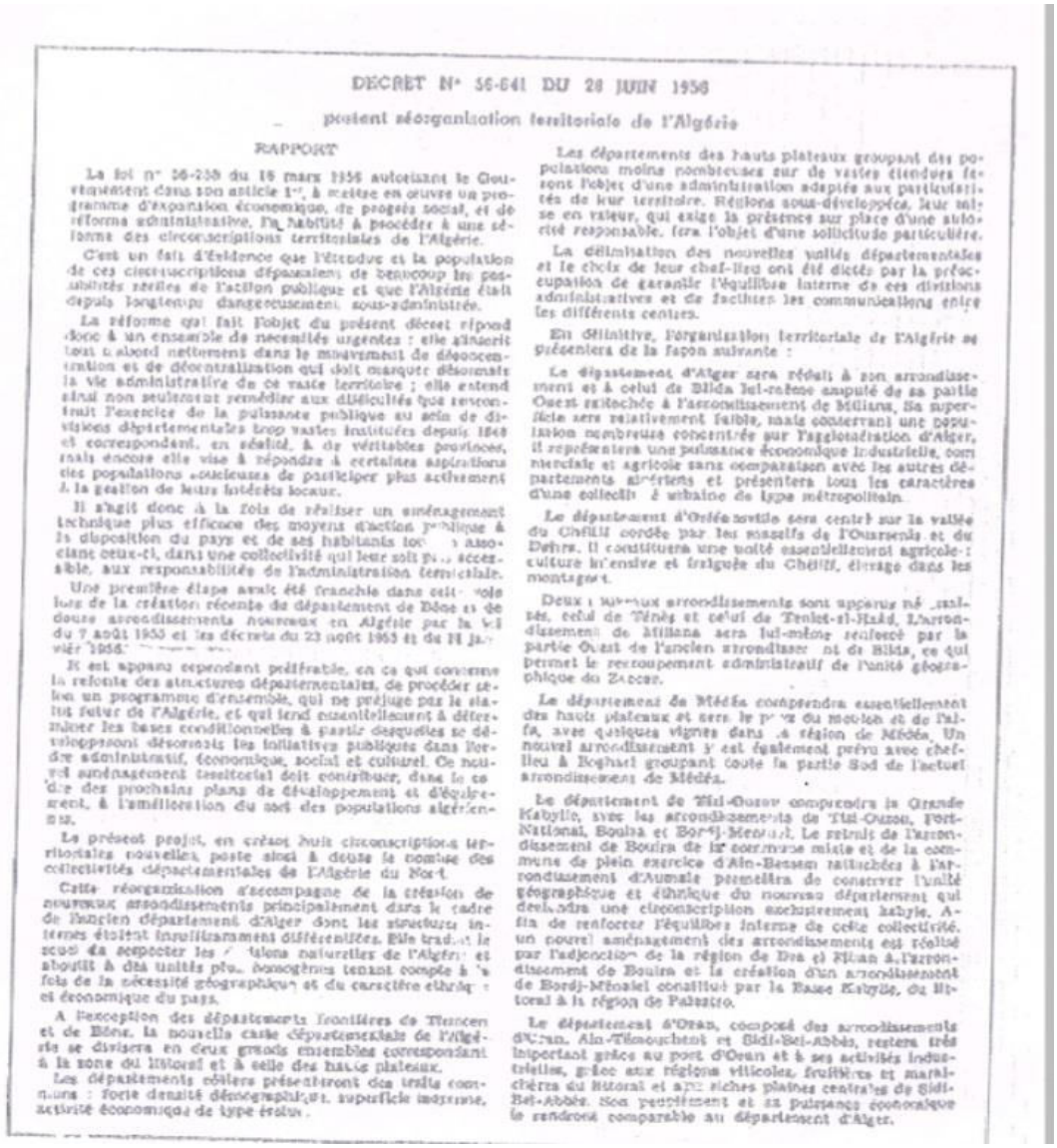

DECRET N° 56-641 DU 28 JUIN 1956

portant réorganisation territoriale de l'Algérie

RAPPORT

La loi n° 56-258 du 16 mars 1956 autorisant le Gouvernement dans son article 1er, à mettre en œuvre un programme d'expansion économique, de progrès social, et de réforme administrative, l'a habilité à procéder à une réforme des circonscriptions territoriales de l'Algérie.

C'est un fait d'évidence que l'étendue et la population de ces circonscriptions dépassaient de beaucoup les possibilités réelles de l'action publique et que l'Algérie était depuis longtemps dangereusement sous-administrée.

La réforme qui fait l'objet du présent décret répond donc à un ensemble de nécessités urgentes : elle s'inscrit tout d'abord nettement dans le mouvement de déconcentration et de décentralisation qui doit marquer désormais la vie administrative de ce vaste territoire ; elle entend ainsi non seulement remédier aux difficultés que rencontrait l'exercice de la puissance publique au sein de divisions départementales trop vastes instituées depuis 1848 et correspondant, en réalité, à de véritables provinces, mais encore elle vise à répondre à certaines aspirations des populations soucieuses de participer plus activement à la gestion de leurs intérêts locaux.

Il s'agit donc à la fois de réaliser un aménagement technique plus efficace des moyens d'action publique à la disposition du pays et de ses habitants [illegible] associant ceux-ci, dans une collectivité qui leur soit plus accessible, aux responsabilités de l'administration territoriale.

Une première étape avait été franchie dans cette voie lors de la création récente du département de Bône et de deux arrondissements nouveaux en Algérie par la loi du 7 août 1955 et les décrets du 23 août 1955 et du 11 janvier 1956.

Il est apparu cependant préférable, en ce qui concerne la refonte des structures départementales, de procéder selon un programme d'ensemble, qui ne préjuge pas le statut futur de l'Algérie, et qui tend essentiellement à déterminer les bases conditionnelles à partir desquelles se développeront désormais les initiatives publiques dans l'ordre administratif, économique, social et culturel. Ce nouvel aménagement territorial doit contribuer, dans le cadre des prochains plans de développement et d'équipement, à l'amélioration du sort des populations algériennes.

Le présent projet, en créant huit circonscriptions territoriales nouvelles, porte ainsi à douze le nombre des collectivités départementales de l'Algérie du Nord.

Cette réorganisation s'accompagne de la création de nouveaux arrondissements principalement dans le cadre de l'ancien département d'Alger dont les structures internes étaient manifestement différentielles. Elle tradit le souci de respecter les [illegible] naturelles de l'Algérie et aboutit à dix unités plus homogènes tenant compte à la fois de la nécessité géographique et du caractère ethnique et économique du pays.

A l'exception des départements frontières de Tlemcen et de Bône, la nouvelle carte départementale de l'Algérie se divisera en deux grands ensembles correspondant à la zone du littoral et à celle des hauts plateaux.

Les départements côtiers présenteront des traits communs : forte densité démographique, superficie moyenne, activité économique de type évolué.

Les départements des hauts plateaux groupant des populations moins nombreuses sur de vastes étendues feront l'objet d'une administration adaptée aux particularités de leur territoire. Régions sous-développées, leur mise en valeur, qui exige la présence sur place d'une autorité responsable, fera l'objet d'une sollicitude particulière.

La délimitation des nouvelles unités départementales et le choix de leur chef-lieu ont été dictés par la préoccupation de garantir l'équilibre interne de ces divisions administratives et de faciliter les communications entre les différents centres.

En définitive, l'organisation territoriale de l'Algérie se présentera de la façon suivante :

Le département d'Alger sera réduit à son arrondissement et à celui de Blida lui-même amputé de sa partie Ouest rattachée à l'arrondissement de Miliana. Sa superficie sera relativement faible, mais conservant une population nombreuse concentrée sur l'agglomération d'Alger, il représentera une puissance économique industrielle, commerciale et agricole sans comparaison avec les autres départements algériens et présentera tous les caractères d'une collectivité urbaine de type métropolitain.

Le département d'Orléansville sera centré sur la vallée du Chélif cernée par les massifs de l'Ouarsenis et du Dahra. Il constituera une unité essentiellement agricole : culture intensive et irriguée du Chélif, élevage dans les montagnes.

Deux nouveaux arrondissements sont apparus nécessaires, celui de Ténès et celui de Tenès-el-Had. L'arrondissement de Miliana sera lui-même renforcé par la partie Ouest de l'ancien arrondissement de Blida, ce qui permet le recoupement administratif de l'unité géographique du Zaccar.

Le département de Médéa comprendra essentiellement des hauts plateaux et sera le pays du mouton et de l'alfa, avec quelques vignes dans la région de Médéa. Un nouvel arrondissement y est également prévu avec chef-lieu à Boghari groupant toute la partie Sud de l'actuel arrondissement de Médéa.

Le département de Tizi-Ouzou comprendra la Grande Kabylie, avec les arrondissements de Tizi-Ouzou, Fort-National, Bouira et Bordj-Menaïel. Le retrait de l'arrondissement de Bouira de la commune mixte et de la commune de plein exercice d'Aïn-Bessem rattachées à l'arrondissement d'Aumale permettra de conserver l'unité géographique et ethnique du nouveau département qui deviendra une circonscription exclusivement kabyle. Afin de renforcer l'équilibre interne de cette collectivité, un nouvel aménagement des arrondissements est réalisé par l'adjonction de la région de Dra el Mizan à l'arrondissement de Bouira et la création d'un arrondissement de Bordj-Menaïel constitué par la Basse Kabylie, du littoral à la région de Palestro.

Le département d'Oran, composé des arrondissements d'Oran, Aïn-Témouchent et Sidi-Bel-Abbès, restera très important grâce au port d'Oran et à ses activités industrielles, grâce aux régions viticoles, fruitières et maraîchères du littoral et aux riches plaines centrales de Sidi-Bel-Abbès. Son peuplement et sa puissance économique le rendront comparable au département d'Alger.

1 براهيم طاس: المرجع السابق، ص 558.

الملحق 04

الملاحق

فصول ومواد قانون الإطار

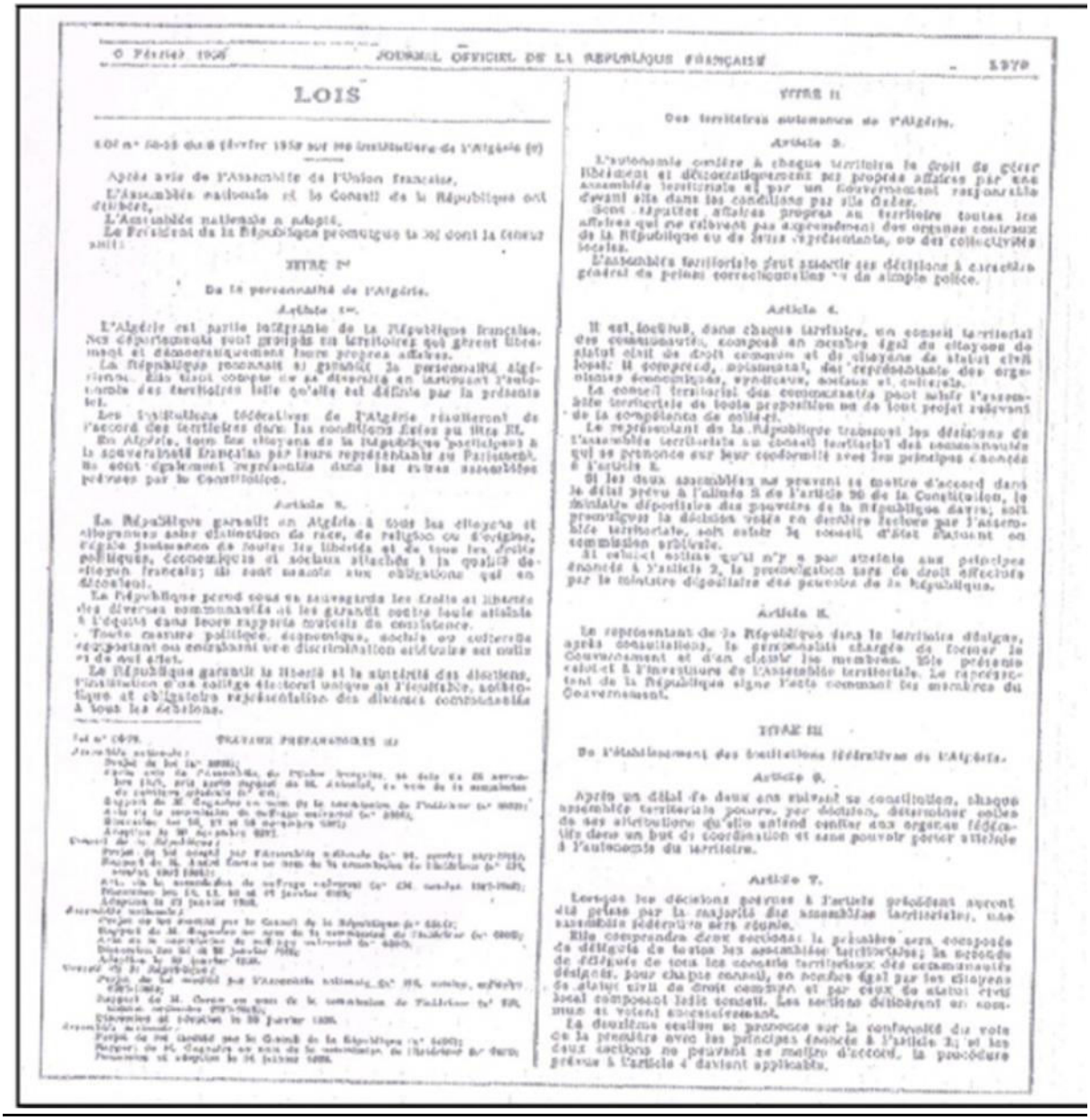

LOIS

LOI n° 58-65 du 6 février 1958 sur les institutions de l'Algérie (1)

Après avis de l'Assemblée de l'Union française,

L'Assemblée nationale et le Conseil de la République ont délibéré,

L'Assemblée nationale a adopté,

Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

TITRE Ier

De la personnalité de l'Algérie.

Article 1er.

L'Algérie est partie intégrante de la République française. Ses départements sont groupés en territoires qui gèrent librement et démocratiquement leurs propres affaires.

La République reconnaît et garantit la personnalité algérienne. Elle tient compte de sa diversité en instituant l'autonomie des territoires telle qu'elle est définie par la présente loi.

Les institutions fédératives de l'Algérie résulteront de l'accord des territoires dans les conditions fixées au titre III.

En Algérie, tous les citoyens de la République participent à la souveraineté française par leurs représentants au Parlement. Ils sont également représentés dans les autres assemblées prévues par la Constitution.

Article 2.

La République garantit en Algérie à tous les citoyens et collectivités sans distinction de race, de religion ou d'origine, l'égale jouissance de toutes les libertés et de tous les droits politiques, économiques et sociaux attachés à la qualité de citoyen français; ils sont soumis aux obligations qui en découlent.

La République prend sous sa sauvegarde les droits et libertés des diverses communautés et les garantit contre toute atteinte à l'équité dans leurs rapports mutuels de coexistence.

Toute mesure politique, économique, sociale ou culturelle comportant une discrimination arbitraire est nulle et de nul effet.

La République garantit la liberté et la sincérité des élections. L'institution d'un collège électoral unique et l'éligibilité, politique et obligatoire représentative des diverses communautés à tous les échelons.

TITRE II

Des territoires autonomes de l'Algérie.

Article 3.

L'autonomie confère à chaque territoire le droit de gérer librement et démocratiquement par propres affaires par son assemblée territoriale et par un gouvernement responsable devant elle dans les conditions par elle fixées.

Sont réputées affaires propres au territoire toutes les affaires qui ne relèvent pas expressément des organes centraux de la République ou de leurs représentants, ou des collectivités locales.

L'assemblée territoriale peut soumettre ses délibérations à exercice général de peines correctionnelles ou de simple police.

Article 4.

Il est institué, dans chaque territoire, un conseil territorial des communautés, composé en nombre égal de citoyens de statut civil de droit commun et de citoyens de statut civil local. Il comprend, notamment, des représentants des organismes économiques, syndicaux, sociaux et culturels.

Le conseil territorial des communautés peut saisir l'assemblée territoriale de toute proposition ou de tout projet relevant de la compétence de celle-ci.

Le représentant de la République transmet les délibérations de l'assemblée territoriale au conseil territorial des communautés qui se prononce sur leur conformité avec les principes énoncés à l'article 2.

Si les deux assemblées ne peuvent se mettre d'accord dans le délai prévu à l'alinéa 3 de l'article 30 de la Constitution, le ministre dépositaire des pouvoirs de la République dans, soit prononcera la dissolution votée en dernière lecture par l'assemblée territoriale, soit saisir le conseil d'état statuant en commission arbitrale.

Si celui-ci estime qu'il n'y a pas atteinte aux principes énoncés à l'article 2, la promulgation sera de droit effectuée par le ministre dépositaire des pouvoirs de la République.

Article 5.

Le représentant de la République dans le territoire délègue, après consultation, le personnalité chargée de former le Gouvernement et d'en choisir les membres. Elle présente celui-ci à l'investiture de l'Assemblée territoriale. Le représentant de la République signe l'acte nommant les membres du Gouvernement.

TITRE III

De l'établissement des institutions fédératives de l'Algérie.

Article 6.

Après un délai de deux ans suivant la constitution, chaque assemblée territoriale pourra, par délibération, déterminer celles de ses attributions qu'elle entend confier aux organes fédératifs dans un but de coordination et sans pouvoir porter atteinte à l'autonomie du territoire.

Article 7.

Lorsque les décisions prévues à l'article précédent auront été prises par la majorité des assemblées territoriales, une assemblée fédérative sera réunie.

Elle comprendra deux sections : la première sera composée de délégués de toutes les assemblées territoriales; la seconde de délégués de tous les conseils territoriaux des communautés désignés, pour chaque conseil, en nombre égal par les citoyens de statut civil de droit commun et par ceux de statut civil local composant ledit conseil. Les sections délibèrent en commun et votent successivement.

La deuxième section se prononce sur la conformité du vote de la première avec les principes énoncés à l'article 3; si les deux sections ne peuvent se mettre d'accord, la procédure prévue à l'article 4 devient applicable.

1ابراهيم طاس: المرجع السابق، ص 564

الملحق 05

شارل ديغولالجنرال

ar.m.wikipidia.org

المصادر والمراجع

المصادر باللغة العربية:

1) المدني أحمد توفيق: مذكرات حياة كفاح، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

2) بنيوسفبنخدة،شهاداتومواقف،ط1،دارالنعمان،الجزائر، 2004.

3) حربيمحمد: الثورةالجزائريةسنواتالمخاض،ترجمة: نجيبعيادوصالحالمثلولي،المؤسسةالوطنيةللفنونالمطبعيةللنشر،الجزائر، 1994.

4) قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر،1991.

5) كافي علي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946_1962، (د، ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر.

6) محساس أحمد: الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى الى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر،2002.

7) نايت بلقاسم مولود قاسم: ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1984.

8) ديغول شارل: مذكرات الأمل 1958- 1962، تر: سموحي فوق العادة، مراقبة: أحمد عويدات، ج04، طلاس للترجمة والنشر، دمشق، 1984.

9) شهادة مكتوبة للطاهر الزبيري مصورة لوكالة الأنباء الجزائرية، من شبكة الانترنت على الموقع: **www.youtube.com**. بتاريخ 11-11-2016 على الساعة:22:10.

10) شهادة مكتوبة للرئيس الراحل أحمد بن بلة ،الشريط الوثائقي شاهد على العصر ،قناة الجزيرة ،بث يوم 20|04|2012.

11) عباسفرحات: ليل الاستعمار، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، الجزائر 2005.

12) 2ناصر الدين سعدوني: الجزائر منطلقات و افاق: مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،2000،ص247.

باللغة الأجنبية:

1) **Courrière Yves: la guerre d'Algérie dictionnaire et doucuments, tome5, sged édition, paris, 2001.**

2) **Mohamed Tegui: La Algérie en guerre,O.P.U,Alger,1998.**

3) **Mohamed Boudiaf. La préparation du premier Novembre 1954. éd. dar emmène .Bordj El kifa. Alge2011.**

4) **Ferhat Abbas. Autopsie d'une guerre l'aurore, éd° Garnier Fières, Paris, 1981.**

5) **jacques Soustelle, aimée et souffrante Algérie Ed plon pris 1956.**

6) **Mohamed Harbi:L'Algérie et son destin. Acrotère edition.1992.**

المراجع باللغة العربية:

1) ابراهيم طاس: السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956-1958، دار الهدى، الجزائر، 2013.

2) أحمد طالب الإبراهيمي: آثار محمد البشير الإبراهيمي، ج5، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1997.

3) أزغيدي محمد: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني 1956-1962، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1989.

4) رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962، سنوات الحسم والخلاص، الطبعة الأولى، منشورات بونة للبحوث والدراسات ، عنابة، 2012.

المصادر والمراجع

5) الزبيري محمد العربي: الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

6) الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات إتحاد كتاب العرب، 1999.

7) العلوي محمد الطيب: مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954، ط3، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2000.

8) الغالي غربي: فرنسا والثورة الجزائرية(1954-1962)، ط1، دار غرناطة، الجزائر، 2009.

9) باتريك أفينو وجون بلانشايس: حرب الجزائر ملف وشهادات، ترجمة: بن داود سلامنية،ج02، دار الوعي للنشر، الجزائر، 2013.

10) بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

11) بوزيان سعدي: جرائم فرنسا في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2002.

12) بوعزيز يحي: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1980.

13) تواتي دحمان: منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري الفرنسي في الجزائر 1961-1962، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008.

14) حسين محمد: الاستعمار الفرنسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

15) رشيد زبير: جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة 1956-1962، ط 02، دار الحكمة، الجزائر، 2012.

16) سعد الله أبو القاسم: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج5، دار البصائر، الجزائر، 2007.

17) شرفي عاشور: قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962، ترجمة: عالم مختار، دار القصبة، للنشر، 2007.

18) عباس محمد: ثوار عظماء...شهادات شخصية وطنية، (د ط)، دار هومة، الجزائر، 2003.

19) عمر بوضربة: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958- جانفي 1960، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010 .

20) عمراني عبد المجيد: جون بول سارتر والثورة الجزائرية، تقديم: محمد العربي ولد خليفة رئيس المجلس الأعلى للغة العربية، دار الهدى، الجزائر، 2010.

21) فركوسصالح: تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، المراحل الكبرى، دار العلوم للنشر والتوزيع.

22) قنان جمال: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، د ط، مجلد4، منشورات وزارة المجاهدين.

23) منغور أحمد: موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة 1954-1962، ط1، دار التنوير، الجزائر، 2008.

24) أحسن بومالي: أول نوفمبر بداية النهائية لخرافة الجزائر فرنسية (د ط) ، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

25) بن حمودة بوعلام: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954، دار النعمان للطباعة والنشر، 2012.

26) يحي جلال: العالم العربي المعاصر منذ الحرب العالمية الثانية، ج3، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998.

27) عقيلة ضيف الله: التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، ط1، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

28) سعاد يمينة شبوط: الولاية الرابعة في مواجهة الحركات المناوئة للثورة الجزائرية 1954-1962،(د ط)،دار الهدى للنشر والتوزيع،الجزائر،2015.

29) عبد الرحمان بن ابراهيم العقون، الكفاح القومي والسياسي، ج3، (د ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1986.

30) عبد الكامل جويبة: الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1954-1958، ط1، الجزائر، 2012 .

31) صليب جميل: المعجم الفلسفي. ج1، (د ط)، دار الكتاب اللبناني، بيروت _لبنان 1982.

32) سعدي بزيان: النشاط التبشيري للكاردينال لافيجيري في الجزائر (1869-1892)، ط1، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، 2009، الجزائر.

33) بسام العسلي: جيش التحرير الوطني، ط1، دار النفائس بيروت 1984

الجرائد والمجلات:

1) البصائر العدد 292، السنة السابعة من السلسلة الثانية، 5 نوفمبر 1954، نهج يومي رقم 12 بالجزائر.

2) المجاهد: اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني ، طبعة خاصة ، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007،ج1، عدد 15، ص الصادر بتاريخ 1 \01\1958.

3) جريدة المقاومة: عدد 20، 31 ماي 1957.

4) أحسن بومالي: مراكز الموت البطيء وصمة عار في جبين فرنسا الاستعمارية، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، العدد 8، ماي 2003

5) محمد الطاهر عزوي: المعتقلات في الجزائر أثناء الثورة التحريرية، مجلة التراث، العدد4، دار الشهاب، باتنة، ديسمبر 1989،

6) 1957

7) محمد حسن المحامي: عباقرة خالدون: شارل ديغول، منشورات المكتب العالمي للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1988.

المقالات:

1) بن موسى محمد : طالب الدراسات العليا، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، سياسة روبير لاكوست للقضاء على الثورة التحريرية 1956-1958م،قضايا تاريخية العدد 02،1437 ه\2016م.

2) بوشبوب وليد: دور هجومات 20 أوت 1955 في ترسيخ الثورة وإفشال المساعي الفرنسي، المجلد 3، العدد7، نوفمبر2007.

3) جيلالي تكران: أهمية نشاط المركزية الوطنية سنة 1956 في تدويل القضية الجزائرية، جامعة باتنة، المجلد 3، العدد8، ماي 2020.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

1) محمد أعراب: خطة سو ستال لمواجهة الثورة 1955، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2001\2002.

المصادر والمراجع

2) محمد بن دارة:" الحرب النفسية الفرنسية ورد فعل الثورة الجزائرية 1955-1962، دراسة في أنشطة الحرب النفسية للمكتب الخامس للجيش الفرنسي بالمنطقة العسكرية العاشرة، ج1، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2007\2008.

3) يوسف قاسمي: مواثيق الثورة الجزائرية 1954-1962: دراسة تحليلة نقدية، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، الجزائر، 2008-2009.

4) دحمان تواتي : المنظمة المسلحة السرية في الجزائر 1961-1962، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر،2000، الجزائر.

5) رحيمةبنحمار: استراتيجيةروبيرلاكوستلقمعالثورةالجزائرية 1956-1958،مذكرةلنيلشهادةماستر،جامعةبونعامة، 2014\2015.

المصادر والمراجع